



نشرة الصحف

العدد: 4249

الثلاثاء 6 مارس 2012

الصفحة	مستويات الصفح
1	• معرض: زيارة السيد الوزير لعرض ملتقى التوجيه
3-2	• بلاغ صحفي: الإعلان عن نتائج الاختبارات الكتابية لامتحانات الكفاءة المهنية لدورة دجنبر 2011
5-4	• حول مضامين الحوارات الصحفية للسيد الوزير
13-7	• شؤون وطنية: حوار مع السيد رئيس الحكومة
14	• قرب الإفراج عن قانون الإضراب والانتخابات
18-15	• توضيحات
27-19	• جهات: أنشطة الأكاديميات والنواب
35-28	• خاص: صورة المرأة في القطاع
41	• إضراب: المرتبون في السلم التاسع يعلنون عن إضراب وطني لمدة 21 يوما
42	• بيان نقابي: نقابة مفتشي التعليم يطالبون بفتح تحقيق في البرنامج الاستعجالي
53	• افتتاحيات الصحف الوطنية

التاريخ: 2012/03/06

العدد: 9034

الصفحة: 5

رسالة الأمة

نتائج الاختبارات الكتابية لامتحانات الكفاءة المهنية - دورة دجنبر 2011

الإشارة إلى أن الاختبارات الشفوية ستجرى يومي 8 و 9 مارس 2012 بالأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين مراكز إجراء الاختبارات الكتابية بالنسبة لجميع الفئات، ما عدا فئة المتصرفين من الدرجة الثانية وفئة التقنيين من الدرجة الأولى اللتين ستجتازان الاختبارات الشفوية بالمركز الوطني للتقويم والامتحانات.

تنهي وزارة التربية الوطنية أنه تم الإعلان عن نتائج الاختبارات الكتابية لامتحانات الكفاءة المهنية الخاصة بالهيئات غير هيئة التدريس المعنية باجتياز الاختبارات الشفوية - دورة دجنبر 2011. ويمكن الاطلاع على هذه النتائج بالأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، وبنيايات الوزارة أو على الموقع الإلكتروني للوزارة www.men.gov.ma. وتقدر

التاريخ : 2012/03/06

العدد: 7449

الصفحة: 2

المرحمة

تنهي وزارة التربية الوطنية أنه تم الإعلان عن نتائج الاختبارات الكتابية لامتحانات الكفاءة المهنية الخاصة بالهيئات غير هيئة التدريس المعنية باجتياز الاختبارات الشفوية لدورة دجنبر 2011.

وذكر بلاغ للوزارة، أنه يمكن الاطلاع على هذه النتائج بالأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين وبنيايات الوزارة أو على الموقع الإلكتروني للوزارة (دويلفي دويلفي دويلفي مين كوف- ما)، مضيفا أن الاختبارات الشفوية ستجرى يومي ثامن وتاسع مارس الجاري بالأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين ومراكز إجراء الاختبارات الكتابية بالنسبة لجميع الفئات، ما عدا فئة المتصرفين من الدرجة الثانية وفئة التقنيين من الدرجة الأولى اللتين ستجتازان الاختبارات الشفوية بالمركز الوطني للتقويم والامتحانات.

نتائج

نتائج الاختبارات الكتابية لامتحانات الكفاءة المهنية

www.men.gov.ma وجاء في البلاغ،
ايضا، ان الاختبارات الشفوية ستجرى
يومي 8 و9 مارس 2012 في الأكاديميات
الجهوية للتربية والتكوين وفي مراكز
إجراء الاختبارات الكتابية بالنسبة إلى
جميع الفئات، ما عدا فئة المتصرفين من
الدرجة الثانية وفئة التقنيين من الدرجة
الأولى، اللتين ستجتازان الاختبارات
الشفوية في المركز الوطني للتقويم
والامتحانات.

أعلنت وزارة التربية الوطنية،
في بلاغ توصلت به «المساء» أنه تم
الإعلان عن نتائج الاختبارات الكتابية
لامتحانات الكفاءة المهنية الخاصة
باليات غير هيئة التدريس، المعنية
باجتياز الاختبارات الشفوية -دورة
دجنبر- وأنه يمكن الاطلاع على هذه
النتائج في الأكاديميات الجهوية
للتربية والتكوين وفي نيابات
الوزارة أو على الموقع الإلكتروني

الوفاء يراجع البرنامج الاستعجالي

قال محمد الوفا وزير التربية الوطنية أن إن "موضوع الاستعجال والاستنفار لا يصلح للقطاع" الذي "يحتاج إلى التفكير وفتح حوار مع جميع المتدخلين فيه. ولا يمكن بمذكرة أو قرار شفوي لوزير أن نحل مشاكله". ملاحظا أن هذا البرنامج حقق مع ذلك "إيجابيات من خلال إصلاح المؤسسات وتأهيلها وإحداث أخرى".

وأكد الوزير التربية الوطنية من جهة أخرى أن توجه الحكومة يتمثل في إعادة النظر في التكوين الأساس للأساتذة بحيث "ستصبح لدينا مؤسسة موحدة في المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين (...) وسيكون التدريس فيها وفق شروط مضبوطة". مع الاستعانة بخبرات خارجية لمدة شهر "قصد الاطلاع على كيفية التكوين وتأطير الأساتذة المشرقيين على التكوين" الذي سيعاد فيه النظر بدوره. حيث سيقصر على فترات العطل عوض برمجته في أوقات الدراسة أو الحصول على عطلة لمدة سنة للراغبين في الخضوع له.

الداخلية تراقب المدارس

2011 شهدت «تراخيا»

من حيث المراقبة

والحزم تجاه

الظواهر

السلبية،

«لكن بقدوم

الحكومة الحالية

هناك إرادة

لمواجهة هذه

الانحرافات». أبرز

هذه الانحرافات

التي تحدث عنها

الوزير الاستقلالي، تتمثل

في انتشار المخدرات بالقرب

من المؤسسات التعليمية، «لذا

لا بد من ملاحقة مروجي

المخدرات».



كشف وزير

التربية الوطنية،

محمد الوافا،

عن وجود خلية

مشتركة بين

وزارته ووزارة

الداخلية

تتولى مراقبة

محيط

المؤسسات

التعليمية، ورصد

الظواهر السلبية التي تهدد

هذا المحيط. وأوضح الوافا،

في حوار صحافي، أنه

يتوصل بتقارير أسبوعية

حول ما يُرصد في محيط

المدارس، واعترف بأن سنة

الوفا يكتشف أن وزارته غير مختصة بمراحيض المدارس وعن برنامجا بلجيكيًا يجرب في المغرب دون بلدان العالم

■ عبد الإله سويح

دراسات أجنتي «رجحت مصادر الشروق أن يكون من دولة بلجيكا» وأشرف على ما يات يعرفه ببرنامج تعميم بيداغوجيا الإدماج، الذي وضعه هذا المكتب في المغرب بتكلفة مالية كبيرة في إطار تنزيل المخطط الاستعجالي.

وقالت المصادر نفسها إن فضيحة هذا البرنامج الذي كلف ملايين السنتيمات والذي كان سيدخل هذه السنة تطبيق شطره الثالث المتعلق بالتعليم التأهيلي «الثانوي سابقا» قام الوفا بتوقيف العمل به مع مطابقة بتقييم دقيق لنتائج تطبيقه في المرحلتين الأولى والثانية أي التعليم المدرسي والإعدادي. وأضافت المصادر نفسها أن الوفا الذي وجد اختلالات مالية كبيرة، شرع في مراسلة العديد من المصالح الخاصة بالافتحاض وعلى رأسها وزارة المالية للقيام بفحص دقيق في أموال البرنامج الاستعجالي على هذا المستوى، مشيرة في الوقت نفسه إلى أنه سيحيل في القريب هذا الملف الضخم على المجلس الأعلى للحسابات.

وأوضحت المصادر نفسها أن الوفا طالب بفتح تحقيق في طلب العروض الدولي الخاص بهذا البرنامج، علما بأن الشروط التي تم وضعها في دفتر التحملات كانت تؤهل مباشرة مكتب الدراسات البلجيكي إلى الفوز بهذه الصفقة، لأنه الوحيد الذي شرع في تطبيق هذا البرنامج القوي من نوعه في العالم داخل بلجيكا، والذي سرعان ما ستراجع بلجيكا نفسها عن تطبيقه، ليبقى المغرب البلد الوحيد في العالم الذي يجربه في منظومته التربوية، تقول المصادر عنها.

من جهة أخرى، قالت المصادر نفسها إن محمد الوفا أمر بالتوقيف الفوري لما يسمى بـ «برنامج التكوين» الذي سطر كأهم محور في البرنامج الاستعجالي. وذلك بعدما اكتشف أن هناك اختلالات كبيرة كانت تصاحب هذا المشروع والذي جعل أسماء بعينها تستفيد من تعويضات خيالية تقرب 3 ملايين سنتيم شهريا، بسبب كثرة المعصيات داخل تراب المملكة تحت ذريعة تكوين رجال التعليم. ■

ذكرت مصادر مطلعة داخل وزارة التربية الوطنية، أن محمد الوفا، وزير التعليم، أصيب بصدمة لما اكتشف أن هناك «تدخلا غير مقهور» في الاختصاصات الحساسة بين المديرين الكبار داخل وزارته.

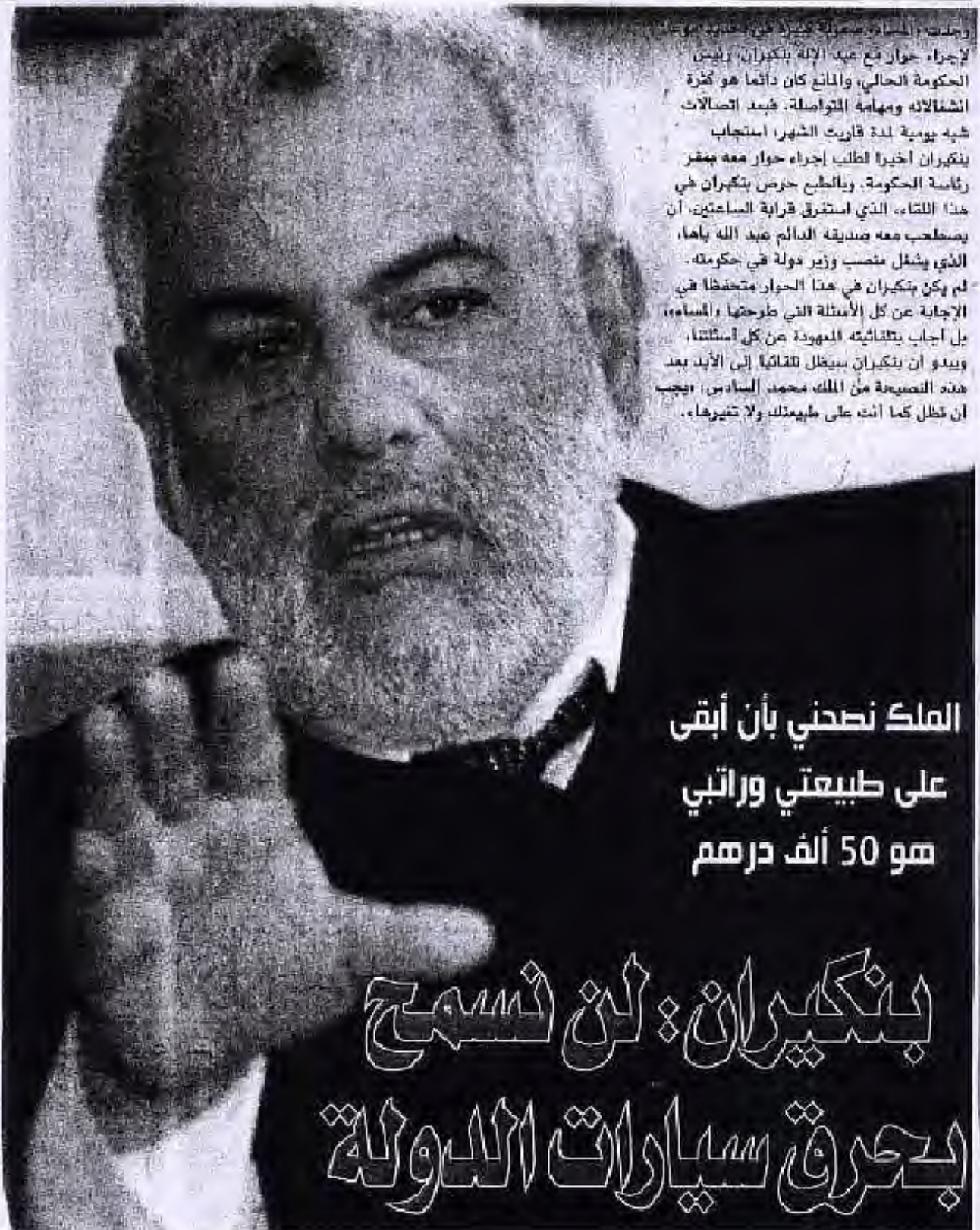
وأضافت المصادر ذاتها أن محمد الوفا حين توصل بداية الأسبوع الماضي بسؤال برلماني حول غياب «المراحيض» ببعض المؤسسات التعليمية في المناطق النائية، قام بالمحاولة الأولى لجمع عناصر الجواب حول هذا السؤال، فكانت صدمته كبيرة حين اكتشف غياب أي مخاطب رسمي في وزارته معني بهذا الموضوع.

وزادت المصادر نفسها أن الوفا قام على عجل بدعوة المدير المكلف بمديرية البناء داخل الوزارة، وأعلن له هذا الأخير عن أن لتكلفة المبيعة الوزيرة السابقة التكلفة بالتعليم المدرسي نزعته منه اختصاص الترميم عموما بطريقة شفوية ومنحته إلى قريب لها كانت جلسته ووضعت على رأس مديرية الاستراتيجية المكلفة بمشروع التعليم بالكفايات وتعميم بيداغوجيا الإدماج، وهو المشروع النظري الذي لا علاقة له بالبناء، علما أن هذا المشروع بدوره أوقفه الوفا بعدما كشف عن أنه «كارثة على التعليم ويستنزف الملايير من المال العام دون فائدة».

وقالت المصادر نفسها إن الوفا الذي يقاطع قريب العائدة حاليا في انتظار نتائج بعض الافتتاحات في بعض المسؤوليات التي كان يشرف عليها. أمر المدير المكلف بالمباني والتجهيزات بتحمل

كامل مسؤوليته فيما يخص الأمور التي تعود إلى اختصاصاته بمقتضى القوانين.

من جهة ثانية، أشارت المصادر عنها إلى أن وزير التربية الوطنية محمد الوفا يستعد إلى كشف فضيحة بقطاع التربية الوطنية بطلها مكتب



وجلس الملك السادس، صديقه القديم، في عذبة من عذبات
الإجراء حوار مع عبد الإله بنكيران، رئيس
الحكومة الحالي، والمانع كان دائماً هو كثرة
انشغالاته ومهامه التواصلة. فبعد اتصالات
شبه يومية لمدة قاربت الشهر، استجاب
بنكيران أخيراً للطلب إجراء حوار معه بمقر
رئاسة الحكومة. وبالطبع حرص بنكيران في
هذا اللقاء، الذي استغرق قراءة المساعدين، أن
يصلحبه معه صديقه الدائم عبد الله باها،
الذي يشغل منصب وزير دولة في حكومته.
لم يكن بنكيران في هذا الحوار متحفظاً في
الإجابة عن كل الأسئلة التي طرحتها «المساء»،
بل أجاب بتفانيته المعهودة عن كل أسئلتنا،
ويبدو أن بنكيران سيفعل تلقائياً إلى الأبد بعد
هذه النصيحة من الملك محمد السادس: «يجب
أن تظل كما أنت على طبيعتك ولا تغيرها».

الملك نصحتني بأن أبقى
على طبيعتي وراتبي
هو 50 ألف درهم

بنكيران: لن نسمح
بحرق سيارات الدولة

حاورته: خديجة عليوي
د. محمد حمزاوي

- حكومتكم رفعت شعار الحكامة الجيدة، ريثما المسؤولية بالعامة. ما الذي تحقق إلى حد الساعة من كل هذا؟

● إن المجتمع المنصف سيلاحظ حدوث ديمقراطية جديدة بالمغرب، إذ أن البلد يشهد حركة سياسية واجتماعية، ومن ذلك تحرك بعض الملفات التي ظلت راكدة، وهذا كله في ظرف وجيز بعد حصول الحكومة على ثقة البرلمان، هذه الخطوة الدستورية التي مكنت الوزراء من ممارسة صلاحياتهم وأصبحت لديهم القدرة على اتخاذ القرارات المتعلقة بتنفيذ البرنامج الحكومي. وعلى سبيل المثال، تحركت بعض الملفات في قطاع العدل، كما قامت وزارة التجهيز والنقل بنشر لائحة المستفيدين من المناقصات (التقريبات) الخاصة بالحافلات، كما تم تعيين المدير العام للأمن الوطني الجديد بمبادرة من السيد وزير الداخلية، وقامت بدوري باقتراحه على جلالة الملك الذي قام بتعيينه حسب ما ينص على ذلك الدستور. عموما هناك حركة تسير في الاتجاه الإيجابي ونحو الأفضل، علما بأن إنجاز الأعمال وظهور نتائجها يحتاجان إلى بعض الوقت، فبعد حكومتنا لا يتجاوز بضعة أسابيع، وخسب ما يبدو فإن عددا من القطاعات ستشهد إصلاحات وتغييرات، وهذا لا شك سيكون له تأثير على واقع المجتمع الذي سيتجاوب مع كل الخطوات الساعية، رغم أن هناك بعض الأحداث والتوترات المعزولة التي تعرفها بعض المناطق.

- بعد إعلان وزارة التجهيز والنقل عن لائحة المستفيدين من «كريمات» الحافلات، هل ستترد هذه الخطوة خطوات أخرى للكشف عن أسماء المستفيدين من رخص السيد في أعالي البحار ومن مقالع المواد وغيرهم من المستفيدين من اقتصاد الربيع؟

● بدون شك، لأن ترسيخ العمل وربط المسؤولية بالمحاسبة يقتضيان مزيدا من الشفافية في تدبير الشأن العام، ولهذا فإن هذه الخطوة ستقلل خطوات أخرى لتعرف من يستفيد منها يستفيد وعلى الذين لا يرغبون في نشر اسمائهم أن يتخلوا عن «الرخص» التي يحوزونها، علما أن المشكل لن يحل فقط بنشر الأسماء أو عدمها، بل إن تفكيرنا منصب حول كيفية معالجة هذه الاختلالات، وحتى ننسب الفضل لأبيه، فهناك برامج أعدتها الحكومة السابقة سوخورة من أجل معالجة ملف اقتصاد الربيع، إذ هناك

مستفيدون يستحقون الاستفادة من «التقريبات» سجد لهم بجيلا عنها، لأن المجالات الإنتاجية ينبغي أن تخضع لمطلق المنافسة والمرفودية فقط وليس لمطلق آخر يتخلل فعليتها، إذ هناك قلائد سلبين لهذه المانوفيات وأما لها على المجتمع، فعلى سبيل المثال فإن المطالب بإداء مبلغ 50 ألف درهم مقابل استغلال «كريمة» سسمى بكل الطرق إلى تحصيل هذا المبلغ على حساب راحة المستغلين وسلامتهم.

يجب أن ينتهي زمن اقتصاد الربع حتى تكون المنافسة العادلة هي المعيار الذي يجب أن تخضع له هذه القطاعات، أما الإشكاليات الاجتماعية، التي ستترتب عن إنهاء العمل بـ«التقريبات» سجد لها حلول أخرى في أفق الفصل التشريعي بين نظام إنتاجي تنافسي ونظام تضامني فعال. ولابد من التأكيد على أن التوزيع الأمثل للدسوق وتصبح الاختلالات لم يكن ممكنا لولا جو الثقة والدعم الذي تلقاه من جلالة الملك، لأن بعض الناس يحاولون إيهالنا في نقاشات تؤدي إلى جو من التنازع بين الحكومة والمؤسسة الملكية، والواقع أن الديمقراطية المغربية بمقراطية تشارعية تقتضي التعاون والتكامل بين المؤسسات الدستورية لتحقيق التنمية والمحافظة على الاستقرار. لقد جئنا إلى الحكومة للعمل سويا مع المؤسسة الملكية من أجل التوزيع الإيجابي للدسوق في إطار التعاون، خصوصا أن الله تعالى نهانا عن التنازع وحذرنا من نشائحه، حيث قال: «ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ويحكم».

- ألن تمنحوا وقتا للمستفيدين من باقي الرخص لإبانتها قبل نشر اسمائهم؟

● ليس من المنطقي أن يستفيد شخص من رخصة أو امتياز ويطلب أن يبقى الأمر سرا، إما أن يكون مستحقا له أو غير مستحق، وعلى كل من يرغب في أي استفادة أن تكون له الجراءة لمعرفة الجميع لماذا يستفيد؟ وتم هو المنع الذي يستفيد منه؟ وبالمحاسبة يتم التحقق من أن راتب رئيس الحكومة هو مائة ألف درهم، وهذا غير صحيح.

- وكيف هو راتبكم كرئيس للملكة؟

● لقد تلقت احترتي يوم الخميس الماضي عن كل الهدية التي قضيتها، ويبدو أن احترتي الشهرية هي 50 ألف درهم شهريا.

- وجهت اليكم انتقادات بالتمني عن صلاحياتكم لمالكة الملك في قضية التعيين في المؤسسات

العمومية خاصة من لسن بعض قيادات حزب الاتحاد الاشتراقي، إذ اتهمكم بالازدي بالتمني عن

هذه الصلاحيات، وهو ما يخالف الدستور الجديد، الذي أعطى الكثير من الاختصاصات لصالح رئيس الحكومة، ما تعليقكم؟

● عبد الإله بنكيران اختاره الشعب رئيسا للحكومة من خلال التصويت على حزبه، الذي تصدر قائمة الأحزاب خلال الاستحقاقات الانتخابية، ثم عينه جلالة الملك رئيسا للحكومة، فأنا أضع بعين الاعتبار في عملي هذه المعطيات، التي تعبر عن أن المقاربة يريدون الإصلاح في إطار التعاون بين الحكومة والمؤسسة الملكية، وأما لست مقتنعا بأن اصارس صلاحياتي في إطار التنازع مع جلالة الملك ولا مصلحة في ذلك، ولا بد أن أشير هنا إلى أن جلالة الملك اتصل بي هاتفا يوم الخميس الماضي، وقدم لي توجيهات مفادها الالتزام بالدستور قضا وروحا، وألا أخذ بعين الاعتبار في أساليب السلوان الملكي إذا كانت لا تسير في هذا الاتجاه. العمل مع جلالة الملك بنشر بالخبر الكثير، وأنا أشعره على مكافئته، التي أضحت على السور ومنحتني قوة وعزيمة أكبر من أجل المضي قدما في التطبيق السليم للدستور بطريقة حكيمة تروعي المصالح الكبرى للموطن، فجلالة الملك أوصاني بتطبيق الدستور وساتخذ مسؤولياتي كاملة، أما بخصوص ما قاله سي اليازغي، الذي هو أستاذنا وأنا احترمه، فموقفي منه، رغم كلامه السلبى الذي صدر عنه وإثارته قضايا لثينة، يعرفه منذ أن كنت في الشبيبة الانتخابية وبعدها في الشبيبة الإسلامية، إذ سلبني مني الاحترام المعهود، فأنا أفضل دائما أن تبقى علاقتي بالناس جيدة.

- هل جرت بينك وبين اليازغي أية اتصالات؟

● لم يكن هناك أي اتصال بيننا، وإذا التفتة ساسلم عليه بالطريقة التي اعتدت السلام عليه بها، وهو يعرفني.

- لكن لماذا تهاجم عن التعيين التي هي من صلاحياتكم؟

● إن الدستور ينص على وجود مؤسسات استراتجية مخضع للعين فيها للمجلس الوزاري الذي يرأسه جلالة الملك، بمعنى أن المتعيين في التعيين هم الوزير المعني بالقطاع ورئيس

تساهل، خاصة أن هناك تجارب في العديد من الدول مثل اليابان والصين والمانيا والولايات المتحدة وغيرها من الدول التي بلغت درجات متقدمة بل عمل النشوب والجدي وغير اعلام معايير الكفاءة والشفافية والنزاهة. هذا الواقع يجعلنا نخشى على تافسية بلعما في هذا العالم المعول، وفدرك جيدا بأن كل تساهل سيفضي إلى مزيد من الانكسار والتراجع، وإذا لجأنا، حكومة، إلى التشغيل بغير مدة الاحتياج أمام البرلمان، سترسخ وقتها عملية المحسوبية والزبونية وتوظيف الأقارب، وعلى المقاربة أن يحاسبوني إذا تمت بإعطاء الأولوية لأقاربي أو المقربين إلى حزبي في التشغيل.

— ولكن ما مصير من وقعوا محاصر مع الحكومة السابقة من أجل التوظيف؟

● إن كل الملفات ستتم دراستها لحظها، ومبدئيا فالذين وقعوا مع الحكومة السابقة أي اتفاق سيتم الوفاء والالتزام به، فهذا ليس مشكلا، ولا بد من التأكيد على أن التشغيل والتوظيف يجب أن يخضعوا لمناطق تكافؤ الفرص.

— تشهد العديد من القطاعات إضرابات، وهناك من يرى بأن هناك حاجة إلى حوار اجتماعي من أجل إيقاف هذه الاحتجاجات، ما رأيكم؟

● إن توقيت الحوار الاجتماعي يكون خلال شهر أبريل، أما الحوار، فيعمومه، فمفرد مجبني وأنا أتحذّر بأعلى صوتي بأنني مستعد للحوار مع أي هيئة، وإلى حد الآن استجاب لي الاتحاد العام لمقاولات المغرب، الذي عقدت مع مسؤوليه لقاء وستوقع اتفاقية تهدف إلى بناء علاقة قوية مع رجال الأعمال قوامها الثقة والمصداقية، ومن بين مضامينها ألا تتعامل الدولة مع رجال الأعمال بطريقة مبنية على سوء الظن، بالمقابل على رجال الأعمال أن يلتزموا هم أيضا بالوضوح والصرامة، أما النقابات فقد كان لي لقاء معها قبل تشكيل الحكومة وعلاقتي بها جيدة، وإذا أراد مسؤولو النقابات أن يعقدوا معي أي لقاء فانا مستعد للحوار معهم منذ الآن، فنحن في حاجة إلى العمل مع النقابات لأن هناك عددا من الإصلاحات لا يمكن أن تكون دون استشارتهم، وبكل

الصعوبات المحلية المنشوون تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل خلال وقفة لهم أمام البرلمان.

● لم يبلغ إلى علمي هذا، ولكن ما يمكن أن أؤكدته في هذا المجال أنه إذا كانت هناك وقفة احتجاجية سلمية في مكان ما لم تكن به عرقلة للحركة العادية للمواطنين أو الإضرار بمصالحهم، فلا يجب أن يتدخل الأمن ضدهم.

— وما جديد ملف تشغيل المعلمين؟

● لا بد أن أشير هنا إلى أنه مخفى من بطن بآنة سيتمتع الوظيف بالضبط، طبعاً مهني هي توفير التشغيل للمقاربة، فتحسيني من لبن جلالة الملك لم يكن الهدف منه أن أسهر على أغراض الشخصية، بل لأحل المشاكل المطروحة قدر المستطاع، وأنا على وعي بأن التكوين الحاسمي لا يؤهل المتخرجين للأشغال في سوق العمل بسهولة، ونحن نعتزم التفكير في برامج موازية للتكوين من أجل التشغيل الذاتي وتيسير القروض للشباب والتشجيع على العمل الخاص، لأن مهمة الإدارة تتمثل في تنظيم الإنتاج والمنتجين، فلا يمكن أن يكون المنظمون أكثر من المنتجين، فالمناصب المتوفرة للشغل محدودة، وما كان يحدث خلال الحكومات السابقة أنه يتم توظيف الخريجين، الذين يحتجون أمام البرلمان، وتوظيفهم لم يكن صدقة من الدولة لأن المناصب التي يشغلونها كانت متوفرة ومبرمجة، حالما لينت 26 ألفا و200 منصب، فهل يريد المغاربة أن يتم شغل هذه المناصب حسب اقامة المحتجين أمام البرلمان؟ هل هذا معيار للتشغيل؟ أنا غير متفق مع هذا المنطق، فالأصل هو أن يتم توظيف الخريجين، حسب مقاييس معقولة، على أساس الكفاءة وحاجة الإدارة والإمكانات المالية المتاحة، وسيتجه في اتجاه التوظيف عن طريق مباريات تهم كل منها مجموعة من القطاعات، لكن هذا لا يعني أنني سأتخلي عن الأخرين، الذين لا يحتجون أمام البرلمان، بل ساعمل جاهدا لأحل هذه المشاكل، علما بأنه إذا لجأت إلى جبر الخواطر عبر توظيف المحققين وتهدة الأوضاع إلى أن تمر هذه المرحلة بسلام فلن أكون قد قدمت خدمة للمغرب، فالمستقبل لم يعد به

تشغيل المصطلين لن يكون بمهيأ الأقدمية في الاحتجاج

طلباتي للصفو عن رشيدي نيني لم تتوقف ولم تتم الاستجابة لذلك، ربما لأسباب أكثر تصقيدا

الحكومة، وبعد ذلك يعين جلالة الملك مدير المؤسسة الاستراتيجية. وقد حددنا 37 مؤسسة كمؤسسة استراتيجية تخضع لهذه السيطرة. وهي تستمد صفة الاستراتيجية إما بسبب أهميتها أو أنها تحتاج إلى رعاية خاصة أو أن جلالة الملك يرعاها شخصيا، فيما ظلت 500 مؤسسة موكول فيها التبعين للحكومة، ولأني لا أعرف المرشحين لهاته المناصب، أوصي الوزراء بأن يقدموا ترشيحات لأطر وكفاءات تتوفر فيها شروط النزاهة والكفاءة والاستقامة، وهذه المواصفات يجب أن تتوفر في كل من يريد أن يرشح نفسه لشغل أي منصب حتى تقدم النموذج.

— أعطيت توجيهات من أجل تطبيق القانون في التعامل مع احتلال الأماكن العمومية في الاحتجاجات، وأني هذا إلى وقوع أحداث عنف في عدد من المدن أخيرا ملحة، ما رأيكم في هذا الملف؟

● يجب أن تكون الأمور واضحة، نحن نقدر ظروف بعض الفئات، لكن يجب على الجميع أن يعمل في إطار القانون مهما كانت درجته، سواء كان مواطنا أو عاملا أو نائبا أو وزيرا للداخلية أو رئيسا للحكومة، فالقانون يجب أن يحترم من قبل المواطن والمسنول على السواء، ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن تعود إلى الوراء. إن ما حدث بطفجة لا أعرف عنه الكثير من التفاصيل، وقد اتصلت بوزير الداخلية وسألته فقدم لي بعض المعلومات، وكلما وقعت أحداث اتصل بالوزير المعني لأعرف التفاصيل. ولكن ما ينبغي أن يستوعبه الجميع هو أننا دولة القانون، وإذا شعر المواطنون بالضرر وتعرضوا للظلم فهناك مؤسسات يجب أن يلجأوا إليها، فمثلا نحن في حزب العدالة والتنمية تربطنا بمدينة تارة علاقة قوية، ولكن لا يمكن لنا السماع بحرق سيارات الدولة أو الاعتداء على القوات العمومية، وبالمقابل نحن مستعدون للحوار ومعالجة كل الملفات والاختلالات الموجودة.

— لكن التدخل يعتد لتفوة المحققين يكون أحيانا بدون سبب وفي وقفات سلمية، مثلما حدث مؤخرا من اعتداء على موظفي

سنوات أو أربع سنوات مقابل العناية بالرياضة على المستوى المحلي بالمين الكبيرة والصغيرة، وتكوين أبطال بالطريقة الطبيعية، وأنا أنبل إلى أن يكون مدرب المنتخب الوطني مغرباً.

- أتمنكم عبد الكريم بعتيق، رئيس الحزب العمالي، بالتحريض على القتل بعدما صرحتم بأن علمائين تحالفوا مع الشيطان، فقرر مقاضاتكم بالمحكمة الأوروبية، ما قولكم؟

● عندما كنت التحدث وقلت ذلك الكلام لم يخاف ببالي بعتيق ولا حزبه ولا تبارده. وقد كنت التحدث عن أشخاص آخرين، وتفسيره لتلامي فيه تعسف ولن أورد عليه.

- وهل أنتم ستعدون للمثول أمام القضاء في حالة مقاضاتكم؟

● طبعاً، أنا مستعد للمثول أمام القضاء.

- قال إلياس العماري، القيادي في حزب «الأصالة والمعاصرة» إنه لن يفر لكم اتهامه بالوقوف وراء اعتقال جامع المتصم، وبأنكم بفتح تحقيق في الموضوع، ما تعلتكم؟

● لا أعرف أحياناً ماذا يقول إلياس العماري. وإذا يقول ذلك الكلام، عندما هاجمني وهاجم حزبي قمت ولتينا بهما جديده بنا. تسمى في تلك الساعة، ومنذ ذلك الوقت نتحدث معي أحياناً بكلام ودي ولطيف وبعض عن استعدادهم للتعاون، وأحياناً يخرج للصحافة ويدلي بتصريحات أخرى، فهو من الذين لا تعرف ماذا يريدون بالضبط. لذلك لن أورد عليه شيئاً في ذلك شأن بعتيق. وإذا أراد أن يذهب إلى المحكمة بالمغرب أو المحكمة الدولية فذاك خطهما.

- كيف تظنون إلى عمل المعارضة؟ هل ليكم استعداد للتجارب بها؟

● إن للمعارضة دوراً أساسياً وكبيراً وإيجابياً وقد منحها الدستور أهمية كبيرة، وأنا شخصياً أن أخرجها لدعمها في القيام بواجبها، لأن الذي يفتقد يذهب إلى الأخطاء ويساعدك على تصحيح المسار، ولكن مع الأسف كانت مقارسة المعارضة مضيقاً لأمالي في البداية، خاصة أثناء مناقشة البرنامج الحكومي، فمنهم من اتبع منطقاً «هو غافيا» خاصة عندما تسبوا إلي كلاماً لم أقله في التصريح الحكومي، ربما قاله بعض أعضاء الأغلبية أو بعض المسؤولين في حزب العدالة والتنمية، ولكننا سنجاوز هذه المرحلة، وأتمنى أن يتم تدارك ما فات لأن للمعارضة دوراً محورياً وأساسياً في الممارسة الديمقراطية والحكومة في حاجة إليها، وهناك في المعارضة من لم يتفق على الطريقة التي ساهمت بها في مناقشة البرنامج الحكومي.

● عندما أقرأ مثل هذه الأخبار أنبل بالتحضي بالأمم لأعرف الحقيقة، وبالنسبة إلى وزير السياحة سألت عن الشخص المتابع ليقول لي إنه كان في حزب آخر، وإذا كانت هناك أدلة واضحة ووثائق حول تورط أي وزير في الحكومة الحالية في الفساد فأنا مستعد لتلقي هذه الملفات، ولا يمكن أن يظل في الحكومة الحالية وزير ثبت تورطه في الفساد. أما الحديث عن ملفات ما زالت أمام المحاكم، فلا يمكن الاستناد عليها كدليل، وإذا أثبت أن أواجه أي وزير في الحكومة سواء كان في حزبي أو في حزب آخر، يجب أن تكون لدي الصجج والبيئات التي لا تقبل الشك.

- لماذا هناك تكتم على أجرة الناخب الوطني غوتيس؟ وهل الوثيقة التي سريت تحدد فعلاً أجرة الحقيقة؟

● لقد الآن لا أعرف إن كانت الأجرة التي تم الحديث عنها صحيحة أم لا، ولكن يبدو أن الجامعة الملكية لكرة القدم تعاقبت مع علي أن يظل رائية سراً، وهذا خطأ، لكننا سنعالج هذا الأمر على مستوى منهجية الدعم التي تقدمه الحكومة للجامعة. ذلك أن عالم الرياضة يخضع لمخاطر إما القبول به أو رفضه، وأن تخرب ماذا تريد، هل ترغب في أن يكون المغرب حاضراً وناجحاً في بعض البطولات؟ وهل رافق 30 مليون ستقيم في الشهر، مثلاً، لم يرب يعتبره المغاربة مبلغاً كبيراً بالمقارنة مع المبالغ التي يتم تداولها في المجال الرياضي على مستوى العالم؟

- إنه مبلغ كبير. ● ربما غريش لم يكن محتفظاً لأن الفريق خسر بطولة كأس إفريقيا، وربما لو فاز المغرب في هذه البطولة، فلا أحد سيسأل عن راتب غريش. هذه إشكالية يجب أن ندرس ونحدد أولويات المجتمع.

هناك خطأ ارتكب عندما تم الاتفاق على سريّة أجرة المدرب غريش، ويجب أن تخضع هذه الأمور للشفافية، حيث إن العقد شريعة المتعاقدين، وإذا لم يتم نسخ العقد معه فيجب أن نتحمل مسؤوليتنا تجاهه والوفاء بما تم الاتفاق عليه.

- هل ستخضع الدولة من الدعم التي تمنحه للجامعة؟

● يجب مراجعة المقاربة التي يتم التعامل بها مع المجال الرياضي، فربما مقاربة الحرض على الفوز في بعض البطولات والحصول على الكؤوس ليست ضائفة. يجب أن نهتم بكرة القدم في أصلها، ولو كلف ذلك خفوت حضور المغرب على المستوى الدولي لمدة ثلاث

سراة فقد اترجمت من بعض الإضرابات التي انطلقت، لأنه كان ينبغي على النقابات والفاعلين الاجتماعيين منحن بعض الوقت والجلوس معنا إلى طاولة الحوار، وفي حالة الإخفاق يمكن اللجوء آنذاك إلى وسائل أخرى، ورغم ذلك لن أوأخذهم لأنه قد تكون لفظة من الفئات المضربة أسبابها الخاصة.

- من بين الشعارات التي رفعتها في محاربة الفساد، وهناك تقارير المجلس الأعلى للمسابقات، لكن بعد الآن هناك فقط ملف واحد يتعلق بالملعب الوطني للمباراة أمام القضاء، هل ستقومون بإحالة باقي ملفات الفساد على القضاء؟

● لا يمكن خلال فترة وجيزة إرسال كل الملفات إلى المحكمة لأن عملية محاربة الفساد تحتاج إلى منهجية، فنحن لا نهدف إلى إثارة الرعب في المجتمع، إذ ما يهم هو تحقيق العدل، ولا مجال للانتقام أو تصفية الحسابات أو ما يسمى بمطاردة السخرات، فالملفات التي ينبغي أن تحال على القضاء ستحال في وقتها وبكل وضوح، وأنا شخصياً لم أكن أعرف أن عبد الحدين يتعلو سيتم اعتقاله، أو أن ملفه سيحرك، ولكن كل ما يمكن قوله أن الاستناد مصطفى الرميذ، وزير العدل والحريات، لديه جرأة كبيرة في أن تتخذ العدالة مجراها الطبيعي.

لكن ما يهم من ملفات الفساد المالي هو استرجاع الأموال المنهوبة، ألا تريد استرجاعية لفيكم في هذا المجال؟

● أين هي الأموال المنهوبة؟ - هناك تقارير تتحدث عن حجم الاختلالات ونقدم مبالغ محددة بالأرقام تهم صفقات وغيرها.

● أولاً، الأموال المنهوبة لا يتم الاحتفاظ بها في مكان محدد حتى تتمكن من استرجاعها، كما أن القانون يؤخذ على عدم احترام مساطر صرف الأموال أو تدبيرها وليس بالضرورة اختلاسها. وما يهم هو أن يتوقف الفساد المالي، وأن يصرف المال العام لصالح الفئات المحتاجة والفقيرة، إن مقاربة محاربة الفساد يجب أن تكون بظفرة مستقلة لأن الانكباب على حل كل الملفات القديمة سيشغلنا عن بناء المستقبل ويعيق الشروع في المجتمع بدل أن نمتلك قواء البناء مستقبل أفضل للجميع.

- هناك من أتهم حكومتكم بضعفها وزراء متمكنين بالفساد المالي. مثل ملف التسيير والتصوير الذي أتهمت المعارضة الوزير عبد الطيف معزوز بسموولية عن الاختلالات التي يعرفها ثم وزير السياحة الحسن جداد، الذي تمت متابعة مساهمته في الحملة الانتخابية بتلقي رشاشات ما

- هناك نقاش دائر حول سياسة المهرجانات، وأنتم من الذين يتقنون هذه السياسة، هل لديكم برتقالي لتسريح ما سبق أن انتقدتموه؟

■ لم ننقد المهرجان الذي يدور حول النقاش في السنة الماضية، وكنا حينها في المعارضة، واعتقد أن للحكومة أولويات لا يجب أن يقيم النقاش عليها، ويجب على الوزراء أن يذهبوا إلى تصريحاتهم، وأن يجتنبوا نقاشنا نحن في غنى عنه. هناك أولويات أكبر وأعظم، فالمهرجان يمر كل سنة، ونحن أقبلنا لتصحيح الأوضاع ذات الأولوية في الإصلاح، وليس المهرجانات، لأنها ليست كلها سيئة، إذ هناك مواد جميلة وجيدة، فمثلا لو سألنا عن مشاركة شاكيرا، فانا أرى بأن مجيئها لم يكن موفقا.

- لكن هناك شعارات تطالب بإلغاء مهرجان مزارين، فإدما أن الشعب لا يريد هذا المهرجان، ما هو تعليقك؟

■ لو كان الشعب لا يريد مزارين لما توجه إليه أحد، فهذا المهرجان له جمهور يتابعه ويحضر انشطته بالآلاف، كما أن هناك آلافا آخرين من المواطنين غير ملتزمين على انعقاد هذا المهرجان،

وهذا هو واقع التنوع بالمغرب، إذ لكل وجهة نظره، وله الحرية في التعبير عنها بمسؤولية.

- هل ستقدمون مشروع قانون لحماية الشهور، خاصة أنه سبق أن هبتم مشروعاً بذلك، ما كنتم في المعارضة؟

■ هناك إشكاليات أكبر من موضوع الشهور، رغم ما تسببه من اضطراب ملموس، لدينا فئات اجتماعية عريضة تعاني من الفقر والحرمان، واعتقد أن الانشغال بمثل هذه الملفات مهم، لكن هناك ملفات أكبر وأهم، منها توفير فرص الشغل للطبقات المحتاجة، ومعالجة الاختلالات الموجودة، سواء في قطاع العدل أو السكن أو التعليم أو الصحة، إن للشهور قوائدها والدولة تحبها، وهذا ليس وقت الانكباب على هذا الموضوع. صحيح أن لحزب العدالة والتنمية مساره ومرجعياته الإسلامية التي نعز بها، ولكن لدينا أولويات تقوم على العدل والإنصاف والعناية بالفقراء والمحتاجين وتوفير فرص الشغل، وعندما نحقق هذا فإن عددا من الإشكاليات تصبح هامشية.

كما لا تنسى أن ما يحكمنا حاليا هو ما جساء

في البرامج الانتخابية لأحزاب الأغلبية، إلى جانب ما جاء في البرنامج الحكومي الذي يعتبر المرجع ليعمل ستحاسب عليه.

- معروف أن العمل إلى جانبكم متعب، فهل تتصلون ببعضكم يوما؟

■ اتصل عندما أجد اختلالات، فمثلا اتصلت بوزير العدل والحريات أمس (يوم الخميس الماضي) على الساعة الحادية عشرة ليلا، واتصلت بمافي الوزراء سواء وزير الصحة أو وزير التجهيز والنقل، ولا أظن أن العمل معي صعب أو متعب، فانت قد جربت العمل معي سابقا في جريدة «التجديد».

- ما قصته من أنكم تفرق على تفاصيل الأمور، وأن الذي يعمل إلى جانبكم يجب أن يكون مستعدا للعمل أكثر؟

■ إن المغرب لا يخدعه متهاون أو متكاسل، فالذي يتحمل المسؤولية عليه أن يكون مستعدا للعمل والجدية من وقته وجهده، لأن البلد ليس في وضع جيد في هذه المرحلة، وعندما يصبح المغرب في وضع أفضل انذاك يمكنه أن يستريح قليلا، لكن في الظرفية الحالية على الجميع أن يجد ويجتهد كثيرا.

- كم تتقنون من الكلمات يرميا؟

■ هاتفي الأول ترد عليه الاتصالات دون توقف من قبل الذين أعرفهم والذين لا أعرفهم، ولعل شخص هدفه، إذ هناك من يريد السؤال عن أحوالي، وهناك من يرغب في قضاء حاجة لديه، وأنا أعترف للمواطنين لأنني أعطيت الهاتف للكاثية، التي تلتفتي بكل مشكلة مهمة. أما الهاتف الثاني فأصبح بدوره يعرف مكالمات كثيرة، وأجيب عن كل من يتصل بي. هناك من يتصل لأسباب مقبولة، وهناك من يتصل ويريد أن يتكلم طويلا، المشكل أن وقتي لم يعد يسمح بذلك، لذلك أرجو أن تتفهم المواطنون أو أعضاء حزب العدالة والتنمية أو أعضاء حركة التوحيد والإصلاح أو القاريي طبعة إغراضات المسؤولية التي اتحملها، فلم يعد معكنا أن ابقي على نفس الوتيرة التي كنت التواصل بها معهم، ولو جاز لي المبيت داخل مقر رئاسة الحكومة

لفعلت

لكثرة الانشغالات، التي أبذلها باكرا بالمنزل، سواء من خلال الاتصالات الهاتفية أو غيرها من المهام.

- هل ستقرون سكتكم وتنتقلون للسكن المخصص لرئيس الحكومة؟

■ ما زالت متريدا وما زلت استشير زوجتي واسترقي في الموضوع، وأنا شخصيا أسبل إلى عدم تغيير سكني، ولكن ربما يأتي وقت يصبح الانتقال ضروريا، خاصة أن المواطنين أصبحوا يترددون كثيرا على منزلي، مما تخلق راحتي في المنزل وراحة باقي أفراد الأسرة والجيران.

- ما الذي تغير في عادات رئيس الحكومة، سواء من حيث اللباس وفي علاقته بالذات؟

■ الذي تغير هو أنه صارت لدي ملابس أكثر من السابق، بعد أن اشترت بعض الملابس وأهداني بعض اقاربي البعض الآخر، كما أنني أصبحت ارتدي ربطة العنق، أما والدتي، فإن الله في عزها، فالحمد لله قبلت العيش معي بعدما اجازت بعض الظروف الصحية.

- هل تعودتم على ارتداء ربطة العنق؟

■ صراحة كنت ارتديها فقط عندما أتوجه إلى جلالة الملك، لكنني صرت ارتديها الآن باستمرار لأن أحد المسؤولين قال لي: ما دمت لا ترتدي ربطة العنق فهذا سيساعدنا نحن أيضا على التخلي عنها، فخشيت أن يبدووا في التخلي عن ربطة العنق، وربما قد يتعدى الأمر ذلك، فأجد الموظفين يوما ما يأتون للعمل بملابس رياضية ويتخفونني ذريضة، لذلك فضلت التكيف مع ارتداء ربطة العنق على أن يتخذني البعض مثلا للتخلي عن الهندام الرسمي.

- ربما في ممتلكاتكم؟

■ أنت تعرفين بأنني لا أملك شيئا، وأن كل ما هو مسجل باسمي تعرفين لمن يعود، لدي مشروع واحد أملك فيه النصف، وهي ورشة بها أربعة عمال، ولم أوقفها حفاظا على رزق العائلين، لأنه مشروع أخسر فيه ولا أربح منه شيئا.

- نريد مجيئكم إلى الحكومة

عاد الأمر إلى حزب الليبدل الحضاري ليستأنف نشاطه السياسي بعد الحل التي عرفت خلال الحكومة السابقة، ما جدي هذا الملف؟

■ لم أتوصل بأي طلب منهم، ولو توصلت بأي طلب سنتم برأسه طبقا للقانون، وسيتم الرد عليهم.

- هل جرت أي اتصالات بينكم وبين جماعة العدل والإحسان بعد تعيينكم رئيسا للحكومة؟

■ لا توجد أي اتصالات بيننا سوى الرسالة التي بعثوا بها إلي، وقد قمت بالرد عليهم في البرلمان، وأقول لإخوان العدل والإحسان إن عهد الإله ينتهز أن يحكم كما كنتم تعرفونه، فهو

فلا يمكن أن يسمح لصحافي بأن
يعبر أسيرة أو شخصا ويتسبب
في مشكل اجتماعي، ويقول إنه
يقوم بعمله، ولكن للصحافي حق
في الحرية وفي المعلومة والمعاملة
الحيطة والتقدير اللازم، ولا
يمكنني، أنا الذي كنت مديرا
لجريدة، أن التزم للصحافيين.

- ما هي اللجنة التي يمكنكم أن
تقدموا فيها استقالتكم؟

• أنا لم أعين لأقدم استقالتي،
بل لخدمة المقربين، وساستقبل
في الظروف التي سيصيب فيها
وجودي على رأس الحكومة
إضرارا ببلادي.

- هناك من يصف خطابكم
بالانفعالي والذائلي من أفق
الغضب وبأنه خطاب يهجه عدد
من الذارية، بينما هناك من يصفه
بالشعبي، هل مع مرور الوقت
سيصبح خطابكم رسميا؟

• أصبحت مع المسؤولية احتياط
أكثر عند الحديث، ولكن لا اعتقد
أن طبيعة خطابي ستتغير. ومن
أراد أن يصف خطابي بالشعبي
فهو حر، إذ ما يهمني أن يفهمني
المجتمع ويصل خطابي إليه.
وعلى ذكر هذا الموضوع، عند
حديثي إلى جلالة الملك أطلب منه
السماح إذا ما حصل أي ارتباك
لأن هذه هي طبيعتي، فقال لي
ذات مرة: «يجب أن تظل كما أنت
على طبيعتك ولا تغيرها».

- لكن محبتكم سيظل يسدي لكم
النصائح بهذا الخصوص؟

• المحيط ينصح ويعيّر الجامع
كدير التي بقات.

رئيس الحكومة: «الماتش مع المهمة سالا»

والمعاصرة لتواجه معه، وهو الآن يبلغني
اتصالات جلالة الملك أو يناقش معي
بعض المواضيع أو اتصل به عندما أريد
في إيصال رسالة إلى جلالة الملك عن
طريقة.

عموما اتصالاتي به محدودة، وربما
اتصالاتي المباشرة بجلالة الملك أكثر من
اتصالاتي بمستشاره فؤاد عالي الهمة.
وهناك من عاب علي موقف من الهمة،
لكن ما يجب أن يعرف أن مهاجمتي
للهمة بشراسة كانت لها ظروفها الخاصة
عندما كان في حزب الإصالة والمعاصرة،
ولكن بعدما عين مستشارا للملك وطلب
مني أن أفدا من الصف استجبت لطلبه،
إذ أن خصوصتنا كانت سياسية ولم تكن
أبدا شخصية لأن العلاقات الإنسانية
بيننا كانت قائمة حتى في عز الخصومة
السياسية.

- وكيف هي علاقتكم بالملك محمد
السادس؟

• علاقة ممتازة، وأنت تعرفين جيدا موقعي
من الملكة كنظام، وموقعي من شخص
جلالة الملك، بالخصوص، الذي أحبه
وأقدره واحترمه وأعامله بصفتي مواطنا
تعامل مع ملكه. كما أنه رئيسي المباشر،
بصفتي رئيس الحكومة، وأنا أعامله بكل
توقير واحترام، وسأكره أن معاملته معي
غاية في اللطف، ومن لا يعجبه هذا فذاك
شأنه.

- وكيف هي علاقتكم بمستشاري الملك؟ ومن
منهم الأكثر اتصالا بك؟

• فؤاد عالي الهمة يتصل بي أكثر من
باقي المستشارين، وقد كنا في السابق
مقارعين، ولكن سالا الماتش بعدما عينه
جلالة الملك مستشارا في الديوان الملكي
وعينتني رئيسا للحكومة، إذ لم تعد
له صفة حزبية

داخل حزب
الإصالة

قانوننا الإضراب والتقابات قبل نهاية السنة

وزير التشغيل ينتقد إخراج لائحة "الكريكات" ويقول "هذا ليس من أخلاقي"

أيام الإضراب، لأنه لا يعقل أن نؤدي اجرا لعامل مضرب، أو على الأقل تخفيض أيام الإضراب بأيام عمل في وقت لاحق. وعبر وزير التشغيل والتكوين المهني عن رفضه أسلوب المفاوضات الجماعية بإشهار المسفات والبروات وأسلوب لي الخراع الذي تعتمد بعض الأتليات النقابية في إشارة إلى سلسلة من الانتحامات واحتلال المرافق العمومية والخاصة وتوقيف العمل بعدد من الوحدات الإنتاجية. ما يحدد بتوقف البيرة الاقتصادية وهروب

إسمال والمستلمين.

ويخصوص الضامة الاجتماعية، رفض عبد الواحد سهيل استعرا ما وصلت بنظام الأبارتايد الاجتماعي، أو نظام التمييز الاجتماعي في إشارة إلى وجود قطاعات واسعة من المستخدمين خارج نظام النغطية الاجتماعية المؤمن من طرف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. ملحا على ضرورة تفعيل آليات المراقبة والتفتيش والمتابعة يوسف الساكت

تعهد عبد الواحد سهيل، وزير التشغيل والتكوين المهني، بالإخراج عن مشروع القانون التنظيمي المنعلق بشروط وإجراءات ممارسة حق الإضراب، ولقاءات النقابات، قبل نهاية السنة الجارية، وذلك ضمن برنامج مشاريع قوانين بلغت 15 قانونا تعرضها الوزارة، خلال الأشهر المقبلة، على مسطرة تصادق الفهائية.

وتلى سهيل، في لقاء مع صحافيي "إمكو مديا" صباح امس (الثنين)، أن يكون سلم هدية مسمومة بمجازفة تتفقد حقيقة وزارية برهانات متعلم مباشرة مع مطالب التشغيل والحالة، والأزمة الاقتصادية، ووصف القيادي في حزب التقدم والاشتراكية "مهمته بالرابعة والجميلة"، مؤكدا أنه سعيد بمساهمة ضمن الفريق الحكومي وبالنشطاء، في المساهمة في حل الإشكالات المطروحة وفق مقاربة متدرجة وتشاركية تهم جميع القطاعات الحكومية. وعلق وزير التشغيل والتكوين المهني على تعهد البرنامج الحكومي بخفض معدل البطالة في 8 في المائة في أفق 2016، باعتباره طموحا مشروعا يعكس إدانة سياسية حقيقية في تجاوز معضلة التشغيل، مؤكدا أن النظرية الاقتصادية والمالية تعرف بعض الانكماش غير المساعد، كما أن هذه النسبة تتطلب توفير عدد من الشروط والإمكانيات، لكن يجب أن يكون لدى البعض الحق في الشك للوصول إلى هذا المعدل، بالقدر الذي لدى الحكومة الحق في العمل للوصول إليه.

واعتبر سهيل أن حق الإضراب أحد الحقوق المشروعة المخصوص عليها في الدستور للدفاع عن المصالح المادية والمعنوية للأجراء، لكن هذا الحق ينبغي أن يرفق بنص تنظيمي لبيان الشروط والإجراءات، حتى لا يتحول إلى "بعض الحلال"، أو الوسيلة الوحيدة للاحتجاج، في تقييد لهذا التدرج في الأشكال الاحتجاجية المعمول به نقابيا.

وشال أن ظروفها موضوعية حالت دون إخراج هذا القانون التنظيمي وقد أن الأوان، اليوم، لاعتماد آلية تنظيمية لحفظ وصيانة حقوق المشغلين والأجراء، مؤكدا أن الحكومة مطالبة بتبني منطق شجاع وجريء في القطاع

نزيهة
بريس

أكاديمية الجديدة .. تنفي

فالمؤسسة تتوفر على مدير وحارسين عامين للخارجية وحارسة عامة للداخلية توجد في رخصة مرضية ضوئية الأمد. بالنسبة للأمن الداخلي فالنيابة توفر على حارسين وأعوان رسميين وأعوان النظافة. أما مسألة الأمن خارج المؤسسة فيبقى خارج اختصاصات النيابة، التي تلقت عدة شكايات بشأن الاعتداء والتخريب من قبل الغرباء، قامت بتوجيهها إلى الجهات المختصة

بعثت أكاديمية الجديدة ببيان توضيحي إلى الجريدة، ترد فيه على المقال الصحفي الصادر بتاريخ 10 يناير المنصرم تحت عنوان «ثانوية الورد باتنين هشتوكة بدون أمن»، حيث أشار التوضيح أن «المعطيات الواردة، التي أرجعت أسباب ما ادعته انفلاتا أمنيا تعيشه ثانوية «الورد» إلى الاكتظاظ والنقص في الأطر الإدارية، تبقى مجانية للحقيقة والواقع، أما بالنسبة للنقص في الأطر الإدارية

نيابة إقليم الحسيمة.. ترد

«الحزامي» بمركز المعلمين بالحسيمة كان نتيجة انتقائها من طرف لجنة وبناء على مذكرة، كما تم تكليف أستاذة من ثانوية «الإمام مالك» كونها فائضة للتدريس بثانوية «الحزامي»، الشيء الذي جعل الأساتذة يتوقفون عن التدريس بدعوى التضامن مع الأساتذة المكلفة ونتج عنه احتجاج التلاميذ، وعليه تمت تسوية المشكل، حيث تسير الدراسة بالمؤسسة بشكل عادي.

توصلت الجريدة بررد من النائب الإقليمي بالحسيمة حول المقال المعنون بـ «احتجاج تلاميذ أمام نيابة الحسيمة» المنشور بتاريخ 23 فبراير الماضي، والمتعلق باحتجاج تلاميذ ثانوية «الإمام مالك» يوم 22 فبراير الفارط على عدم تلقيهم دروسا في مادة اللغة العربية نظرا لإضراب أساتذتهم عن العمل احتجاجا على نقل أستاذة، حيث ورد في التوضيح أن «تكليف أستاذة اللغة العربية من ثانوية

نيابة تارودانت . توضیح

قدمت نيابة التعليم بتارودانت توضيحا كتابيا إلى جريدة «الأحداث المغربية» حول المقال المعنون بـ «مؤسسة تعليمية في وضعية متدهورة بتارودانت»، المنشور بتاريخ 25 فبراير 2012، وقد جاء في الرد أن «فرعية توك الخير بمجموعة مدارس تسدرمت بالجماعة القروية تسراس، تضم حجرتين دراسيتين وتستقبل 68 تلميذا من الروافد القريبة.. وأن مصالح وزارة التربية الوطنية

نيابة التربية بالفحص أنجرة.. تكذب

الصحي وتصريح مندوب الصحة بالإقليم، أن تلميذة تدرس بالسنة الأولى إعدادي أصيبت بغثيان وإغماء يوم الأربعاء 22 فبراير الفارط في الفترة الصباحية، مما ينفي بشكل قاطع وجود أي حالة تسمم. وجدير بالذكر أن الإعدادية تتوفر على 10 حجرات دراسية ومطعم مدرسي يقدم وجبة الغذاء فقط للتلاميذ الممنوحين.

توصلت جريدة «الأحداث المغربية» بتكذيب من نائب وزارة التربية الوطنية بالفحص أنجرة حول المقال الصادر بتاريخ 24 فبراير الماضي تحت عنوان «تسمم تلاميذ داخلية بمنطقة تغرميت»، حيث اعتبر التوضيح أن ما جاء في المقال «بلاغ خاطئ»، مفندا المعطيات المنشورة بالقول إن «وقائع الحدث تعود حسب إفادة كل من مدير إعدادية «تغرامت» ورئيس المركز

السيرة

الدورة الثالثة للندوات الجهوية الخاصة بالأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين

تعزيز دور اللامركزية كخيار استراتيجي في تدبير منظومة التربية والتكوين

احتضنت قاعة الأنشطة التربوية بمقر الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة كلميم السمارة، يوم الأربعاء 29 فبراير 2012، أشغال الدورة الثالثة للندوات الجهوية الخاصة بالأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين. وترأس أشغال هذه الندوة محمد لعويبة، مدير الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة كلميم السمارة، وعبد الحق الحياثي، مدير الإستراتيجية والإحصاء والتخطيط، كما حضرها بالإضافة إلى أعضاء الفريق المركزي، ثمانية ونواب الوزارة بغيابات كلميم، طاطا، السمارة، طانطان، وألسا الزاك، إلى جانب رئيس قسم الشؤون التربوية والخريطة المدرسية والإعلام والتوجيه بالأكاديمية، والمسئق الجهوي والمندوبون الإقليميون والرؤساء الجهويون للبرنامج الاستعجالي.

وقد فتن مدير الأكاديمية، في كلمته الافتتاحية، هذه المقاربة الجديدة التي تنبجها وزارة التربية الوطنية في علاقتها مع الأكاديميات الجهوية، والمنهجية في تنظيم ندوات جهوية على صعيد كل أكاديمية، معتبرا ذلك دعما للمجهودات المبذولة في تعزيز نهج اللامركزية واللامركزية.

وذكر المدير بالسياق المتميز الذي تنعقد فيه هذه الندوات، والذي يتزامن مع التحولات المتسارعة التي تعرفها بلادنا، وأبرز المكانة الهامة التي أولتها الحكومة الجديدة لقطاع التربية الوطنية، مضيفا بأن هذه الندوات تنعقد في سياق السعي إلى تثبيت ما تم تحقيقه خلال السنوات الثلاث من البرنامج الاستعجالي، ومواصلة تنفيذ مشاريعه بما يضمن ترسيخ العلاقة التعاقدية بين الإدارة المركزية والأكاديميات الجهوية في ظل حكمة مالية جيدة تزامن عمليات الإعداد لمعزانية سنة 2012. وأشار المدير في معرض كلمته لمختلف جوانب القوة وما يوازيها من إكراهات وصعوبات في تنزيل مشاريع البرنامج الاستعجالي الجهوي خلال الفترة من 2009 إلى 2011، ومن أبرز الصعوبات المطروحة شساعة الجهة وبعدها عن المركز، وغياب مكاتب دراسات ومهندسين ومقاولات مؤهلة بالجهة، إلى جانب ضعف الاستثمار في قطاع التعليم الخصوصي، والتحديات المطروحة على مستوى وضعية

المقار، وارتفاع تكلفة البناء، فضلا عن ارتفاع تكلفة التكوين بسبب عدم استقرار الأطر التوظيفات المباشرة.

من جهته، تطرق عبد الحق الحياثي، مدير الإستراتيجية والإحصاء والتخطيط، لأهمية تنظيم هذه الندوات التي تعد تكريسا لسياسة القرب والنهج التشاركي المعتمد من طرف وزارة التربية الوطنية، والتي تندرج في إطار مقاربة جديدة تروم تحقيق مواكبة ميدانية للأكاديميات عن قرب وتشخيص الإكراهات واقتراح الحلول الممكنة لتجاوزها، وإبراز المكتسبات والوقوف على الإكراهات الإستراتيجية في تنفيذ المشاريع، وتقييم الحصيلة المرحلية الخاصة بالسنوات الثلاث الأولى من البرنامج الاستعجالي، وكذا الإعداد لعقد دورة المجالس الإدارية برسم سنة 2012.

وبعد تطرقه للمجالات الستة ذات الأولوية، أبرز مدير الإستراتيجية والإحصاء والتخطيط توجيهات وزير التربية الوطنية الرامية إلى تعزيز دور اللامركزية كخيار استراتيجي في تدبير منظومة التربية والتكوين. وتعتبر الفترة الصباحية لأشغال ندوة التأطير الميزانياتي بإلقاء عرض من قبل كل من المسئق الجهوي للبرنامج الاستعجالي ورئيس مصلحة الشؤون الإدارية والموارد البشرية والاتصال، تطرقا فيه لأهم عناصر التقييم والحصيلة المرحلية لتنفيذ المشاريع برسم سنوات 2009-2011، كما تم خلاله إبراز أهم المكتسبات وكذا الصعوبات الإكراهات التي طرأت على الميدان لمشاريع البرنامج الاستعجالي، أعقبه نقاش عام مستفيض لأهم مضامين ومحاور العرض. وشكل العرض الذي ألقى خلال الفترة المسائية حول أولويات برنامج العمل والميزانية برسم سنة 2012، فرصة لتدارس عناصر الميزانية لمختلف المشاريع والتفاوض بشأنها من قبل الفريق المركزي من جهة، والأطر المشرقة على تدبير مشاريع البرنامج الاستعجالي على صعيد الأكاديمية من جهة ثانية، وتحيين الصعوبات المتضمنة بالعرض تماشيا مع المشاريع ذات الأهمية، واستحضارا كذلك لخصوصيات الجهة وحاجاتها الملحة، في مسعى لتحقيق المصلحة الفضلى للمدرسة والتميز (ة) بالدرجة الأولى.

محمد العقاد

17 18 19 20 21 22 23 24 25 26 27 28 29 30 31 32 33 34 35 36 37 38 39 40 41 42 43 44 45 46 47 48 49 50 51 52 53 54 55 56 57 58 59 60 61 62 63 64 65 66 67 68 69 70 71 72 73 74 75 76 77 78 79 80 81 82 83 84 85 86 87 88 89 90 91 92 93 94 95 96 97 98 99 100

اتفاقية شراكة بين نيابة للتعليم بصفرو والمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية

تحت شعار: ترسيم اللغة الأمازيغية دعم للوحدة في القنوع بالمغرب، نظم المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية يوم 21 فبراير 2012 ندوة علمية عرفت مشاركة متميزة كما ونوعا. وقد شكلت الندوة فرصة للمناقشة وتبادل الرأي بين مختلف الفاعلين والمهتمين.

إلى ذلك وبالإضافة إلى كلمات الافتتاح التي ألقاها عميد المعهد والمدير العام لليونسكو والسيدة الكاتبة العامة للجنة الوطنية المغربية لليونسكو، تضمن برنامج الندوة أربع مداخلات تعرف بالمجهودات المبذولة من قبل المعهد وشركائه للحفاظ على اللغة الأمازيغية والنهوض بها في مجالات التهيئة اللغوية وتأهيلها لولوج مختلف مسارات التربية والتكوين.

في هذا الإطار قدم د. خالد لعنصر مداخلة حول "اللغة الأم والمصيرة" باللغة الانجليزية واستعرض د. محمد البغدادي: تدريس اللغة الأمازيغية بين المكتسبات والتحديات، فيما تطرق د. عبد الله قاسي لـ: دور اللغة الأم في بناء شخصية المتعلم: تدريس الأمازيغية نموذجا. أما د. فؤاد ساعة فقد استشراف آفاق التكوين الجامعي في اللغة الأمازيغية. وقد تميز الاحتفال باليوم العالمي للغة الأمازيغية بتوقيع اتفاقية شراكة للتعاون بين نيابة التعليم بصفرو والمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية وقعه كل من السيدة نائبة وزارة التربية الوطنية بإقليم صفرو والسيد أحمد بوكوس عميد المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية.

الشيخ بن صالح

مراكز لتكوين المدرسين بالتعليم الخصوصي

في سياق تنفيذ مخطط البرنامج الاستعجالي ولاسيما المشروع الرامي إلى تاهيل الموارد البشرية وتنمية قدراتها ومهارتها نظمت مدارس ابن حزم للتعليم المدرسي الخصوصي بسوق السبت التابعة لإقليم الفقيه بن صالح مؤخرا حفل افتتاح لمشروع برنامج أكاديمية التكوين.

ويهدف هذا المشروع الذي أطلق بمبادرة من وزارة التربية الوطنية بشراكة مع الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات ومؤسسات وجمعيات التعليم الخاص بالمغرب إلى إنشاء مراكز لتكوين المدرسين والمدرسات بالتعليم المدرسي الخصوصي بغية تاهيلهم وتجديد معارفهم وتطوير قدراتهم ومهاراتهم المهنية.

وقد تم خلال هذا الحفل التأكيد على أهمية هذا المشروع والاتفاق التي يفتحها في وجه قامة المنطقة. منوهين بالجهود التي بذلت من طرف جميع الفاعلين الذين ساهموا في إعداد هذا المشروع. وعبروا عن الأمل في أن يحقق المشروع باهتمام كل العاملين في الحقل التربوي ويساهم في الارتقاء بجودة الحياة المدرسية.

انعقاد الدورة الثانية للأطفال البرلمانيين لجهتي فاس بولمان ومكناس تافيلالت

بولمان، محمد ولد دادة على المكانة التي تحتلها مضامين التربية على الديمقراطية في مشروعها التربوي الجهوي، مشيرا إلى أن الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين ستعمل جاهدة على جعل التلميذ في صلب مخططاتها التربوية وتعميق تجربة المجلس الجماعي للأطفال وإحداث نواد تربوية بالمؤسسات التعليمية تهتم، بالخصوص، بالتربية على المواطنة والصحة والبيئة والإعلام وحقوق الإنسان.

أما ممثل المرصد الجهوي لحقوق الطفل، ناصر متيوي، فأكد أن هذه الدورة الجهوية الثانية لبرلمان الطفل تروم الوقوف على ما يجري تحقيقه من إنجازات تهم الصحة العقلية والنفسية للطفل، ومواجهة ظاهرة العنف بالوسط المدرسي، ومساعدة الأطفال في وضعية صعبة.

وأبرز متيوي أن هذه الدورة التي شارك فيها 43 طفلا برلمانيا تعد فرصة تجمع الأطفال البرلمانيين وأبرلمانيات لجهتي فاس بولمان ومكناس تافيلالت لمناقشة مختلف المواضيع والقضايا التي تنشأ الارتقاء بمجال الطفولة

افتتح، يوم الجمعة المنصرم، بإيموزار كنذر، الدورة الجهوية الثانية للأطفال البرلمانيين لجهتي فاس بولمان ومكناس تافيلالت، بالتأكيد على دور برلمان الطفل في ترسيخ قيم المواطنة.

وأكد المشاركون في افتتاح هذه الدورة المنظمة تحت الرئاسة الشرفية لصاحبة السمو الملكي الأميرة لأمريم، بتنسيق مع وزارة التربية الوطنية والمرصد الوطني لحقوق الطفل أن برلمان الطفل أصبح بالفعل مدرسة للتربية على قيم المواطنة والتسامح والديمقراطية والتثنية الحقوقية وتفعيل حقوق المشاركة لدى الأطفال.

وأبرز والي جهة فاس بولمان، محمد غرابي، في هذا الصدد، أن برلمان الطفل يعد لبنة أساسية في بناء صرح التنمية الديمقراطية وترسيخ دولة الحق والقانون ومجالا خصبا لتربية الأجيال على قيم المواطنة، داعيا الأطفال البرلمانيين إلى المساهمة في توطيد ثقافة الديمقراطية والاهتمام المبكر بالشأن العام من أجل بناء مغرب حداثي ومتطور برجالته ونسائه وأطفاله.

من جهته أكد مدير الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين بجهة فاس

تأزة: اكزناية الجنوبية تايناست تستفيدان من حافلات للنقل المدرسي

المضادة للانفتاح على الشراكات لدعم انخراط الشباب القابل والمستقر في النقل المدرسي. وفي ختام هذا اللقاء كان هناك نقاش مفتوح وتدخلات لعند من الفاعلين السياسيين والاجتماعيين الذين توموا بالتجربة، واعتبروها ذات قيمة اجتماعية تربوية وإنسانية فيها التفاتة معبرة وإيجابية لفائدة أطفال العالم القروي، رغم أنها تبقى غير كافية بالنظر لاحتياجات العالم القروي وعليه فإن هذا الزمان يتوقف على تدخلات وجهود الجميع عبر الشراكات والتعاون مع جمعيات المجتمع المدني في الداخل والخارج، والتنسيق مع الحالة المغربية المقيمة بأوروبا للاستفادة من إسهاماتها كما حصل في عدة مناطق من المغرب.

حافلات النقل المدرسي الثلاث التي استقدم منها إقليم تأزة، وتحديدا جماعتي اكزناية الجنوبية تايناست تم تسليمهما للمستفيدين منها بحضور السلطات المحلية، وهي حافلات من النوع الجديد تتوفر كل واحدة منها على حوالي ثلاثين مقعدا مصمما لفائدة الأطفال كما أنها مكيّفة وستساهم في تخفيف العبء، ليس فقط عن الأطفال المتدربين بالعالم القروي، وإنما كذلك عن دور الطالبة والطالب، حيث أن تيسير التنقل سيوفر قروها للاستفادة من هذه المؤسسات التربوية التي توفر خدمات هامة في مجال الرعاية الاجتماعية لفائدة الموزين خاصة.

✽ عبد السلام انويكة

تخصي ملاحات هامة من البنات المدرسية وفي جميع الأسلاك التربوية وبالوسط الحضرية والقروية. هذا بالإضافة إلى المشاريع الخاصة بعدد من المشاوير والمبادرات الخاصة بالمؤسسات الجامعية في فتح الهيكلية القروية للتعليم بالوسط القروي من خلال تحسين التعبير والحكمة الجيدة.

ويتخصي المناسبات تم استحضار رهن الدعم الاجتماعي للوزارة الوصية من خلال ضمان تكافؤ الفرص وتأمين التمدرس إلى حدود من الخامسة عشرة، هذا بالإضافة إلى التحسين من التسييلات والفوارق السوسيو اقتصادية بالعالم القروي وضمان الحق في تدرس الجميع من الأطفال.

الحافلات الثلاث الخاصة

بالنقل المدرسي التي استقدم منها الإقليم هي دفعة أولى من مجموع عشر حافلات اقتنتها الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين بالحسيمة عن موسم 2010 وهناك حصة أخرى جديدة خاصة بموسم 2011 سيستفيد منها الإقليم في انتظار تحديد الجماعات القروية التي يستفيد من هذه الحصة خلال الشهور المقبلة القادمة. مع الإشارة إلى أن هناك معايير يتم اعتمادها لتحديد المناطق المستفيدة خاصة ما يتعلق بصعوبة التنقل الفتيات بالمؤسسات الإعدادية لأسباب ترتبط بمسألة بعد السكن عن هذه المؤسسات.

ومن جهة ما تم الحديث عنه في هذا اللقاء من الناحية التقنية أهمية التفكير في بلورة وإعداد بطاقات تخص كيفية الاستفادة من الخدمات الاجتماعية المدرسية، وذلك لتوسيع وعاء النقل المدرسي بالعالم القروي هذا بالإضافة إلى القيمة

في إطار البرنامج الاجتماعي لوزارة التربية الوطنية الذي يستهدف دعم تلقي خدمات التمدرس بالعالم القروي، والتخفيف من مصحلة الهدر المدرسي، بالإضافة إلى رهاق الزرع من نسبة إقبال الفتيات المتدرب على متابعة التلقي التوسماني في الطور الإعدادي، إلى جانب ما تم الانتغال عليه كتحولات لفائدة الإطعام المدرسي، الداخليات، المنح الدراسية التي الخاص بالقطاعات والتعلمين من الأطفال هناك النقل المدرسي، حيث بالإضافة إلى الاستفادات المتلفة بالدرجات العادية والتي شملت عدة مؤسسات تعليمية بالعالم القروي بالسكن التوسماني والإعدادي، تم تخصيص حافلات للنقل المدرسي، كانت موضوع اللقاء، الذي استضافته نهاية وزارة التربية الوطنية بتأزة مؤخرًا، بحضور السلطات المحلية ممثلة في رؤساء دائرتي تايناست وكنول، ورؤساء الجماعات هذا بالإضافة إلى عدد من الفاعلين من المجتمع المدني والوسط التربوي ورجال الإعلام للتذكير، فالاستفادة من برسم الموسم الدراسي السابق 2010 استفيقت في العمق المناطق ذات الحاجة الموضوعية لهذه الخدمات المدرسية، حيث البعد الجاهلي والهدر المدرسي، وتششت الدواوير وصعوبة الالتحاق بالمؤسسات التعليمية الإعدادية.

وفي كلمة له بالمناسبة تحدث ممثل الوزارة الوصية بالإقليم عن الجهود النوعية والإجرائات المتخذة التي تقوم بها المصالح المركزية الجهوية والإقليمية لدعم التمدرس بالعالم القروي بكنية خاصة ما يتعلق بالحساب الاجتماعي، مستحضرا في نفس السياق الأوراش المفتوحة والتي

قائمة

دعم جماعات بحافلات للنقل المدرسي

انعقد بمقر النيابة الإقليمية لوزارة التربية الوطنية تحت إشراف النائب الإقليمي للوزارة الأستاذ أحمد أميني اجتماع حضره إلى جانب رؤساء المصالح النيابة كل من رئيس دائرة تاتياست ورئيسي جماعتي اجزاية الجنوبية وتاتياست بالإضافة إلى رئيس رابطة جمعيات آباء وأولياء التلاميذ وفعاليات من المجتمع المدني. وقد خصص هذا اللقاء لتسليم حافلتين للنقل المدرسي من نوع ستروين جامير للجماعتين المذكورتين. وتندرج هذه المبادرة في إطار مشاريع الدعم الاجتماعي الذي يروم القضاء على الهدر المدرسي وضمان تكافؤ الفرص وبالتالي تخفيف العبء على



من الأرشيف

ساكنة بعض الجماعات ذات الكثافة السكانية المرتفعة والتضاريس الوعرة. كما تجدر الإشارة إلى أنه قد سبق لجماعتي كلدمان وباب مرزوقة أن استفادتا من وسيلتي نقل مدرسي وأن كل ما تم تسليمه يرتبط بميزانية 2010 على أمل تزويد جماعات أخرى استقبالا من خلال الحصة المتعلقة بميزانية 2011. وقد اختتم اللقاء بالتسليم الفعلي لمفاتيح الحافلتين لرئيسي جماعتي تاتياست واجزاية بمعاينة كل الحاضرين.

عبد اللطيف البعقوبي

تحالف مدني من أجل المدرسة المغربية

الأمريكية للتنمية الدولية بمعية شركائه يساهم في توسيع وتعزيز دينامية الحوار المجتمعي والمرافعة حول قضايا الشأن العام بالمغرب من خلال دعم مؤسسات المجتمع المدني والاعتماد على تكنولوجيا الإعلام والاتصال ويندرج هذا المشروع في إطار التعاون الثنائي بين حكومتَي المملكة

المغربية والولايات المتحدة الأمريكية وتجر أنشطة المشروع. الممتد من يونيو 2009 إلى ماي 2012 من طرف مؤسسة مانجمنت سستمز إنترناشيونال (MSI).

أما ممثل منتدى المواطنة فقد ألح على أهمية التدبير التشاركي والجماعي للشأن

التربوي وعلى أهمية تفاعل جهود كافة المتدخلين المكونة للمجتمع المدرسي من تلاميذ وأطر تربوية وإدارية وأسرة ومكونات المحيط المدرسي الاقتصادية والاجتماعية والسلطات المحلية والهيئات والمقاولات والجمعيات لتأهيل المدرسة وتعزيز قدراتها وتحسين مردوديتها

وجعلها مفعمة بالحياة، مفتوحة على محيطها ومتفاعلة معه. خصوصا وأن هناك مجموعة من المعوقات تواجه العمل الجماعي كضعف المشاركة المدنية في الشأن المدرسي وانحسار النقاش العمومي حول المدرسة وفتور مساهمة جمعية الآباء في تنشيط النقاش العمومي حول المدرسة.

بعد ذلك قدمت خديجة رمرم ممثلة مشروع سند عرضا حول المشروع تضمنت محاوره النقاط التالية:

- تنفيذ وضعيات الإدارة التربوية وجمعيات الآباء.

تنظيم أوضاع الجمعيات الشريكة (شبكة التطوير المدرسي).

تكوين أعضاء جمعيات الآباء والأمهات والمديرين في مشروع المؤسسة وبعاماته.

دعم تقني لأعضاء القيادة التربوية في التواصل وتكنولوجيا الإعلام والاتصال.

دعم سيولة التشبيك بين جمعيات الآباء والأمهات (القيدراتيات).

مواكبة سيولة إرساء ميثاق العلاقة بين الأسرة والمدرسة.

اختصت نيابة وزارة التربية الوطنية بالرباط يوم الأربعاء لقاء تواصليا حول انطلاق مشروع التحالف المدني من أجل المدرسة المغربية المنظم من طرف نيابة وزارة التربية الوطنية بالرباط ومشروع سند للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ومنتدى المواطنة بحضور عبد الرحمان بلعزيم، النائب الإقليمي للوزارة وممثلين عن مشروع سند ومنتدى المواطنة ورؤساء جمعيات أمهات وآباء وأولياء التلاميذ وممثلين عن جمعيات المجتمع المدني وممثلين عن ولاية جهة الرباط سلا زمور زعير والمصالح الخارجية بالرباط وعدة فعاليات مهتمة بالمثل التربوي.

وقد تناول النائب الإقليمي للوزارة كلمة في البداية متوجها بالشكر لجميع الحاضرين من مدراء ورؤساء جمعيات الأمهات والآباء وأولياء التلاميذ ورؤساء جمعيات النسيج الجمعوي المدني على الحضور المكثف والمشاركة الفاعلة في هذا اللقاء التواصلي الذي يعتبر ثمرة شراكة ناجحة بين نيابة الرباط ومشروع سند ومنتدى المواطنة، مذكرا بالهدف من هذا المشروع الذي يروم مصاحبة جمعيات الآباء في مسلسل تقوية القدرات وتعبئة الفاعلين حول المدرسة العمومية من أجل تأهيل وظائفها والرفع من درجة المشاركة في تعزيز قيم المواطنة وفتح نقاش عمومي محلي يسمح للفاعلين بمن فيهم الأسر وجمعياتهم أن يصبحوا شركاء حقيقيين في تدبير المؤسسات التعليمية وتمكين الأسر عبر جمعياتهم من المساهمة في مسلسل تقوية الديمقراطية والتربية المواطنة. داعيا الجمعيات العاملة بالمؤسسات التعليمية بالعاصمة إلى المشاركة الواسعة في أنشطة المؤسسات التعليمية وتوسيع دعوتها ومساندتها للمؤسسات التعليمية.

وقد أشار فانسون كاريونو مدير مشروع سند من جهته، عن عزمه مساندة

المجتمع المدني وجمعيات الآباء والأمهات وأعضاء مجالس التدبير كشركاء للمشروع عن طريق المصاحبة والتتبع في إطار التشبيك وتقديم كافة أشكال الدعم التقني والتنظيمي لهذه الجمعيات، مؤكدا على أن مشروع سند المحول من طرف الوكالة

ابتكار أساليب جديدة لاستعمال
الوسائط الإعلامية في التكوين والتفاسم .
وقد عبر المتدخلون في النقاش المفتوح
بهذه المناسبة عن مديريين ورؤساء جمعيات
عن استعدادهم للمشاركة في قضايا تحسين
جودة التربية وفق مقاربة مجالية ولمنوا
عاليا مشروع سند . معتبرين إياه فرصة
سابقة لتدعيم وتمتين أواصر التعاون
والتكامل بين المؤسسة والأسرة .
هذا وسيتلو هذا اللقاء التواصلي عدة
أنشطة تتمثل في عقد دورات في تدبير
مشروع المؤسسة لتفاسم المكتسبات
التكوينية والتجارب بين كل الفاعلين
التربويين وشركاء المدرسة وتنظيم أيام
احتفالية للأبواب المفتوحة بمشاركة
الآباء والأمهات .

مهرجان لحاربة التدخين بين التلاميذ بتمارة

وكان رؤاء هذه التظاهرة الثقافية الكبرى على موعد مع الغناء الهادف والموسيقى، من خلال الفنانة ليلى خريفي في ميدان الملحون، وتوتونز الغيلالي في مجال المسبح والسماح.

وتسمى هذه التظاهرة الفنية حسب المتكلمين إلى مسح المجال أمام التعبير عن طاقات الشباب خاصة بالمدرسة منه. في مجالات الإبداع الفني والأدبي وتوجيهها للمساهمة في التوعية بمخاطر المخدرات التي تزداد وتيرة تهريبها لمؤسسات التربية والتكوين.

واستهدف هذا النشاط الذي يندرج ضمن مقاربة بنموذجية تتضمن محطات عديدة. في خطوة أولى للتلاميذ الثانويات بجهة الرباط سلا زمور زعير، وقالت رئيسة المركز المغربي أمان، لرجينة تويراس، إن اختيار مجموعة من الأقوال الفنية خلال هذا المهرجان التحسيسية يتوخى التوعية بمخاطر التدخين التي بعد بوابة لتعاطي المخدرات، مضيفة أن تلاميذ المؤسسات الإعدادية يعانون الأكثر عرضة لهذه الآفة، وأن محاربة هذه الظاهرة الاجتماعية هي مسؤولية الجميع من أسرة ومجتمع مدني ومؤسسة. وكان المركز نظم مجموعة من المحاضرات العلمية، أطرها كاتبة مختصون حول مخاطر المخدرات، مؤسسات التربية والتكوين بجهة الرباط تمارة سلا زمور زعير وجهة التفتيرة شواردة ابن احسن، وتنظيم عشرات الحملات التحسيسية للتوعية بمخاطر المخدرات والإدمان في صفوف الشباب المتعديرون.



(خاص)

تلاميذ يحاربون التدخين بالرسم

بقيرج، واداء الغناء المخطوطي، وتتمخيص الفنانين أنور الجندي، ومحمد الناجي، ومونية الحارثي وغفراء الحضري، وهو من تصوير يوسف مولعين، ومونتاج مصطفى الزيني.

أما في مجال الفن التشكيلي، فتلقى التلاميذ تروما تطبيقية من خلال الرسم الجياشيو أمام الجمهور بنفسيق مع الرسام علماي الشماللي، صاحب أكبر لوحة في العالم (99 مترا)، وآخرون مهتمون بالخط العربي، تحت إشراف الفنان نعيم ابريس.

الكشف الصحي عن اللثة والأسنان والصدر والقلب، وحملة تحسيسية عن أضرار التدخين وإخضاع العديد من التلاميذ لقياس اللياقة البدنية.

الطريق المبهمة،

وشعل المهرجان نشاطا سبقتاها، تمثل في عرض فيلم غنائي الطريق المبهمة يتناول موضوع آثار التدخين على المدرسة والأسرة للمخرج محمد

المغربية، نظم المركز المغربي أمان، بتاتوية المعتمد بن عباد بتمارة، مهرجان أمان للصحة والفن. في خطوة تجعل الفن في خدمة الصحة والعقل السليمين بالوسط الحبرسي، بمشاركة نخبة من الفنانين والمسرحيين والتشكيليين للظاهرة وبرياضيين مرمولين. وشعل المهرجان، التي تنظمه المركز المغربي أمان، المبدع مقتضيا محاربة آلة المخدرات لدى فئة التلاميذ. تنظم مسابقات رياضية في الملاكمة الترومية بشراكة مع جمعية رباط الطلح الرياضي، وعروض استعراضية في التايكواندو والايكيو والايكيدو، إضافة إلى حملات للفحص الطبي وأخرى تحسيسية عن أضرار التدخين. كما شعل البرنامج حسب الملح الصحافي للمركز المغربي أمان، تنظيم ورشة مفتوحة في الأرتجال وتعاون في فن الدراما تشطها أعضاء محترف (الفن تفتية) وطاولة مستديرة حول دور المسرح في التوعية وفترات أخرى في الفن التشكيلي والخط العربي والموسيقى والغناء والمديح والسماح. وتطلعت أيضا، حسب المتكلمين، مبادرات في الملاكمة المغربية للملاكمة، إشراف الجامعة المغربية للملاكمة، شارك فيها أبطال مغاربة وحكام عالميون وفريق نقلي وطني متخصصون في التايكواندو، وعروض استعراضية في الايكيدو والهايكبو. واهتمت الأنشطة الخاصة بالصحة، التي الشرف عليها بكاتبة مختصون،

لا شك أن من جرد فكره للتفكير في وضعية المرأة في المغرب سيجد انقساماً خطيراً بين الخطاب الجذابي للحركات النسائية وبين الإشكال الفعلي للعلاقات الاجتماعية، انقسام جعل الخطاب النسائي يتخذ أحياناً بعداً خيولياً أو حتى فتوياً، سواء على مستوى الأطر الثقافية والاجتماعية المنتجة والراعية لهذا الخطاب أو على مستوى الأمل المتلقية له والمنفصلة به، وهذه الوضعية تجعل هذا الخطاب عاجزاً، من جهة، عن تحقيق الإجماع الشعبي المنتظر منه، لتتبدل ما يمكن أن نطلق عليه «لوبياً فئسالياً» في قضايا المدونة والحرية والإعلام وغيرها. ومن جهة أخرى، عاجز عن تشكيل أرضية توحد كل الفاعلين الاجتماعيين والسياسيين والثقافيين، بمنزلة رغبة الفضال النسائي، كما أن هذه الفتوية جعلت المسألة النسائية رهينة التوافقات السياسية الضيقة، كما وقع مؤخراً عقب استوزار امرأة واحدة في الحكومة الحالية.

تجعل عدم المناسبة هذه من مطلب «الكوتا» الذي تم تبنيه من طرف الدولة وكذا من طرف بعض الأحزاب والجمعيات، مجرد اختزال للقضية، بل وإساءة إلى شرعية مطالبها، لأن إشكالية المساواة لا تحل بمجرد تانيث الوزارات والمناصب الإدارية والتراعية، بل تظل وفق مدخل شرعي وتاريخي آخر هو إعمال دولة المواطنة والديمقراطية، والتي تعني من ضمن ما تعنيه إعمال مبدأ الإنصاف، الذي يعطي المنصب حسب الكفاءة وليس حسب الجنس، كما تعني، أيضاً، خلقه، البنات الذهنية والثقافية التقليدية لصالح وضعية تحترم مواطنة المرأة وتضمن كرامتها.

بمر هذا الزمان، بدوره، عبر المسالك التربوية والإعلامية، لذلك لا نجازف قط إن اعتبرنا المعركة الثقافية والتربوية، أم «المحارب» في المسألة النسائية، معركة ما يزال التخليد والطاوي يحسمان فيها صراعهما لصالح استمرار نفس البنيات الذهنية، وبالتالي نفس البنيات الاجتماعية التقليدية.. ولا أدل على اخذنا لمطلب الكوتا من أن نص المدونة، ورغم اللغة المحافظة التي كُتبت بها، يبقى متقدماً جداً بالمقاييس إلى الثقافة الرجعية المسيطرة في كل مكان وفي كل إدارة وفي كل أسرة.

وبخلاصة لكل هذا، فإن التوجه العام للخطاب النسائي المسمى «حديثاً» في المغرب هو اختزال لما ينبغي أن يكون عليه تناول الحقوق الحديث لقضايا المرأة، ونقص ذلك الاقتضار على السجل القانوني الصرف، مع أن البنيات الذهنية التي يستند إليها الرجل والمرأة معا في احتكاهما وتقسيهما الأدوار في الأسرة والعمل والدولة ما تزال متأخرة جداً..

وبلغة تراثنا الثقافي، فكلمتا شهرياريات وشهريزادات، وإن تغيرت السجلات، لأننا ننتهي.. إلى نسق ثقافي تذكوري راكمت قروناً من ثقافة ثنائية القيمة على نحو صارم تجاه المرأة والأنوثة، نسق لم تكن اليوم بعيدين عن ثنائيتك، فحين مستليون بفناء أولودكسي بلغة على نحو صارم.

غير أن وجه المفارقة اليوم هو أننا نكتب بأدعاءاتنا عن المساواة من خلال الكوتا النسائية، ونحن بهذا نرسخ ثقافة تفاق اجتماعي تزعم فيها أننا و«تعتنا» «الشهرياريات»، فإذا كان الحديث عن «شهريارية» بعض الأسلاف قد أضحي من باب البديهيات، فإننا نعوز على الأقل وضوح هؤلاء الأسلاف، فالأسلاف الذي يفصل بين الإناث والذكور في الفصل الدراسي هو شهريار.. والعلم الذي يفرض على متعلمات لم يبلغن سن السابعة بعد وضع الحجاب في أقسام قصديرية تخفق حرارتها شهريار، والأخ الذي يطبق نظاماً عسكرياً على أخواته، بإلزامهن بالدخول مبكراً ليتفرغ هو لخطارده أخوات الآخرين ومن ليس لهن إخوة شهريار.. والمفاضل التقدمي جداً، الذي يخرج للمطالبة بحقوق المرأة، بعد أن يُعتف زوجه التي لم تكن له قميصه، في حين لا يفنى قط الاحتفال بعيد المرأة، والحب مع عشيقاته فقط هو شهريار.. والاب الذي يعطي ملقه الصغير الحق التجسس على أخواته وعراقبتهم وحتى تعنيفهم لأنه «رجل» أو هكذا أريد له أن يصير شهريار ومفرخ لشهريار آخر.. وأخيراً وليس آخراً، المناضلة النسائية المثقفة، التي لا تتردد في التنبيد بالتمييز «ضد النوع» بعد أن تكون قد طردت خادمته، مجرد أنها امتسمت لزوجه هي شهريار بناء تانيث..

فإذا كانت تفصلنا قرون عن زمن «فحول» الشعراء، فإن ثقافتنا استطاعت أن تفرخ ملايين النسخ منهم، لكن بدون شعور بل بالأحكام الجاهزة فقط، لكن لا نملك الشجاعة لنعلن هذا..

عن كُتب

التربية مدخل رئيسي للقضاء على ثقافة التمييز

■ المحطون مراد

ملحق حرمه ومع لماء التعليم بل بالخطوة منذ سنوات، لم يمتدحها من جهة، فلياة والتربويين في مخرجه، وتنتقل الخلاص من الوزير الجديد (سيادة التطوير السابق)، بأن وجهات
فهموا ولمعان مستخدمين منسب أيام المثلث والإمارة التي فرضت وتعرض عليهم داخل قطاع بات يتخرج عنه المخرجون والشاؤون.

تعليم بطعم الغزل والشغب والعنف

حكايات مؤلة لمدارس مع التلاميذ والمتحرفين خارج المؤسسات التعليمية وداخلها

يوشعيب حمراوي

لم يعد بإمكان غربال الوزارة الوضعية أخفاء حقيقة معاناة الأسر التعليمية المتسوية مع انحرافات بعض التلاميذ وعنف الشوارع ومحيط المؤسسات التعليمية، ولا بإمكان الجنس اللطيف من الأسر التعليمية الاستمرار في العيش على انقاض كثر الأرواح والوعود التي ما فتئوا ينتظرون تحقيقها، لوقف صنع تلك المخرقات البشرية التي بائت تنمو بصمت داخل مؤسسات أنشئت لأغراض تعليمية وتربوية صرفة.. سفوفات تحول بعضها إلى قبائل فجوت تضاعف التربية والتعليم وحولت فضولها

الدراسية إلى ساحات حرب وقساد.. حقيقة وضع نساء التعليم تخضع داخل منظومة، منذ سنوات، لعمليات جراحية قاسية والتربويين طغي مخرجه وتنتقل الخلاص من الوزير الجديد (سيادة السيفر السابق)، يأس وإحباط غمر ويغمر معظمهم بسبب أيام العذاب والإهانة التي فرضت وفرض عليهم داخل قطاع بات يتخرج منه المتحرفون والمتشاكسون، بعد أن فقدت أطره التعليمية قيمتها وانشغل مسؤولوه بالهاجس التعليمي «الجاف»، بعيدا عن التربية والمواطنة. وقد كانت جلسات قصيرة قضتها «المساء» رفقة مجموعة من النساء المتربصات خافية

للوقوف على حجم المعاناة النسائية.. حكايات تفرض الأذان قصديتها وقابلي العقول إلا أن تصنفها ضمن الروايات الخيالية.. مدرسات بعشن تقيات وأخلافات فئة المراهقين والمراهقات.. عرضة لغزل وشغب وعنف التلاميذ والتلميذات داخل المؤسسات التعليمية. يضامك إليه شبح الخوف، الذي بات يلزمهن طيلة فترات تنقلهن اليومي، بسبب انتشار المتحرفين وهواة التخربش على طول الألفة والشوارع والمسالك القروية وفي محيط المؤسسات التعليمية.. بين الاكتفالة الذي اقترفته نسب الجاح المرتفعة في التعليم داخل الأقسام غير الابتدائية، وكثفت التحصيل

الدراسي لدى فئة كبيرة من التلاميذ، يبقى على المدرسات مجارة ما كُتب عليهن، على أمل النجاة من ردود أفعال هؤلاء المتحرفين وضمان سلامة نفسية وجسدية. لقد كلفت أزمة التعليم المغرب التوقوف في أسفل التوتيت، حسب تقرير البنك الدولي السابق، المعتمد على أربع مؤشرات، وهي الحق في التعليم والمساواة بين الجنسين والتكافؤ والجودة حيث تأخر المغرب (وهو في عز نشوة إنجازات الميثاق الوطني للتربية والتعليم)، متأخرا عن كل الدول العربية باستثناء العراق واليمن وجيبوتي. تضاف إلى ذلك تكة برنامجه الاستيعالي، المشار فاعلى نهايته، والذي

بعد الوزير جزءا من مشاويعة التربوية والمتسوية (الإصاح وثاويات التفتن).. أزمة يحاول المغرب إخماد بعض جوانبها التي آقت على أجيال وأجيال، أصلا في وضع مسار المنظومة التعليمية على السكة الصحيحة. بعدما زاد شغب وعنف المراهقات والمراهقين داخل المؤسسات الثانوية الثانوية وحولوا محيطها إلى ضماءات للجلسات الحميمة وتناول الاقراض المهلوسة والمخدرات.. وأصبحت المدرسات أكثر عرضة لسلوكياتهم وضصرفاتهم، التي تفرضها «قوانينهم» المحدث، بعيدا عن مبادئ التربية والتعليم.

مؤسسات فتحن قلوبهن له المساء، وتعتفن حكايات ومشاهد عليتها رفقة تلاميذ، اختاروا أن يكون فصل الدراسة مسرحا لإفراز كل شهواتهم العاطفية ومطالبهم وعنفهم، بعيدا عن مقررات وزارة التربية والتعليم، «أدعوا»، في مضامياتهم ومقارلتهم، بل إن بعض المراهقين خرجوا عن قاعدة زملائهم في «إبداع» الشغب، ليجدوا أنفسهم مقبضين بمدرساتهم، يتابعون حركاتهم وشروحاتهم بولع شديد ويرسلون بنظراتهم وكلماتهم المتلعنة والتجولة رسائل عن الحب وأشياء أخرى بعيدة عن منافجهم التراسية..



ليلي (28 سنة)

شخصيتي تأثير عواطف التلاميذ

أجد أن شخصيتي تأثير ربود فعل غريبة لدى مجموعة من التلاميذ، لقوامي وطريقة تزييني ولباسي وربما طريقة مشيتي تسبب لي إخراجا كبيرا مع تلاميذ قصلي الدراسي الذين يرسلون وراء كل حركاتي وسكناتي همسات وغمزات لإشارة انتباهي إلى وجودهم داخل القسم.. أو حتى خارج المؤسسة التعليمية فرغم أنني أرصدني الصورة البيضاء وأحاول ما أمكن أن أعطي شخصي صورة المدرسة الفاضلة، فإن معظم تلاميذ الفصل يعتبرونني تلميذة مثلهم يحاولون ما أمكن الاقتراب مني أو حتى التحرش الجنسي بي، مستغلين طريقة تعاملتي معهم ومحاولتي الجادة تحبيبهم في التعليم، يخوضون في مواضيع ويدخلون معي في حوارات قد لا تنتهي، عن مواضيع ربما لن يتناولوها مع أشخاص آخرين، هناك من يصرون على اصطحابي مشيا إلى حيث منزلي، ويبررون موقفهم برغبتهم في حمايتي من المخربين ومن قطاع الطرق..

* مدرسة - الرياض

فاطمة (31 سنة)

محيط الثانويات أصبح «جوطية» مفتوحة

تحول محيط الثانويات إلى ما يشبه «الجوطية» المفتوحة على كل الخدمات والممارسات الشرعية والمفتوحة، غرباء يقضون اليوم في التجوال وفي مطاردة التلميذات، يبيعون المضدرات والأقراص المهلوسة.. عصابات تستعمل الدراجات النارية لتعرض سبل التلاميذ والمدارس وتسلبهم ممتلكاتهم، وبعضهم يذهبون إلى حد محاولة اختطاف بعض التلميذات أو المدرسات بهدف عزلهن في الخلاء والاعتصام بهن.. تلاميذ تائهون لا حديث لهم إلا عن الجنس والشغب.. وفي المقابل سيارات الشرطة لا تفارق محيط الثانويات، يقضي أصحابها النهار في التجوال قرب الثانويات وبعضهم يتبادلون الطرائف والكث مع التلاميذ والتلميذات.. أعمال عطف يومية، واعتقادات يؤكدن أن هوية الجناة معروفة ولا أحد تمكن من اعتقالهم.. وتسرب الحراف هذه الفئة في أكثر من مرة إلى داخل المؤسسة وتعرض العديد من الأطر التربوية والتلاميذ لعنف هذه الفئة، لكن ما يثيرني أكثر هو أن مرض الشغب بدأ ينتقل في اتجاه تلاميذ نجباء وتلميذات كن يلمعن بأخلاق حميدة، فتحولن إلى براكين نائرة تحترق، نحن المدرسات، بغيراتها الملتهبة.

* مدرسة - الدار البيضاء

* حياة (40 سنة)

صرتا نعيش مسرحية «مدرسة المشايخين»

كانت المدرسة وما تزال فضاء للتربية والتعليم واكتساب المعرفة وتطوير القدرات الثقافية والفكرية، المكان الذي يقضي فيه التلميذ مجمل وقته، ولكونها متعددة الوظائف فهي تحتل على السلوك المدني والتنمية المستدامة، إلا أننا صرتا نعيش مسرحية «مدرسة المشايخين» في ظل المؤسسات التعليمية ونرى سلوكيات لا أخلاقية من طرف بعض التلاميذ المشايخين، منهم من يهين أستاذه بالشتيم والقذف، بل وحتى بالضرب في بعض الأحيان، وهي ظاهرة اجتماعية أصبحت تفرق المسؤولين التربويين.

ويصنف تجربتي في القسم لعدة سنوات، أرى أن الشعب بالدرجة الأولى لم يكن خليقي.. كنت أجمع بعلاقة طيبة مع التلاميذ، علاقة مبنية على العمل والصدق والاحترام، لكن هذا لا يعني أنني لم أكن يوما عرضة للشغب بل واجهت بعضا منهم، إلا أنه لم يرهقني، لأنني تصديت له بضراوة.. فالاستاذ يجب أن يكون مرنا وليس قاسيا، فيكرهه التلاميذ، ولا ضعيفا، فيستخفون به، عليه استخدام عقوبات مناسبة لعمليات الشغب، حتى لا تتكرر. فالبرلمان الإنجليزي حاليا يطالب بمسح قانون منع العقوبة. أما الرسول، صلى الله عليه وسلم، فقال: «أخشوشوا فإن الحضارة لا تدوم».

ما زلت أؤمن بأن للمدرس الدور الأول والأخير في تفسير قسعه، له حقوق وعليه واجبات، إذا طالب بالاحترام فوجب أن يكون أهلا له وعليه احترام التلاميذ، فليس له الحق في إهانتهم أو الاعتداء عليهم لكونه مدرس، ففي بعض الأحيان يكون الاستاذ هو مصدر الشغب، المستفز أو لعدم تمكنه من معلوماته أو لإيمانه الجانب النفسي للتلميذ المشايخ، لأن الشغب في الحقيقة هو تعبير عن صمود أمام مؤسسة لا تعطيه فية الحقيقية، فالمدرسة حاليا أخلت بوعدها، الذي يتجلى في العمل الجيد للحصول على وظيفة، فكل أسرة مغربية تبحث حالة بمالة واحدة على الأقل، فكيف يمكن إقناع التلميذ بالواجب والالتزام؟

أما في ما يخص أولياء أمر التلاميذ، فقد تخلى بعضهم عن مسؤوليتهم الحقيقية في تربية أبنائهم، بل إن هناك من يؤايزونهم في الخطأ، فقد «استقالوا» من وظيفتهم التربوية وألقوا بها إلى المدرسة، فقليل هم الآباء الذين يقصصون المؤسسة للاطلاع على عمل وتصرفات أبنائهم.. وإذا كان الاستاذ مهددا في مهنته، فالإدارة ترجع إلى الإدارة، التي لم تعد تفرض سلطتها على التلاميذ المشايخين، بل إن هناك شائلا غير عادي أمام سلوكهم السيئ وغيابهم المتكرر وعدم تبريرهم، بل وعدم إخبار آبائهم بذلك، مما يزيد في تفشي ظاهرة الشغب والتباهي بها.

* سميرة (35 سنة)

«التلاميذ يشكلون
كوماندو داخل الفصل»

لم أعد أطبق عملي كمدرسة في التعليم الثانوي، فقد استفحل شغب التلاميذ كثيرا، وليس لدي وسائل دقيقة للحد منه، تلاميذ إن جالسهم واحدا، واحد، تصدم الطغ خلق الله، ينادون بالإستقامة والحوار الجاد، لكن ما إن يتجهوا داخل الفصل حتى يشكلوا «كوماندو» شغب.. يتحدثون في كل شيء ويأصصون مرلطة، دون أدنى احترام لي، «بديعوك» في تقديم الاعتذارات، كلما تدخلت من أجل معالمة أحدهم.. رسائل مكتوبة توزع داخل الفصل عن مواضيع قاذية أصبحت، بفترة قار، شغلهم الشاغل داخل الفصل، أسئلة غريبة ومتهجة تخرج على يهدف معرفة ودي، يحاولون جاهدين الخروج بمحقوي كل درس على حدة ما إلى حيث يمكنهم أن يتسلوا وحيث تكثر مناقشاتهم اليومية حول المستقبل المهني والحب والنخبة المعسورة، أجد روبا أو رسائل غرامية من مجهول فوق المكتب أو الكرسي أو رسالة عبر الهاتف (إس إم إس)، وقد أجد كلمات جارحة أو صورا لي على الجدران، معشوة بجمال غرامية أو قذحية.

* سميرة - الدار البيضاء

* مدرسة - المحفلة

الصورة النمطية حول النساء لا تتغير حتى لو كن من نساء التعليم

* عبد الله حاربي

لا تختلف صورة المرأة المغربية التي تمثّلها التبريس عن الصور النمطية للمرأة المغربية في الإعلام والسينما والإنشجار، مما يجمع حولها من سمات سلبية ناجمة عن عمليات وتصورات تقليدية وعرقية، مع ما يفتح عن ذلك من تأثير نفسي حاد ومن استبدادات في العلاقات الاجتماعية، حيث يبدو أن تنميطها في قوالب محددة تقلل من شأنها بل وتخط من كرامتها أحيانا، رغم ما يحيط بها من شعارات تبدو مستهلكة فعلا، كتحقيق المساواة أو مقارنة النوع أو ما شابه ذلك.

إنه الواقع المهني للمرأة العاملة في قطاع التعليم المدرسي يكشف، لا محالة، عن إكراهات تحد من تفجير طاقاتها وإبراز مواهبها وإبداعها على المستوى الأكاديمي، في صعوبات تتعلق بالمحيط العام، المتجلي في موقع المؤسسة وفي الالتزامات العائلية وإكراهات العيش والتنقل وفي سبئها العمومي، الاصطدام بآثار غير مبررة لتدبير الزمن المدرسي

وتحقيق المناهج والمقررات وانتظام التدرّس وانعدام كلي لكل أنواع التحيز والتمييز المعنوي والمادي، خاصة مع ما قد يعترضها من انزعاج حقوقها الثابتة، كالقسطاعات غير المبررة أو ما يمكن أن نضعه بشكل عام ضمن ضيق مسافر للقوانين والتشريعات الخاصة بالعمل النسائي وما يلحقها من مقتضيات قانونية يجري التفاوض عنها أو تجاوزها، مما تكوّن النظرة الدونية لها. ولذا أن تعود إلى ملتزمات النسوة في قصوله التي تؤكد أن المقاربة سواسية أمام القانون ويتمتعون بحقوق متساوية، حيث تبرز أحيانا حقائق مغايرة لما هو مسطر في تلك النصوص، وهو ما يجعل للأسف على شرح اجتماعي يقلل من كينونتها داخل المؤسسة وبالتالي داخل المجتمع.

ومما يزيد الأمر استحقاقا تناقص مقصود لمركز المرأة، الذي ما يزال يخضع لرواسي ومعتقدات تستلحقها في الدرجة الأولى، والتي تقلل ساحة المؤسسة التعليمية في الغالب لفرصة لتفريغ الحقد والتشجيع الذكوري

ضديها، بكل الأشكال الحاطة من الكرامة.

إن كل الأشكال والممارسات القانونية التي تم استحداثها أو كل المبادرات التي يقوم بها المجتمع المدني لمؤازرة المرأة بشكل عام، مازال يطرح للأسف، إشكالا أساسيا يتلخص في أن مجهود المرأة الذي تقوم به في مجالات التبريس المعقدة ما يزال يثير لديها كل أشكال الإحباط والظلم، انطلاقا من كون كل محاولات تطوير قيمتها داخل المجتمع بشكل عام لا تتماشى وطبيعة القوانين المسطرة ولا مع طبيعة المذكرات التربوية، التي «تتنازل» في هذه المجالات، دون أن يكون لها تفعيل حقيقي يحفظ كرامتها ويعطيها ثقته الكاملة، طالما أن هناك هوة مقلقة بين واقع يومي متشنج ومشتبك ومعتد وتشريعات قانونية ما زالت لم ترق إلى تلبية طموحاتها، وطالما هناك علاقات سلطوية وتراتبية تتركس، للأسف، وضعا دونيا يتجلى في سلوك الممتنوسين أو الأبناء أو رجال الإدارة التربوية تعوها، غير خطابات تعريضية من شأنها تزيين

أنماط وسلوكيات وصور جاهزة ضالقة عن توسخها في المخيال والعقلية التقليدية المغربية، والتي يتم تعزيرها شاعرا لدى الإحبال، دون محاولة لتغييرها وكبحها، في ظل تكريس واقع الجهل والتخلف وسادة العجز والافتات الاجتماعية، أبرزها غيابها عن مراكز القرار والمسؤولية، حيث يتم في المجال التربوي والتعليمي وضع المرأة المدرسة، دائما، في إطار السلبية والرضوخ للتقاليد والخصوع للرجل وأن أدوارها ووظائفها لا ينبغي أن تخرج عن إطارها الثانوي أو عدم اعتمادها في مجال التسيير، لأسباب يطول تعدادها، مما يلخص تكريس وضعيتها المهمشة وسيادة خطاب الإقصاء والإبعاد وغلبة مفهوم استخدام الكفاءة والأمية، مما يتناقض تماما مع ما تصور به المجتمع وما يتناقض تماما واقع المرأة المغربية المدرسة وطموحاتها اللا محدودة، في انتظار واقع جديد يعترف لها ببنوعياتها ويحقق كينونتها بالمأموس.

* نائل جمعي

تتعدد الأسباب التي تقض نساء مضجع نساء التعليم، خاصة منهن العاملات خارج الدارات الحضورية. وتتلقي بمشاكل التنقل اليومي من بيوتهن إلى مقرات عملهن، إذ تضطر المشرات منهن إلى ركوب مخابر «لاتايف» لقطع مسافات تزيد على 100 كيلومتر يوميا.. لتترب من مسافهن...

قرنفل: الوضع الطبيعي للزوجة هو الاشتغال قرب زوجها وأسرته

معاناة نساء التعليم تتواصل وحلم الالتحاق بالزوج يتحول إلى كابوس

بعثت الاستاذة إلى أن وزارة التربية الوطنية أجرت في السنة الماضية حركة انتقالية استثنائية اعتمدت فيها لأول مرة معايير مضبوطة اعتمدت مبدأ التسقيف لسنوات المشاركة في الحركة وكذا عامل البعد عن الأزواج. استقافت من خلالها حوالي 470 استاذة من الالتحاق بازواجهن، 109 منهن تم نقلهن فورا، فيما تم تأجيل النقل باقي الحالات إلى السنة الجارية. لكن، وحسب مصدر ثقافي، قبلي هذه الحركة الانتقالية غير كافية بالنظر إلى آلاف ملفات الالتحاق بالأزواج التي ترد على مصالح الوزارة إما في إطار الحركة الوطنية أو الجهوية والحلقة، إذ باتت من الضروري إيجاد آليات جديدة لإجراء هذه الحركة من أجل الاستجابة لطلبات الالتحاق الزوجات العاملات في قطاع التعليم بازواجهن وبأسرهن.

وضوء الحسني

لنالمس، حُرِّبَ خلالها كل أنواع وسائل النقل، قبل أن تتحقق مبرم الاستاذة والاستاذات المتكئلين في إطار مجموعات تستعمل سياراتهم الخاصة من أجل النقل اليومي، لتفادي مشاكل الحافلات وسيارات الأجرة «الخطافة». بين هؤلاء من يضطرون إلى إكمال رحلتهم إلى مقرات العمل إما مشيا على الأقدام أو باستعمال الدراجات النارية أو حتى الهوائية في بعض الحالات.

وهي الرحلات التي لا تخلو من مخاطر ومن مشاكل تختلف حسب طبيعة المناطق التي يتنقلن فيها. وفي هذا الصدد، يرى الدكتور حسن قرنفل، استاذ علم الاجتماع، أن الوضع الطبيعي للزوجة هو الاشتغال قرب أسرته وزوجها، لكن في قطاع التعليم وقطاعات أخرى مماثلة هناك إكراهات لتحقيق ذلك، كون عدد من مناطق المغرب تعرف خصائصا كبيرا في الأمل التربوي، والتحقيق استعادة أبناء تلك المناطق من حقهم في التعليم، تضطر الوزارة إلى تعيين الاستاذات فيها لسد هذا الخصاص، لكن مدة تعيين الاستاذات في مثل هذه المناطق، وخاصة المخرجات منهن، يضيف قرنفل، لا ينبغي أن تتجاوز السنة أو السنتين، على أبعد تقدير، على أساس قلبية طلباتهن في الالتحاق بأسرتهن بعد هذين السنتين.

ومن جانب آخر، دعا قرنفل إلى التعامل بعروفة مع مثل هذه الحالات وإلى ضرورة وضع معايير دقيقة تكفل للاستاذات، وخاصة المنزويات منهن، التعيين قرب أسرهن، وقال قرنفل: «يجب وضع مسطرة واضحة ومقاييس شفافة لتوزيع المقاصب الشاغرة حسب الاستحقاق وحسب الوضعية الاجتماعية». وقال إن الأخبار التي تنشر حول الاستفادة بعض الاستاذات من التحاقات بالأزواج بطرق «مسيوغة» في إطار الوساطة توجب غضب باقي الاستاذات المنتظرات التحاقهن في

إطار القانون. وأفاد قرنفل أن ضغط الظروف الاجتماعية والاقتصادية الحالية تدفع النساء إلى الرغبة في العمل من أجل مساعدة أسرهن في تنمية منحوها، مما يضطرهن إلى قبول العمل في مناطق بعيدة بفقر بها مسبقا على أساس أن يتم تفعيل آليات الالتحاق بالزوج، للخروج من تلك المناطق، لكن ما يحدث هو تأخر تحقيق ذلك، مما يضطر معه الزوجين إلى ترك أبنائهما لدى أسرهما، للتكفل بتربيتهم لمدة طويلة، في غاب الأم بالخصوص، وهذا الأمر يؤثر، بطبيعة الحال، على تربية الأبناء، بشكل أو بآخر.

الزواج، يظل إلى السطح شكل آخر وهو الحلم بالالتحاق بمكان تواجد الزوج، وهو «الحلم» الذي يتحقق لدى العديد منهن إلى «كابوس». قد يطول لسنوات، مما يجعل الأسر تدخل في دوامة اسمها «الالتحاق بالزوج». وخلال إضرابها هذا الربو، استقينا شهادات بعض الاستاذات اللواتي عشن مرارة انقطاع الالتحاق بالزوج. كما صادفنا حالات ما زالت تنتظر تحقيق هذا الحلم بموارة، حيث اشتركن في تصريحهن لـ «النساء» في التذمر والإحساس بقرب انفجار الوضع داخل أسرهن ولقدنهن أساهن، اللتين يعطينان في غالب الأحيان، في كنف الأجداد أو على سبيل «الإعارة» لدى بعض أفراد العائلة، في انتظار لم شمل الأسرة..

كما أجمعن على تأخير هذه الوضعية على آدائهن المهني، وهناك حالات أخرى باتت تفكر في الاستقالة من قطاع التعليم والتضحية براتبه بدل خسارتهن أسرهن وأزواجهن، كحالة استاذة أخطأت في شعبة رجل إحدى المؤسسات التعليمية في مطبوع الحركة الانتقالية التي شاركت فيها لتقريب المسافة بينها وبين زوجها داخل تباينة الجديدة، لتجد نفسها مرمية في مدرسة أخرى تابعة لتبابة سيدي بوز لعمد بإزيد من 120 كيلومترا عن زوجها وأبنائها. ذي السبع سنوات وابنتها حديثة الولادة.. وهي ما تزال «إلى اليوم» تحب حقلها من أجل تحقيق حلم الالتحاق بزوجها، الذي أكد للجريدة

أن أسرته أصبحت على كف عفريت، بعد أن شئت في وجهه كل الأبواب التي طرقها من أجل «تصحيح» الوضع..

وهناك حالات أخرى تفصل فيها المئات من الكيلومترات بين الزوجة الاستاذة وزوجها وأبنائها، وهي المعاناة التي كانت قد دفعت عددا من الاستاذات اللواتي لم يلمعن بازواجهن في إطار الحركة الانتقالية إلى الدخول في اعتصام مفتوح في الرباط لأزيد من شهر وفي إضراب عن الطعام، رافعات شعار «إما الالتحاق بالأزواج أو الالتحاق بالتوقيق الأعلى».

شكل آخر يقض مضجع نساء التعليم، خاصة العاملات خارج الدارات الحضورية، ويتعلق بمشاكل التنقل اليومي من بيوتهن إلى مقرات عملهن، إذ تضطر جيلوس من الاستاذات إلى ركوب مخابر «لاتايف» لقطع مسافات تزيد على 100 كيلومتر بشكل يومي، وهي «معاملة» لا يمكن أن تحس بها إلا المرأة التي جريتها، حسب تعبير استاذة قضت أزيد من 12 سنة في

لم تترك حسناء أبو زيد، عضو الفريق الاشتراكي في مجلس النواب، الفرصة تمر أثناء مشاركتها في الحلقة الماضية من برنامج «قضايا وأراء» الذي تبثه القناة الأولى. دون أن تنفك وزير التربية الوطنية والتعليم، محمد الوفاء، إلى ضرورة ذكر عبارة «نساء التعليم» إلى جانب عبارة «رجال التعليم» أثناء حديثه. ولم يجد الوزير بدا من الرد عليها بطريقته، حين ردد بالداوغة عبارة «أنا مزاووك» أنا مزاووك ما عنري معاووك.

وكانت إشارة حسناء أبو زيد ذكية جدا، بعثت من خلالها رسالة من المفروض أن يلتقطها كل المسؤولين أثناء حديثهم عن الموارد البشرية في قطاعاتهم، لحرارها لظاهرة النوع والمساواة في الحديث عن الرجال والنساء.. لكننا اليوم، وعلى بعد موسم من احتفال النساء بيومهن العالمي، ليسمح لنا رجال التعليم أن تخصص موضوع هذا العدد لنساء التعليم، من أجل تسليط الضوء على بعض المشاكل التي يعاني منها داخل منظومة التربية والتكوين، لاسيما الاستاذات منهن.

يقود عدد أطر التكوين -حسب إحصائيات تتوفر عليها «النساء» في جميع أسلاك التعليم 250 ألفا، 60 في المائة منهم يعملون في التعليم الابتدائي، بما يقارب 150 ألف أستاذة وأستاذة، 25 في المائة في الثانوي -الأساسي (بحوالي 64 ألفا) و15 في المائة في الإعدادي (بحوالي 40 ألفا)، وتصل نسبة النساء العاملات في قطاع التعليم ما يقارب 40 في المائة، وهي نسبة جد مهمة، لكن لهذه الشريحة من الموارد البشرية في قطاع التعليم مشاكلها الخاصة، إضافة إلى باقي المشاكل التي تتقاطع من خلالها عدد من الفئات، فمعاناة الاستاذة تنطلق من تأثيرة بعد تسليط قرار التعيين، الذي تضطرم منذ اليوم الأول، بظروف التعيين، التي تكون، في غالب الأحيان، قاسية خاصة إذا تعلق الأمر بتمحيات المناطق في الجنوبية أو الشمالية أوجت في بعض مناطق وسط المغرب، إذ تجد الاستاذة نفسها أمام أولى العقبات والمتعلقة في غياب ظروف الاستقرار اللائقة التي بإمكانها مساعدتها في أداء مهمتها النبيلة في التربية على أحسن وجه.

وقد سجلت عدد من التقارير الصحافية حالات عديدة لاعتداءات راجت ضحيتها استاذات إما من طرف منحرفين بدافع السرقة أو الخسرت.. كما تعرضت استاذات الهيوم كلاب ضالة في طريقهن إلى عطفهن، خاصة في العالم القروي، وبسبب دخول الاستاذة لدرجة

مدرسات يشتكين من الحركات الانتقالية في تزنيـت وسيدى إفنى

آيت ملول
محمد الشيخ يلا

عثر استاذات يعملن في المدارس القروية التابعة لنيابتي تزنيـت وسيدى إفنى من تـضـسـهـن الشـمـيد من عـدم استـجـابة الحـركـات الانتـقـالية المـطـلـبة والـوطـنـية لـطـالب الانتـقـال الـتي رـفـعـنـا في الـقـلـيـمـين مـنـذ عـدة سـنـوات.

وقالت المستجبات: اللاتي قضين حوالى عشرين من الزمان في مـدـائـر وقرى الـتـلـسـجـ، إن المعايير الموضوعة لعملية الانتقال بالزوج أو الانتقال بالـمـجال الحـضـري غير منصفة على الإطلاق، وهي المعايير التي تـحـرمـن دائـمـا من الاستغادة من الحركات الانتقالية، رغم عمل أزواجهن في مدينة تزنيـت وضواحيها القريبة، مضيفات أنه في الوقت الذي تستفيد نساء أخريات حديثات العهد بالقطاع من الانتقال إلى المجال الحضري، إعتبارا لعمل أزواجهن في قطاعات أخرى غير التعليم، فإن معظم الأستاذات اللواتي يشتغلن أزواجهن في قطاع التعليم لا يستغدن من الانتقال، رغم تقديمهن في السن وحاجتهن إلى الاستقرار الأسري

والتنسي

وأضافت الحنجات أن «النقطة التي أكتنـها نتيجة الاستقرار لمدة طويلة في العالم القروي لا قيمة لها على الإطلاق في «ميزان» وزارة التربية الوطنية، التي تتعامل مع الأستاذات «العالمات» في القرى، بمنطق الأرقام والعمليات الحسابية»، كما أكن أن «العديد من شـارـقـن على التقاعد دون أن يتمكن من وولوج مؤسسة حضرية، على غرار مـسـلـاتـهن»، وطالبن بإعادة النظر في معايير إجراء الحركات الانتقالية وتحديد سقف زمني معين يسمح لهن بالانتقال إلى المجال الحضري في أقرب وقت، علاوة على منحهن نقطة اعتبار عرفانا لهن بالجهود التي قـسـمتـها للقطاع طيلة العقود الماضية وإعلان جميع المناصب الشاغرة في الحركات الانتقالية، بدل إحتـانـها وتنظيمها بالتكليفات المؤقتة، كما رـفـعـن عـصـرة للتقايـم للتعليمية المسئلة في الإقليمين بطالبن فيها بالانتفات إلى مشكتهن، الضيم والجمعيد، مع الحركات الانتقالية بشكل يضمن حقهن في الاستقرار ويمتصهن أملا في الانتقال، يوما ما، بدلا من اليأس والإحباط اللذين يشعرون بهما يوما بعد يوم أكثر فأكثر.

ضعف تمثيلية الأستاذات مقارنة مع الأساتذة

بوشعيب حمراوي

مجموع المدرسين البالغ 10692، وتمثل فيه النساء نسبة 27.66 في المائة، ويصل عدد المدرسات في الثانوي -الثانوي 2541، من مجموع المدرسين، المحدد في 9375. وتمثل النساء نسبة 27.10 كما توجد امرأتان على رأس أكاديميتين للتربية والتكوين في المغرب من أصل 16 أكاديمية يرأسها ذكور، وتسع نائبات في نوابات التعليم من أصل 83. ننبأة. ويذكر أن قطاع التعليم العالي يعرف نفس النسبة المنخفضة للنساء مقارنة مع الرجال.

ونكفي الإشارة إلى أن جامعات المملكة يرأسها الذكور، وليس هناك أي امرأة رئيسة، كما أن المرأة الوحيدة التي حظت برئاسة جامعة هي رحمة بوزقبة التي كانت رئيسة جامعة الحسن الثاني في المحمدية -الدار البيضاء.

فمثل تمثيلية النساء في التعليم المدرسي نسبة ضعيفة مقارنة مع التواجد «الثقيل» لزملائهم الذكور. فحسب آخر إحصائيات رسمية للوزارة الوصية، فإن من بين 28127 مدرسة ومدرسة، لا يتعدى عدد الإناث 6261، وهو ما يمثل نسبة 22.26 في المائة من العدد الإجمالي. وتمثل نسبة المدرسات في التعليم الابتدائي الأكثر انخفاضاً حيث تبلغ 9.47 في المائة فقط ويبلغ عدد هذه الفئة 763 مدرسة في الوقت الذي يصل عدد الرجال إلى 8060 مدرسة. أما بالنسبة إلى الثانوي -الإعدادي والتاهيلي، فإن نسب تواجد النساء إلى جانب الرجال جد متقاربة، حيث إن عدد النساء المدرسات يبلغ 2957 مدرسة من أصل

شركة لإذابة الصلب تمنع التلاميذ من التمدريس بمنطقة الشلالات

■ وصال مكنطانا ■



حسب المتحدث.

وقد تم تقديم وعود سابقة للسكان، بإعادة إيوائهم، وذلك من خلال الاستفادة من مشروع الشلال الذي يضم بقعا أرضية، وينقل المشروع في إطار برنامج مدن بدون حفر، من جهة، أكد أحمد داود، رئيس جماعة الشلالات، في اتصال هاتفي مع «أخبار اليوم»، أنه ليس على علم بالوقفة الاحتجاجية التي كان سكان دوار البراهمة 1 و2 يتوون تنظيمها، وأضاف داود أنه غير ملم بالمشكل الذي يعانيه سكان الدوار الذي يدخل ضمن فراق الجماعة التي يرأسها.

وفي معرض جوابه، حول المشاكل والأخطار التي تقسب عليها شركة إذابة الصلب لسكان الدوار، قال داود: «الشرطة تشغل آلاف العاملين، وبالتالي لا يمكننا إزالتها من جانب الدوار، وقد أقدست السلطات المحلية التابعة لعمالة المحمدية، في وقت سابق، على قدم البناء العشوائي بجماعة الشلالات قيادة زناتة، وتشملت عملية الهدم النفايات المشيدة بدون ترخيص، خصوصا المستودعات السرية الموجودة بدوار أولاد سيدي عبد القبي بمنطقة المحمدية التابعة لجماعة الشلالات. إلا أن سكان المنطقة يطالبون بالتحقيق في استقراء البناء العشوائي، والتعويض عن الخسائر الناجمة عن عملية الهدم، التي طالت منطقة الشلالات بالمحمدية، وبالتحديد دوار المذكورة سيدي عبد النبي الذي عاش صيفا ساخنا السنة الماضية».

بالإضافة إلى مشكل السكن غير اللائق، يعاني سكان دوار البراهمة 1 و2 بالجماعة من الضجيج المبهول الذي تطلقه الآلات الضخمة بإحدى الشركات لإذابة الصلب. وقد تم بدء العمل بالشركة منذ أكثر من شهرين، إذ أصبح السكان يعانون من ضجيج صاخب ليلا ونهارا، بالإضافة إلى التلوثات التي تطلقها عملية قطع الحديد على سكان الدوار. وقد تضرر تلاميذ المؤسسة التعليمية الابتدائية، البير الحلو، من الضجيج الذي قبعه آلات قطع الحديد الضخمة.

وقد أخذ يونس الراكي، قاعل جمعي بالدوار، أن تلاميذ المدرسة امتنعوا عن الالتحاق بعقائد الدرس، وذلك بسبب نفس المشكل الذي سببته شركة إذابة الصلب بالدوار.

وأشار المصدر ذاته إلى أن سكان دوار البراهمة 1 و2 كانوا يعترضون تنظيم وقفة احتجاجية أمام مقر الجماعة القروية الشلالات، إلا أن السلطات المحلية قامت بمراسلتهم، ووعت بتسوية مشاكلهم والاستجابة لطلباتهم، وذلك بهدم المؤسسة التعليمية بعد انتهاء السنة الدراسية الجارية. وتضمنت المراسلة، حسب المصدر نفسه، وعودا بإعادة إيواء سكان المنطقة بداية من شهر يونيو المقبل.

ويضم دوار البراهمة ما يقارب 2000 عائلة، يعانون من مشاكل السكن، بالإضافة إلى استفحال الجريمة بالمنطقة في غياب تام للأمن.

رأي

الرحامنة: ليس للمعلم الحق في المرض!!!

يعتبر إقليم الرحامنة من المناطق الصعبة من حيث صعوبة ولوج مقرات العمل بالنسبة للمدرسين وكذلك من حيث افتقارها إلى أدنى شروط العمل وذلك لما هو عليه واقع الحال بالنسبة للوحدات الدراسية التي لا تصلح سوى كاصطبلات للحيوانات في أحسن تقدير. أمام هذا المعطى فإن ثلة من المعلمين اهتدوا إلى إكساب العملية التعليمية شرعيتها المنعقدة بالتنقل اليومي بين الوحدات الدراسية والمراكز المحيطة بآبن جرير عبر الدراجات النارية في عملية انتحارية لا يخرج منها رجل التعليم سالماً بحكم موجات البرد القارس التي تشهدها المنطقة في كل موسم ونتيجة لغياب التوافد في معظم القاعات الشيء الذي يجعل من رجل التعليم بالمنطقة عرضة لمجموعة من الأمراض، إلا أن الأدهى والأمر في كل هذا أن المعلم حينما يسقط طريق الفراش وينقل على وجه السرعة إلى المستشفى ويمنحه الطبيب المعالج رخصة مرضية، تقام الدنيا ولا تقعد؛ يشتكي السكان وهم الذين يتحملون الجزء الأكبر في معاناة هؤلاء الفئة من موظفي الدولة حيث يرفع الشعار من حق أبناءنا المعلم وأنتم معشر المدرسين لا مرحبا بكم، فكيف للمعادلة أن تستقيم يحاصرون رجل التعليم، يخربون سكنه الوظيفي، تلاميذ غير ملتزمين يتنفسون الفوضى ولا يعرفون من المصطلحات سوى التخريب والكلمات النابية وإزعاج المدرس وإثارة البلبلة في القسم وعرقلة سير الدرس. وبعد كل هذا وذاك يلقي المعلم من النجاسة الإقليمية أشد أنواع التهديد والنهر والوعيد لأشياء سوى لإسكات أصوات المحتجين من ساكنة الدوار! فالمعلم بهذه المنطقى يشتغل دون أي حماية، لا من الجهة المشغلة ولا من السلطات. وبدل أن يتابع المدرس الجهة المشغلة قضائياً على عدم توفير أدنى شروط العمل وفي غمرة تنازله عن كرامته وحريته وفي أسوأ صور تضحيته وقيامه بواجبه بدل كل هذا وذاك تأتي الأصوات التي تستنكر تعرضه للمرض. ومن هنا نطرح هل مدرسي منطقة الرحامنة خلقهم الله من حديد دون غيرهم؟

الرعب في أوساط الأساتذة والتلاميذ بمؤسسة تعليمية

مجموعة من تلاميذ وتلميذات إعدادية عبد المومن بالمدينة العتيقة لمراكش، بعد ولوج الكلب إلى بهو المؤسسة التعليمية المذكورة، دون أن تتدخل القوات الأمنية لإتخاذ الإجراءات القانونية في حق صاحب الكلب رغم وجود مذكرة لوزارة الداخلية تمنع التجول بأصناف الكلاب الشرسة من ضمنها فصيلة «بيبول» التي أودت بحياة البعض وسببت عاهات مستديمة لأخرين في الأماكن العمومية.

مراكش: عبد الرحيم عاش

اللغة الانجليزية الذي كانت به استادة تلقى درسها، كما اقتحم قسمين آخرين للغة الفرنسية، وهو يهود ويصيح « فينا هو.. فينا هو»، قبل أن يقادى المؤسسة التعليمية.

وتمكنت قوات الأمن التي اقتتلت إلى مكان الحادث، من اعتقال الشاب، بعد حملة تمشيطية بمحيط المؤسسة التعليمية، ليجري إخضاعه لإجراءات البحث والتحقيق قبل إحالته على أنظار النيابة العامة.

وكان شاب رفقة كلب من فصيلة «البيبول»، أدخل الرعب في أوساط

اعتدت مصادر مطلعة لاسيوية المستقل أن شابا يحمل سكينًا مكيلاهاجم مساء أول أمس الخميس، ثانوية سيدي عبد الرحمن بالحي الحسني بمقاطعة العنارة، ما أثار حالة من الرعب، في أوساط الأساتذة والتلاميذ الذين كانوا يصرخون ويخرجون من فوافذ الأقسام، خشية تعرضهم لطعنات الشاب المذكور، وحسب مصادر مطلعة، فإن الشاب الذي اقتحم المؤسسة التعليمية في حدود الساعة الخامسة، كان في حالة غير طبيعية، جراء تناوله للأقراص المبلوسة «القرقوبي»، ودخل مجموعة من الأقسام، من بينها قسم

الأحداث المغربية

أساتذة «بويصعان» يستتكرون ما يتعرضون له من اعتداءات

4- قصبة تاطة، مخمة البصيري

أعلن أساتذة واستاذات فرعية «بويصعان» التابعة لمجموعة مدارس إغرم لعلم بني ملال في بيان مديل بـ 31 توقيعاً لأطر التربية العاملة بالفرعية، عن تنديدهم بالاعتداءات التي وصفها البيان بالثنية والتي يتعرضون إليها من لدن غزواء عن المدرسة يدعون كونهم أعضاء في جمعية آباء وأولياء التلاميذ.

وجاء في البيان ذاته الذي أطلقت الأحداث المغربية على نسخة منه أن الأطر العاملة بالفرعية يتعرضون لممارسات وصفت بالهجمية وصلت حد التهديد والسب ومحاولة الاعتداء الجسدي، وخلق جو لا يساعد على قيام الأطر التربوية بواجبها.

وطالب البيان مديرة مجموعة مدارس إغرم لعلم بإعادة تفكرها في التعامل مع أفراد المجموعة العتدية باعتبارهم لا صلة لهم بجمعية آباء وأولياء التلاميذ. ونوه البيان بموقف النائب الإقليمي الذي هرع إلى عين المكان يوم 16 من الشهر الجاري للوقوف على حقيقة ما يجري بالفرعية مصحوباً برجال الدرك الملكي الذين استمعوا إلى بعض الشهود حول مواقع من الاعتداءات.



(أخضر)

فرعية بويصعان

عمالهم. كما طالبوا من سرية الدرك الملكي بالتقصية الإسراع بتقديم المتورطين في الاعتداءات إلى العدالة لتقول كلمتها حماية لأسرة التعليم وضمانا للسير العادي للدراسة بفتح البيان.

وضابب التوفيق على العريضة من النائب الإقليمي وضع حد لخصمة الآباء بالفرعية التي وصفها البيان بالثنية والطمع في قاتونيتها والتي تخصص عناصرها في الاعتداء على المدرسين والمدرسات وعرقلة

تعرض تلميذة لضرب وأجرح بجروح خطيرة

تعرضت له إبنته.

وفي موضوع آخر تحدثت عناصر الأمن الإقليمي ببرشيد صباح يوم السبت الماضي على أنظار الوكيل العام بإستئنافية سطات أربعة أشخاص متهمين بسرقة الأسلاك النحاسية تعود ملكيتها لشركة اتصالات المغرب، وحسب معلومات حصلت عليها الجريدة من مصادرنا الخاصة، فقد جاء تفكيك أفراد هذه العصابة في إطار الحملات التمشيطية الروتينية التي تقوم بها العناصر الأمنية بالمدينة بين الفينة والأخرى، حين قامت عناصر هذه الأخيرة في ساعة متأخرة من الليل من إيقاظ إثنين من أفراد هذه العصابة داخل إحدى الاتفاق بالمدينة وبحوزتهما 80 مشرا من الأسلاك النحاسية وبعد تعميق البحث معهما، تلتقا الأخيرين عن شوية شريك آخر يتحدر من المدينة ذاتها، وبعد البحث والتحري تم إيقاف هذا الأخير الذي كشف بدوره عن شريك رابع ينحدر من مدينة المحمدية، وبعدها اشتغالها إلى هناك تم إيقاف الشريك الرابع الذي أكد بدوره أن هناك شريك خامس ينحدر من مدينة القنيطرة، هذا الأخير الذي حررت مذكرة بحث وطنية في حقه، وبعد استكمال التحقيق مع الموقوفين تم إيداعهم السجن الفلاحي عين على مومن بسات.

■ محمد منقلاطي

نقلت التلميذة كريمة البالغة من العمر 17 سنة على وجه السرعة إلى قسم المستعجلات بالمستشفى الحسن الثاني بسطات صباح يوم السبت الماضي وهي في حالة حرجية نتيجة جروح أصيبت بها على مستوى الرأس والوجه الضحية التي كانت رقيقة أجيبها وأنها روت للجريدة قصة الاعتداء عليها كاملة، حيث جاء على لسانها أنها كانت وزميلاتها في المدرسة متوجهات صبيحة اليوم ذاته إلى ثانوية ابن رشد بمدينة برشيد، حين فاجأهن أحد الشبان وهو ينطلي براحه نارية، حيث طلب منها براغمته على مئتها، وأمام رفضها القاطع قام المعني بالأمر بتعنيفها وضربها على مستوى الرأس سقطت على إثره مفتتيا عليها، ليتم نقلها على وجه السرعة إلى المستشفى المحلي الرازي ببرشيد، ومنه إلى المستشفى الجهوي الحسن الثاني بسطات نظرا لخطورة الإصابة، حيث قدمت لها الإسعافات الأولية وتم إخضاعها لجهاز التنفس، ليتم وضعها تحت المراقبة الطبية، هذا ما أكدته الدكتور هشام تكاسي طبيب بقسم المستعجلات الذي سلم لها شهادة طبية تثبت مدة العجز لي 24 يوما، وقد طالب أب الضحية «محمد» من الجهات المعنية بضرورة فتح تحقيق شفاف وقوري للوقوف على ملابسات الحادث الذي

مصرع أستاذة في حادثة سير بالجديدة

المساء

لقيت الأستاذة (ك.أ) مصرعها وأصيب الأستاذ (ع.ب) بجروح وصفت بالخطيرة إثر حادثة سير وقعت، صباح الإثنين، بالطريق الثانوية الرابعة بين الجديدة وأولاد حمدان، في الوقت الذي كانت فيه الهالكة والأستاذة في طريقهما إلى مقر عملهما، حيث يتنقل الأستاذة بهذا الخط بشكل يومي من الجديدة إلى مقرات عملهم. يذكر أن الطريق نفسها كانت قبل سنتين مسرحاً لحادثة سير خطيرة ذهب ضحيتها أستاذة وزوجها الأستاذ أثناء ذهابهما إلى مقر عملهما بإحدى المؤسسات التعليمية بالمنطقة، مثل هذه الحوادث تخلف تدمراً واستياء لدى رجال ونساء التعليم الذين يركبون مخاطر «لاناقيط» بشكل يومي ويعانون في صمت.

21 يوما من الإضرابات في التعليم

الآلاف من أساتذة السلم 9 يقررون مغادرة أقسامهم

لأساتذة التعليم الإبتدائي والزمانية 9، مسيرة جابت شوارع العاصمة الرباط انطلاقا من باب الرواح، تم تقريتها بالقوة مما أدى إلى إصابات في صفوف أساتذة الزمانية. ولقد أكد أحد أساتذة الزمانية 9 في تصريح أدلى به لـ "النهار المغربية"، أن رجال التعليم يملكون أكبر إهملة في عهد حكومة عبد الإله بنكيران، مؤكداً أن وزراء الحكومة الجديدة لا يملكون الجرأة للوقوف على معاناة هذه الفئة من رجال التعليم في المناطق النائية والمغرولة، حيث أصبحوا

يشغلون في ظروف مأساوية، ويسأل المصير ذاته، بل نوع من الاستهزاء، هل فعلا تقبوت الحكومة في المغرب، قبل أن يجيب بنفس اللهجة أنه لا شيء تغير وأنه شتان بين الشعارات والتطبيق على أرض الواقع كما اتهم المصير ذاته، وزارة التعليم بالتراجع عن التزاماتها التي تخص أساتذة الزمانية 9، حيث كان وزير التعليم خلال اجتماع له في وقت سابق مع النقابات التعليمية الأكثر تمثيلية، يحل ملف أساتذة السلم 9، وأكد، على معالجة هذا الظور عبر آليات التسقيف (وهي ترقية استثنائية سنوية يفرضها سقف امتلاك الترتيبي 4 يتجاوز أربع سنوات بعد استثناء الشروط) والمادة 112 (15) قديمة عامة منها 6 سنوات في الإطار، والترقية بالشهادة في المادة 108، بحيث يستمتع بهذه العملية 20000 من المرتبين في السلم 9 وسيتم استدعاء اللجان الخائية خلال شهر فبراير 2012 لغت في لوائح التمهيديين، ثم من خلال منح سنتين جزائيتين للفوجي 93 و94، بالإضافة، إلى وضع السلم 9 في طريق الحذف عبر تطبيق مرسوم منظومة التوظيف وإعادة صياغة النظام الأساسي، كما طالبت الجامعة بمنح سنوات جزائية لبعض المتضررين القدامى أما بخصوص مطلب دكاترة قطاع التربية الوطنية ولى سباق الخلاصة القوميل إليها في اللقاء الذي جمع وزير التربية الوطنية بالنقابات التعليمية وممثلي هذه الفئة وأمام الحاج النقابات التعليمية وتعضيها بالحل الشامل المتوافق حوله، التزم وزير التربية الوطنية، بالاستمرار في حل مشكل التقاعد عبر تغيير الإطار إلى استناد باحث عن طريق السياراة على غرار الفوج السابق في

أفر 2012

لكبيرين تكريم



يخوض رجال التعليم المرتبون في السلم 9 إضراباً وطنياً عن العمل لمدة ثلاثة أسابيع، يبتدئ الإضراب الأول من 6 مارس إلى غاية 12 مارس والإضراب الثاني يبتدئ من 20 مارس إلى غاية 26 منه، وي يليه إضراب وطني يبتدئ من 30 مارس إلى غاية 5 أبريل، مع القيام بوقفات احتجاجية أمام الأكاديميات والنقابات التعليمية وفي بقي هذه الوقفات والإضرابات انزال وعلمي أمام وزارة التعليم يوم 2 و3 أبريل يشارك فيه رجال التعليم المرتبون في السلم 9 من جميع أنحاء المغرب.

أصدر أعضاء المكتب الوطني للتنسيقية الوطنية لموظبي التعليم المرتبين في السلم التاسع والمتضررين من الترقية بياناً يحفل رقم 22 يندعون فيه بالممارسات التي قولوا بها أثناء تنظيم وقفة احتجاجية أمام وزارة التعليم بالرباط، ويحصلون مسؤولية التدخل الأمني للحكومة الحالية.

طالبوا من خلالها بترقية استثنائية إلى السلم 10 من تاريخ استيفاء الشرف والرجعي مالي وإداري لكل المستوفين لشروط 15 سنة قديمة عامة من 6 سنوات في السلم 9 كما يطالبون بترقية استثنائية إلى السلم 10 بالرجعي مالي وإداري لكل المستوفين 10 سنوات في السلم 9، و ترقية استثنائية إلى السلم 11 لكل من

قضى 25 سنة من العمل، و معالجة بطول للخروج من المركز التربوي الجوي ومراكز تكوين المعلمين والمعلمات بإجازة منية (3- bac) و ترقية جميع الخريجين إلى السلم 10 جائر رجعي إرجاع السنوات المقرصة لفوجي 93 و94 والمتقدين سواء بالامتحان المعني أو بالاختيار لسنة 2010

و جذب السلم التاسع من منظومة الأجور بالتعليم

و الإفراج عن التعويضات عن العمل بالعالم العربي و يذكر أن حكومة عبد الإله بنكيران أنهت بداية من الأسبوع الماضي مرحلة السلم مع رجال التعليم وقدمت أول تدخل عفيف استهدف أساتذة الزمانية رقم 9 الذين حج نحو 4000 منها إلى مدينة الرباط للاحتجاج، قبل أن يتم تفريق وتفتيم بالقوة مباشرة بعد انطلاقها من مقر وزارة التربية الوطنية مما أدى إلى وقوع عدة إصابات في صفوف المحتجين، فلقد نظمت التنسيقية الوطنية

مفتشو التعليم يطالبون بفتح تحقيق قضائي في البرنامج الاستعجالي

المساء

أفاد بلاغ صادر عن نقابة مفتشي التعليم أنه هيّمت على اللقاء الذي جمعهم بوزير التربية الوطنية، بحضور الكاتب العام للوزارة والمفتشين العاملين ومدير الشؤون القانونية ومدير الموارد البشرية، مناقشة مضامين بيان المجلس الوطني لنقابة مفتشي التعليم، كما طالبت النقابة، وبـ«إلحاح»، بفتح تحقيق قضائي في البرنامج الاستعجالي، لتأمين المال العام مستقبلا وإعطاء إشارات قوية على أن عهد نهب المال العام قد ولى.

وحسب بلاغ المفتشين، فإن وزير التربية الوطنية أخبر، في هذا اللقاء، باشتغال الوزارة على إعداد تصور لعمل هيئة التفتيش، يضمن حضورها مركزيا وجهويا وإقليميا، مع العمل

على ربط هذه المستويات بالمفتشية العامة. كما أخبر الوزير بقرب توحيد مركزي تكوين المفتشين في مركز واحد لجميع الفئات، مع مراجعة مضامين التكوين. وحسب البلاغ، فإن محمد الوفا أعلن عن تكفل مديرية الموارد البشرية بإجراء الحركة الانتقالية لهيئة التفتيش بإشراك نقابة المفتشين قبل 30 يونيو 2012، مع إعطاء الأولوية للملفات المقدمة في إطار الحركة الاستثنائية. وأفاد البلاغ، نقلاً عن الوزير، أنه سيقم مراجعة القوانين والمراسيم المنظمة للأكاديميات ومجلس الأعلى للتربية والتكوين ومؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية لأسرة التعليم والتعليم الخصوصي، علاوة على النظام الأساسي لموظفي وزارة التربية الوطنية، الذي توصلت الوزارة بمقتراح النقابة بخصوصه.

أساتذة سد الخصاص يحتجون لمطالبة بالإدماج

تزهة بركاوي

يتخوض أساتذة سد الخصاص ومنشطو التربية غير النظامية وقفة احتجاجية أمام وزارة التربية الوطنية، غدا الأربعاء، للمطالبة بالإدماج الفوري دون أي شرط وبتوفير الشهادات الإدارية لكافة الأساتذة والاستاذات، مع صرف مستحقاتهم المالية والرفع منها. وقد دخل المحتجون في تنسيقية أساتذة سد الخصاص ومنشطو التربية غير النظامية في إضراب لمدة أسبوع، ابتداء من أمس الاثنين في العاصمة الرباط والذي تقرر أثناء عقد مجلس التنسيق الوطني جمعه العام، يوم الأحد الماضي داخل مقر الاتحاد المغربي للشغل في الرباط، والذي تم خلاله تقييم الشطر الثاني من «المعركة الوطنية» التي انطلقت أيام 27 و28 و29 من فبراير الأخير. وينظم الأساتذة، اليوم الثلاثاء، وقفة احتجاجية أمام الأمانة العامة لحزب العدالة والتنمية، فيما ستنظم وقفة احتجاجية ثانية صباح غد الأربعاء، أمام وزارة التربية الوطنية، ووقفة ثالثة صباح غد الخميس، أمام مديرية الموارد البشرية لوزارة التربية الوطنية. وأكدت مصادر من المحتجين أن «الأساتذة عازمون على مواصلة برنامجهم الاحتجاجي إلى حين انتزاع مطالبهم، والتي على رأسها الإدماج الفوري وتوفير الشهادات الإدارية لكافة الأساتذة والاستاذات، كما طالبوا بصرف المستحقات المالية لكافة الأساتذة، مع الرفع منها.

وأكد الأساتذة أن «مجموعة من المناطق على الصعيد الوطني، بل حتى بعض المؤسسات التعليمية في مدن كبرى، مثل الدار البيضاء، تشهد خصاصة في الأطر التعليمية، والمفروض أن تكون للوزارة خطة ملء الخصاص، عوض الحلول الصعبة في منحي مفارق لكل الشعارات، من قبيل الحكامة الجيدة والاستحقاق والشفافية والحفاظ على المال العام، خاصة أن أساتذة سد الخصاص يتوفرون على تجربة ميدانية تؤهلهم للإدماج، بعد أن خضعوا لمختلف الإجراءات المسطرية والقانونية التي أهلتهم لتحمل المسؤولية، بما في ذلك الخضوع للانتقاء الأولي والنجاح في المباراة الشفوية التي سهرت على تنظيمها الأكاديميات التعليمية، مضيقين أنهم قدموا تضحيات كبيرة، رغم الإكراهات المادية والاجتماعية التي يربحون تحت وطأتها» وأنه كان على الوزارة أن تستجيب لمنطق الأحقية وأن تقوم بإدماج ذوي الأسبقية، عوض إقرار المباراة.

نقايات

تنسيقية السلم التاسع تعلن عن ثلاثة أسابيع من الإضراب

المساء

وتفصيلاً وتنفذ بمحاولة الوزارة إنزاله وفرضه على إرادة الشغيلة المرتبة في السلم 9. كما عجزت التنسيقية عن رفضها النتائج الهزيلة التي جاءت بها المادة 112، ومطالبة بانصاف المستفيدين منها جميعاً وإدارتها. كما حددت التنسيقية مطالباتها بترقية استثنائية إلى السلم 10، بأثر رجعي مالي وإداري للمستوفين لشروط 10 سفوات في السلم 9 وترقية استثنائية إلى السلم 11 لكل من قضوا 25 سنة من العمل ومعدلة بدلول التخرج من المركز التربوي الجهوي ومراكز تكوين المعلمين والمعلمات بإجازة مهنية وإرجاع السنوات المقرصنة لفوجي 93 و94. كما حددت التنسيقية مطالباتها بحذف السلم 9 من منظومة الأجور وتحديد أقدمية أربع سنوات لإجتياز الإمتحان المهني، إضافة إلى مطالباتها بالإفراج عن تعويضات العمل في العالم القروي.

فبروت للتنسيقية الوطنية لوقف التعليم المرتبين في السلم 9 والمتضررين من الترقية. المتضوية تحت لواء المنظمة الديمقراطية للشغل، والجامعة الوطنية لموظفي التعليم بالمغرب والهيئة الوطنية للتعليم والثقافة المستقلة للتعليم الاستدالي والفدرالية الديمقراطية للتعليم الشغل في ثلاثة أسابيع إضراب جديدة. انطلاقاً من اليوم، 6 مارس إلى غاية 12 منه، ثم أسبوع آخر من 20 إلى 26 مارس ومن 30 مارس إلى 5 أبريل، مع تنظيم وقفات احتجاجية أمام الدائيات والإكاديميات يومي 8 و22 مارس، متبوعاً بإضرال وطني في الرباط يومي 2 و3 أبريل المقبل. وحسب البيان رقم 22، الذي أصدرته النقابات الخمس، فإن التنسيقية تجدد رفضها اتفاق 26 أبريل جملة

مفتشو التعليم يطالبون بفتح تحقيق قضائي في البرنامج الاستعجالي

المساء

على ربط هذه المستويات بالمقتضية العامة. كما أخير الوزير بطرب توحيد مركزي تكوين المفتشين في مركز واحد لجميع الفئات، مع مراجعة ضامين التكوين، وحسب البلاغ، فإن محمد الوفا أعلن عن تكفل مديرية الموارد البشرية بإجراء الحركة الاستثنائية لهيئة المفتشين بإشراف نقابة المفتشين قبل 30 يونيو 2012، مع إعطاء الأولوية للملفات المتقدمة في إطار الحركة الاستثنائية. وأعاد البلاغ، نقلاً عن الوزير، أنه سيتم مراجعة القوانين والقراسيم المنظمة للأكاديميات ومجلس الأعلى للتربية والتكوين ومؤسسة محمد السادس للتفويض بالأعمال الاجتماعية لأسرة التعليم والتعليم الخصوصي، علاوة على النظام الأساسي لموظفي وزارة التربية الوطنية، الذي توصلت الوزارة بمشروع النقابة بخصوصه.

أعاد بلاغ صادر عن نقابة مفتشي التعليم أنه سيتم على الغاء الذي صممهم بوزير التربية الوطنية، بحضور الكاتب العام للوزارة والمفتشين العامين ومدير الشؤون القانونية ومدير الموارد البشرية، مناقشة ضامين بيان المجلس الوطني لنقابة مفتشي التعليم، كما طالبت النقابة وبإلحاح، بفتح تحقيق قضائي في البرنامج الاستعجالي، لتأمين المال العام مستقبلاً وإعطاء إشارات قوية على أن عهد نهب المال العام قد ولى.

وحسب بلاغ المفتشين، فإن وزير التربية الوطنية أخير، في هذا الغاء، باشتغال الوزارة على إعداد تصور لعل هيئة المفتشين، ويضمن حضورها مركزياً وجوهياً وإقليمياً، مع العمل

العصبة الوطنية للدكاترة تطالب الوزارة بالتسوية النهائية للمفهم

المساء

عجزت العصبة الوطنية للدكاترة العاملين في وزارة التربية الوطنية، المتضوية تحت لواء الجامعة الوطنية لموظفي التعليم (ا. و. م.) في بلاغها الأخير عن رفضها تراجع الوزارة عما التزمت به من تسوية نهائية لملف الدكاترة، على مفعلين، في سنة 2012، ورفضها العرض-التهويل، الذي تقدمت به الوزارة، بتفويضها 240 منصباً للدعوة الأولى من الدكاترة، وطالبت العصبة الوطنية للدكاترة بالرفع من عدد المناصب المخصصة للدعوة الأولى بما يتناسب مع الحل الشامل على دفتين خلال سنة 2012 ويحدد تاريخ الدعوة الثانية والأخيرة لا يبقى من الدكاترة، الكفيلة باستيعاب ما تبقى من هذه الفئة. كما طالبت العصبة، في بلاغها، بتكوين لجنة تقنية مشتركة لتدبير إجراء المباراة وتجاوز الظروف التي شابها المباراة السابقة، مع توقيع محضر مشترك بالمتفق عليه.

سبب تراجع الوزارة عن اعتبار منطقة «أسا الزاك» منطقة نائية وصعبة احتجاجات وإضرابات للهيئات التعليمية بأسا الزاك طيلة شهر مارس

مصطفى لطفي

قوت الهبات النقابية المتعلّمة في منطقة أسا الزاك الدخول في إضراب إقليمي لمدة ثلاثة أيام من 15 مارس في هذا الشهر، والأسبوع الأول من شهر أبريل المقبل وذلك احتجاجاً على عدم استجابة وزارة التربية الوطنية لعدد من المطالبات منها على الخصوص اعتبار منطقة أسا الزاك منطقة صعبة ونائية، وكشف بيان لهذه الهيئات النقابية، ووزارة التربية الوطنية، في سياق سياسة التوظيف والتعويضات في نفس المقضية أن الحضور المشترك ليوم 26 مارس 2010، الموقّع بين الوزارة والهيئات النقابية، والرامي إلى اعتبار منطقة أسا الزاك منطقة نائية وصعبة، وهدد عقدها لقاء

تواصل مع الشغيلة التعليمية بالإقليم في الأسبوع الأخير من شهر فبراير الماضي، تدارست مستجدات هذا الملف والاشكال النضالية المزمع خوضها من أجل تسريع صرف التعويضات المالية بأثر رجعي على كل العاملين بالقطاع، إلى جانب عدم تطبيق الجهات المعنية بالتزاماتها تجاه الشغيلة التعليمية، وأنها استفادة الإقليم من التعويضات عن المناطق النائية والصعبة، جبراً للضرر الجماعي، وهو ما خلف استياء للشغيلة التعليمية لظلم الملتزمين الإسهال والتهميش اللذين يطالانها من جراء غياب تحقيقات تساعد على الاستقرار والمردودية، كما انتقدت المقابلات ما اعتبرته «عجز المسؤولين الأول عن القطاع بالإقليم عن حل مشاكل الشغيلة، واتباعه أسلوب التهديد

والقمع في حق كل الغيورين على القطاع»، إذ يوضح المحتجون أن هذا المسؤول «يعتمد في تناول الشأن التعليمي بالنائية على المقاربة الأمنية ويتهم ويضيق على الحريات النقابية، وهو ما حول الوضع التعليمي بالإقليم إلى حالة احتقان كبير لا يحتمل ما يتدرج بالانتفاخ في أي وقت»، إضافة إلى أن هذا النائب الإقليمي، حسب قولها، يشجع على قدر الزمن المدرسي، في تناف واضح مع المذكرات ذات الصلة، ما يضر بمصلحة التلاميذ.

وأمام هذه الأساليب يوضح البيان أن الهبات النقابية استأنفت برنامجها النضالي، من خلال خوض معارك إقليمية لمدة ثلاث أيام في الأسبوع، تكون بدايتها غدا الأربعاء والخميس والجمعة، مصحوبة بوقفة

احتجاجية أمام مقر النيابة الإقليمية، وأسبوعاً، صباح غد الأربعاء، مشيرة إلى أن هذه الأشغال النضالية ستستمر إلى حدود الأسبوع الأول من شهر أبريل المقبل.

كما شهدت الهبات النقابية، في حال ما لم تستجب الجهات الوصية لمطالبها، بالدخول في إضراب إقليمي آخر مفتوح في 30 أبريل المقبل، داعية في الختام كافة نساء ورجال التعليم إلى «رض الصفوف والمساهمة في إنجاح البرنامج النضالي من أجل انتزاع الحقوق وتحقيق المطالبات»، معربين في الوقت نفسه، الجهات المعنية عامل المسؤولية في ما ستؤول له الأوضاع التعليمية إقليمياً، بانتهاجها سياسة ضم الأذان وعدم الوفاء بالالتزامات.

إضراب تعليمي بالحزام الجبلي لإقليم بني ملال



عن التنسيقية في تدبير الحركة الانتقالية وتأهيل المؤسسات التعليمية.

ويذكر أن تنسيقية أساتذة الحزام الجبلي ببني ملال تنشط بمساندة أربع نقابات تعليمية (الجامعة الوطنية لموظقي التعليم إ.و.ش.م، النقابة الوطنية للتعليم ف.د.ش والنقابة الوطنية للتعليم ل.د.ش والجامعة الوطنية للتعليم ا.م.ش) توفر لها التأطير والولوجيستيك لإنجاح فضائلها.

حسن البعزاوي

دخل أساتذة الحزام الجبلي بإقليم بني ملال (تيزي) نسلي أغباله بوتفردة وناوور) في إضراب يمتد لأسبوع من 29 فبراير إلى 6 مارس الجاري. ورد حميد متوكل الكاتب العام للجامعة الوطنية لموظقي التعليم فرع أغباله سبب التصعيد في تصريح له «التجديد» إلى عدم وقاء الجهات المسؤولة إقليميا وجنوبيا ومركزيا بوعودها القاضية بتصنيف هذه المناطق ضمن المناطق النائية خاصة وأن الكل يعلم أن هذه الجماعات هي من أصعب الجماعات بإقليم بني ملال خاصة المؤسسات الفرعية منها التي تعرف عزلة قاتلة يعد تساقط الفلوج يتساوى فيها المدرس بالتلاميذ وسكان المنطقة بسبب صعوبة التموين وانعدام شروط الحياة السليمة الطرقات، حطب التدفئة، النقل، المواد الغذائية والخدمات الصحية...

وأكد الأساتذة الذين دخلوا في سلسلة من الإضرابات والوقفات الاحتجاجية كان آخرها يوم فاتح مارس الجاري على تشبثهم بأدراج مناطق الحزام الجبلي لنفاية بني ملال ضمن مناطق الإقامة «أ»، وتصنيفها ضمن المناطق النائية وتخصيص تعويض قار عن التدفئة واعتماد معايير مخصصة وإشراك ممثلين

بيان اليوم

أساتذة «الزنزانة 9» يخوضون إضرابات أسبوعية

حسن عريبي

ياتصاف المستفيدين منها حالياً وإدارياً. ونأني هذه الإضرابات المعلن عنها، وفق ذات البيان، للمطالبة بمرتبة استثنائية إلى السلم 10 من تاريخ استيفاء الشرف وتماني رجعي مالي وإداري لكل المستوفين بشرط 15 سنة أدمية عامة منها 6 سنوات في السلم 9، ومرتبة استثنائية إلى السلم 10 ماثر رجعي مالي وإداري لكل المستوفين 10 سنوات في السلم 9، ومرتبة استثنائية إلى السلم 11 لكل من قضى 25 سنة من العمل.

كما طالب البيان أيضا، بمعاملة مبلوم الخروج من المراكز التربوية الجهوية ومراكز تكوين المعلمين والمحلمات بإجازة مهنية 3-4-5- ومرتبة جميع الخريجين إلى السلم 10 ماثر مالي وإداري، وإرجاع السنوات (المقصدة) لفوجي 93 و94 وللعقدين سواء بالامتحان المهني أو بالإختيار لسنة 2010، إضافة إلى مطالب أخرى، ضمنها حذف السلم التاسع من منظومة الأجور بقطاع التعليم.

وكانت التنسيقية، قد نظمت يوم فاتح مارس الجاري، تظاهرة احتجاجية أمام مقر وزارة التربية الوطنية بالرباط، عرفت تدخل القوات العمومية مما أسفر عن سقوط عشرات المصابين تساء ورجالا، حسب البيان دائما.

قررت «التنسيقية الوطنية لموظفي التعليم المرفقين في السلم التاسع والمترشحين من الفرقة» التصعيد في حركتها الاحتجاجية، بالإعلان عن خوضها إضرابات أسبوعية وطنية، خلال مارس الجاري وأبريل المقبل.

وبحسب بيان للتنسيقية بحمل رقم 22، فوصلت بيان اليوم بفسخة من «موقوف» أساتذة الزنزانة 9، كما سمون أنفسهم إضراباً وطنياً ابتداء من يومه الثلاثاء إلى غاية 12 مارس الجاري، وإضراباً ثانياً من يوم 20 مارس إلى 26 منه. وآخر من يوم 30 مارس إلى 5 أبريل المقبل، مع تنظيم وقفات احتجاجية أمام التلاميذ أو الاجتماعات يومي 8 و22 مارس، فضلاً عن «إنزال وطني» بالرباط يومي 2 و3 أبريل المقبل.

وتن المنخب الوطني للتنسيقية، قد أكد احتدام الجمعة الماضي، تم الاتفاق خلاله، على مرفق المظاهرة 26 أبريل جملة ونصليات، مع التأكيد بمحاولة «الزنزانة» وفرضه ضداً على إرادة الشغيلة المرفقة في السلم التاسع، ومرفق الفتاوى التي جاءت بها المادة 112، مع المطالبة

إقصاء الحراس العاميين من التعويضات

تحت إشراف المكتب الوطني للنقابة الوطنية لأطر الإدارة التربوية المنضوي تحت لواء الجامعة الوطنية للتعليم (الاتحاد المغربي للشغل)، انعقد بالمقر المركزي للاتحاد المغربي للشغل بالبيضاء يوم السبت الماضي، الاجتماع الأول للجنة التحضيرية للمؤتمر الأول لهذه الفئة بحضور ممثلي الجهات من أطر الإدارة التربوية بجميع الأسلاك (ابتدائي إعدادي ثانوي تاهيلي ونظائر وحراس عامون وممثلين عن شبكة مدارس كوم).

وبعد الإطلاع على مختلف التقارير الواردة من مختلف المناطق والوقوف على ضرورة إنجاح هذه المحطة التضاللية والتي تعتبر لبنة أساسية لدعم وتقوية الجامعة الوطنية للتعليم بالإضافة إلى انتظارات أطر الإدارة التربوية بجميع أسلاكها من خلال النظام الأساسي المرتقب مع إشراك حقيقي وفعلي لأطر الإدارة التربوية خلال جميع مراحل الإعداد، والوقوف على الخلل في حرمان الحراس العاميين والنظائر من التعويض الأخير الصادر بالجريدة الرسمية فإنه يطالب باستدراك هذا الإقصاء باعتبار الحراس العاميين والنظائر جزء لا يتجزأ من الطاقم الإداري للإدارة التربوية.

وبعد نقاش مستفيض واستحضار المرحلة الدقيقة وجسامة المهام الملقاة على عاتق أطر الإدارة التربوية فقد تقرر تشكيل لجنتين:

« لجنة المقرر التنظيمي »

« لجنة الملف المطلبي والتي أوكلت لها مهمة تجميع مساهمات الفروع والأقاليم والجهات والمناضلين فيما يخص مشروع الإطار الخاص بأطر الإدارة التربوية ».

رفض

عبرت الجامعة الوطنية لموظفي التعليم، المنضوية تحت لواء الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، عن رفضها لـ «تراجع وزارة التربية الوطنية عما التزمت به من تسوية نهائية لملف الدكاترة على دفعتين خلال سنة 2012». كما أعربت الجامعة، في بلاغ صدر عقب اجتماع المكتب الوطني للعصبة الوطنية للدكاترة العاملين بوزارة التربية الوطنية بالكاتب العام للجامعة الوطنية لموظفي التعليم يوم الخميس الأخير عن رفضها «للعرض الهزيل» الذي تقدمت به الوزارة بتخصيصها 240 منصبا للدفعة الأولى، لكونه «ليس مؤشرا على الحل المتفق عليه».



تلاميذ الأقسام التحضيرية يقاطعون الدراسة



الرباط
حليمة بوتمارت

إضافية في المدارس العليا الكلاسيكية للهندسة، التي تضم خيرة الطلبة الحاصلين على معدلات عليا. وأضافت أقوضاض أنهم دخلوا في مقاطعة الدراسة منذ الخميس الماضي، وبعد لقاء جدعها يوم الجمعة الأخير مع ديوان وزير التعليم العالي، الذي استقبل ممثلي الطلبة لامتنصاص غضبهم بعد وقفة احتجاجية نظموها أمام مقر الوزارة، والتي عرفت تدخلا لرجال القوات العمومية لتفريق المحتجين، مشيرة إلى أن مدير ديوان الوزير وعدهم بعقد لقاء معهم لتدراست ملفهم المطليبي في غضون الأسبوع الجاري. وأشارت أقوضاض إلى أن التلاميذ المقاطعين للدراسة في جميع مراكز الأقسام التحضيرية في المغرب سيستأنفون دراستهم بشكل مؤقت، في انتظار عقد اللقاء الذي وعدهم به مدير ديوان وزير التعليم العالي، مؤكدة أنه في حال تجاهل ملفهم سيواصلون احتجاجاتهم وسيقاطعون الدراسة من جديد.

قرر حوالي 250 تلميذا، يدرسون في مدارس الأقسام التحضيرية في مختلف المراكز الوطنية، مقاطعة الدراسة بعد القرار الصادر من طرف المسؤولين على القطاع، والمتعلق بتقليص عدد المقاعد الممنوحة لتلاميذ شعبة الفيزياء والهندسة، والذي أثار غضب هؤلاء، حسب بيان صادر عن تنسيقية التلاميذ، تتوفر «المساء» على نسخة منه، ونظموا وقفة احتجاجية أمس الاثنين داخل ثانوية مولاي يوسف في الرباط لاستنكار القرار، الذي اعتبروه «محجفا» في حقهم. وقالت هدى أقوضاض، عن تنسيقية تلاميذ الأقسام التحضيرية في الرباط، إن جميع طلبة شعبة الفيزياء قاطعوا دراستهم احتجاجا على قرار يقضي بتقليص عدد المقاعد الممنوحة لهم ويطلبون بتخصيص مقاعد

الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين بين اللامركزية واللامركزية

حسن كياس (x)

والثمن كان تقليص التفاوتات والتوزيع المتكافئ للموارد
مضموها بمقتضى الفصل 142 من دستور 01 يوليوز 2011.
فإن تقريب الإدارة من المواطنين كمبدأ تديري وحقوقى، سيتم
الإجهاز عليه بفعل التعداد السكاني وتوسعة الرقعة الأرضية
لبعض الجهات وبالرجوع إلى مشروع التقسيم الجهوي الذي
أقرته دراسة اللجنة الاستشارية الجهوية، يلاحظ أن جهة فاس
مكناس على سبيل المثال تشتمل العمالات والأقاليم التالية :
فاس، مكناس، بولمان، الحاجب، إفران، مولاي يعقوب، صفرو،
تاويزات، وأن جهة الدار البيضاء، سطات تتضمن أيضا لماني
عمالات وأقاليم وهي الدار البيضاء، الحسنية، بنسليمان، برشيد،
الجديدة، مديونة، النواصر، سطات، الأمر الذي يستوجب الخضوع
إلى البراري تعالى بأن يكون في مدد وعون مدير أكاديمي مسؤول

عن رقعة جغرافية يصل تعدد سكانها إلى 6 ملايين نسمة،
والشجارب الغربية، تمنا بتعاجز لتصرف هذا الإشكال
سواء بالنسبة لقطاع التربية الوطنية أو الأمن الوطني أو
العرك الملكي أو قطاع الصحة، ففي النظام الفرنسي، لا تتوفر
الأكاديميات الجهوية على استقلال إداري ومالي، لكنها تتوفر
على هامش من التصرف بجلى في تمكين الأكاديميات من أداء
اجور الموظفين التابعين لها من الميزانية المحولة لها، كما أن
كل جهة لها أكاديمية تشغل في ترابها مع بعض الاستثناءات،
نذكر منها وجود ثلاث أكاديميات تابعة لجهة واحدة كما هو
الحال بجهة Ile de France تتضمن ثلاث أكاديميات Créteil
Paris - Versailles. وأن جهة Bourgogne تضم أكاديميتين
Dijon و Maçon و جهة Cotes . Alpes . Provence تضم
هي الأخرى أكاديميتين : Aix Marseille و Nice .

بعد هذه الإطلالة على النظام الفرنسي، الذي تعتبره مرجعا
لأبنايتنا التديرية والقانونية، يسوغ لنا أن نطالع عن خارطة
العريق الجهوية، التي سيعتمدها صناع القرار التربوي بعد
التنزيل الإجمالي لمشروع الجهوية المتقدمة، وكيف يمكن تحويل
النيابات الإقليمية من وضعية اللامركزية الإدارية إلى وضعية
الخضوع الفعلي للأكاديميات بمقتضى القانون 07.00، فالنواب
الإقليميون يعيّنون بقرار و يعملون تحت إمرة الوزير في إطار
سلطة رئاسية، وفي ذات الوقت يخضعون ظاهريا لمديري
الأكاديميات، وهذا الإشكال القانوني يستدعي وقفة تأملية هادئة
لتحديد المسؤوليات في زمن ارتباط فيه المسؤولية بالحسنة.
وقد تقدم، بجدو بنا أن نثير علاقة نواب الوزارة بهذه الأخيرة
ومديري الأكاديميات، التي يتقاطع فيها البعد السياسي
بالبعد القانوني، فمن الزاوية السياسية يتكلم الوزير ونوابه
ومديرو الأكاديميات مقاصب سياسية، كل حسب موقعه ودرجة
مسؤوليته، أما من الزاوية القانونية، فإن نواب الوزارة يعملون
في إطار اللامركزية الإدارية تحت السلطة الرئاسية الفعلية
للوزير، من جهة وتحت إمرة مديري الأكاديميات من جهة أخرى،

تتجرج هذه المحاولة الاقتراحية في سياق البحث عن البات
التنزيل الفعلي للامركزية التربوية في مجال التربية والتكوين،
الذي يحتل بمكانة خاصة لدى صانعي القرار التربوي، ويعدون
الخص في مقومات العملية التعليمية والتدبيرية التي تناولها
المهتمون بالشرح والتفصيل، فإننا سنخصص هذه المساهمة
لماطة اللام من واقع الجهوية التربوية في ارتباطها باللامركزية
واللامركزية.

يجمع عامة الفقه الإداري على أن اللامركزية الإدارية
التربوية والمرقبة في أبسط معانيها، هي تحويل اختصاصات
وصلاحيات من المركز إلى هيئات محلية أو مصلحة، متمتعة
بالشخصية المعنوية، لتباشرها تحت السلطة الوضائية المركزية،
وهذا النمط يختلف عن اللامركزية الإدارية، الذي يعتبر صورة
من صور المركزية لنقل بعض السلط من الجهاز المركزي إلى
وحدات إدارية محلية تحت غطاء السلطة الرئاسية، التي لها
حق تعديل القرارات وإلغائها في إطار المراقبة الفعلية والمواكبة
و البعثة، وهذا الأمر يختلف عن الأكاديميات لكونها مؤسسات
عمومية، مؤطرة بالقانون 07.00 وما تلاه من مراسيم وقرارات
تطبيقية. وبما أن الأخيرة تتمتع باستقلال إداري ومالي ونقني،
فإن واقع الحال يشي بأن تجربة الأكاديميات رغم مرور خمس
عشرة سنة على إحداثها كمصالح خارجية وعشر سنوات على
منحها للشخصية المعنوية، ما زالت لم ترق بعد إلى المؤسسة
العمومية الحقيقية رغم ما تم إنجازه من مشاريع وما تم تحقيقه
من إنجازات.

فيخصوص الاستقلال الإداري للأكاديميات، لا يمكن الحديث عن
استقلال مطلق عن السلطة الحكومية المكلفة بالتربية الوطنية، إذ
يبقى الرقابة في إطار الوضائية الإدارية المركزية، بشرط مسطريا
لتفسير هذا المرقع العام، دون أن تخضع لسلطتها الرئاسية كما
هو الحال في نظام المركزية.

أما عن الاستقلال المالي، فإن الأكاديميات لا تتوفر على
موارد ذاتية ومجموع ميزانياتها هو عبارة عن إمدادات الدولة
التي تصل إلى 100%، وهذا ما يجعل الأكاديميات مكتوفة الأيدي
ولا عاص لها من تنفيذ إصلاات المركز بقضيتها وقضيتها.
الأمر الثاني الذي يستوجب وقفة تأمل يتعلق بانعكاسات
مشروع التقسيم الترابي الجهوي الجديد على واقع الأكاديميات
التي ستقلص عددها من 16 إلى 12 أكاديمية، ففي هذا الإطار
يجمع أغلب الفقه الإداري، على أن أي تقسيم مهما كانت التفاعلات
التي تحدثه، لا يمكن أن يفي بالمطلوب، ذلك أن اعتماد أي
معيار لتقسيم متناغم ومتكامل، يبقى صعب المفال في أي بلد
يضم بالحدود الثقافي واللغوي ويتنوع في المؤهلات الطبيعية
والجيوستراتيجية، فإذا قمنا بإطلالة على مساحة كل جهة من
الجهات الأثنى عشرة المقترحة وكذا لرواتها وسكانتها، فإننا
سنكون أمام جهات غنية و جهات فقيرة، لا يمكن هذه الأخيرة من
التكافل الاقتصادي إلا عبر الاستفادة من دعم دولتي، من خلال
عائدات الصندوق التاشيلي الاجتماعي أو صندوق التضامن
بين الجهات، اللذين يحتاجان إلى استصدار قانون تنظيمي
يؤطرهما.

الأمر الذي يجعل العلاقة من الناحية الواقعية تبدو في غالب الأحيان غير عادية في العديد من الجهات، مما يستدعي تقوية دور النيابات الإقليمية وتحتيد المهام المخولة اليها وعلاقتها بالإدارة المركزية.

في سياق هذا الجدل القانوني، فلا اجتهاد مع ورود النص، خصوصا إذا كان في مرتبة قانون مصادق عليه من طرف البرلمان بغرفتيه، الذي أكد على خضوع النيابات للأكاديميات بمقتضى المادة 12 من القانون 07.00، والخضوع معناه أن تعمل النيابات تحت إشراف الأكاديميات وتستقل هذه الأخيرة تحت المراقبة الوصائية للسلطة الحكومية المكلفة بالتربية والتكوين، تكون اللامركزية الإدارية لا يخدم دائما اللامركزية، وهو الرهان الذي تسعى السلطات العمومية إلى القطع معه في إطار الجهوية المتقدمة.

واللدليل على ما سبق بيانه، أسوق جواب عبد الله ساعف الوزير الأسبق أثناء مناقشة مشروع القانون 07.00 على ملاحظات نواب الأمة في البرلمان يومي 10 و 11 مارس 2000، إذ يقول بالحرف «وعن علاقات النيابات بالأكاديميات الجهوية، فإن النيابات ستدخل في نفوذ الأكاديميات، وأن المشروع يتطابق مع روح الميثاق الذي أكد على احتواء الأكاديميات للنيابات وأن ذلك لا يعني سلبها جميع الصلاحيات، إذ ستحدث مراسيم وقرارات تجعل النيابة تعمل تحت غطاء الأكاديمية».

على مقتضى هذا المسعى الذي يروم التهوؤ بالجهوية التربوية في سياق لامركزية حقيقية، يحق لنا أن نساءل عن نوع العلاقة التي سوف تربط المبنات التربوية الجهوية والإقليمية والمحلية بالمجالس المنتخبة وباقي القطاعات الحكومية اللامركزية؟ وماهي الصلاحيات التي ستحول للمؤسسات التربوية لتدير شؤونها بالفعالية والسرعة اللازمين؟ ثم ماذا عن المراقبة التربوية والإدارية في ظل هذه المستجدات التي يعرفها المشهد التربوي؟ إنها أسئلة في حاجة إلى معالجة لربح رهان اللامركزية المنشودة.

(X) باحث وممارس في مجال الموارد البشرية

افتتاحية

الربيع السياسي

■ توقيق بوعشرين ■

امضى المفكر المغربي الراحل، محمد عابد الجادري، نحو ربع قرن يحفر في العقل العربي ويشخص أراضيه، ثم انتهى إلى القول إن العقل السياسي العربي، وفيه المغربي، يتألف من ثلاثة أعطاب كبرى وهي: القبيلة والتعصب للعقيدة والغنيمة، ودعاء في ختام أبحاثه العلمية القيمة، إلى تحويل القبيلة إلى حزب سياسي، والعقيدة إلى رأي في الدين، والغنيمة إلى اقتصاد إنتاج عوض أن تكون ريعا يفسد المال والاقتصاد على السواء.

لقد ضمد الرأي العام الأسبوع الماضي عندما اطلع على لائحة تريمات النقل، وكيف أن سياسيين وعسكريين وفنانين ورياضيين ووزراء وموظفين سامين في الدولة ومخبرين ورجال ونساء أعمال لا ينقصهم مال ولا نعيم، ومع ذلك وجدوا طريقا إلى الربيع وإلى ملايين تذهب كل شهر إلى حساباتهم بدون جهد ولا عمل ولا قيمة مضافة، وسيضمد الرأي العام أكثر عندما تنشر لائحة المستفيدين من مقالع الرمال، الذين يحصلون على الملايين كل يوم، كاشن، دون حساب ولا رقيب...

من أين أتى نظام الربيع هذا؟ وأي دور يلعبه في نظام الحفاظ على السلطة؟ وما هي شروط الدخول والخروج من نعيم هذا الربيع؟ وما هي تطلقاته السياسية والاقتصادية؟ ومن يدفع فاتورة هذا الربيع؟

نظام الربيع هذا قديم قدم السلطة في التاريخ، فالفرق بين الأمم والدول والمجتمعات أن الديمقراطية الحديثة منها قضى على قلاع كثيرة من الربيع وطرده من ساحة السياسة، وحجم نفوذه في الساحة الاقتصادية بدعوى عدالة توزيع الثروة والسلطة، وربط الربيع بالعمل، والمكافأة بالاستحقاقات، والمواطنة بإداء الضريبة وتقاسم الأعباء. أما الدول غير الديمقراطية فقد تعايشت مع هذا الربيع، ووظفت أثره في لعبة الحفاظ على أكبر قسط من السلطة، فأصبح الربيع مكافأة على الولاء، والامتياز عنوان القرب والتفريب، والأعطيات دليلا على أن الحاكم بخفي وبفقر، في أوربا، كان الملوك يبيعون حق الولوج إلى الوظيفة العمومية، وكانت الكتافس تباع صكوك الغفران في الآخرة بعدما انتهت من مص دماء المؤمنين في الدنيا.

الربيع واحد من الثمرات القاسدة للسلطوية وغدايب العدالة ودولة المواطنة، ولهذا فإن القضاء على الربيع والامتيازات رهين بالتحول الديمقراطي العميق للسلطة والليات تدبير الحكم.

افتتاحية

خطوة مهمة في وفاء
المغرب بالتزاماته الحقوقية

صادق مجلس الحكومة الخميس الماضي على مشروع قانون يتعلق بالموافقة على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، التي كان المغرب قد وقعتها لكنه لم يصادق عليها لتكون ملزمة. وتؤكد الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري التي صادق مجلس الحكومة على مشروع قانون يصادق عليها على حق كل شخصية في معرفة الحقيقة بشأن ظروف الاختفاء القسري ومعرفة مصير الشخص المختفي فضلا عن حقه في حرية جمع واستلام ونشر معلومات التحقيق هذه بغاية.

ويقتصد بالاختفاء القسري حسب هذه الاتفاقية التي اعتمدها الأمم المتحدة في دجنبر سنة 2006 الاعتقال أو الاحتجاز أو الاختطاف أو أي شكل من أشكال الحرمان من الحرية يتم على أيدي موظفي الدولة أو أشخاص أو مجموعات من الأفراد يتصرفون بإذن أو دعم من الدولة أو بموافقتها وبقصد رفض الاعتراف بجرمان الشخص من حريته أو إخفاء مصير الشخص المختفي أو مكان وجوده مما يعرّضه من حماية القانون. وإذا كانت كل الأموات الحقوقية قد وضعت مصادقة الحكومة على اتفاقية الاختفاء القسري بأنها خطوة مهمة في طريق وفاء المغرب بالتزاماته الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان وتسهيل للظلمات المروعة الحقوقية المغربية وضحايا الاختفاء القسري، فإنها تأتي في إطار توجهات الدستور الجديد، الذي جرم الاختفاء القسري في الفصل 23، الذي يقول «لا يجوز إلقاء القبض على أي شخص أو اعتقاله أو مقايضته أو إدانته، إلا في الحالات ومطبقا للإجراءات التي ينص عليها القانون». الاعتقال القسري أو السري والاختفاء القسري من أخطر الجرائم، وتعرض عقربيا لأقصى العقوبات.

وتجريم الاختفاء القسري في الدستور الجديد يترجم أحد أسس الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري الواردة في ديباجة الاتفاقية المذكورة وذلك انطلاقا من إدراكها لشدّة خطورة الاختفاء القسري الذي يشكل جريمة ويشكل في ظروف معينة يحددها القانون الدولي جريمة ضد الإنسانية.

ومن هنا، فإن مصادقة المغرب على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري يأتي استجابة لمطالب المغرب الحقوقي حيث كانت مجموعة من المنظمات الحقوقية المغربية قد خاضت عدة حملات حقوقية على جميع الواجهات لمواجهة استمرار سياسة الاختفاء القسري والتعذيب في مراكز الاعتقال السري، الذي تلبس مع تعثر تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة التي صادق عليها الملك منذ 2005. هكذا مارست ضغطا قويا على الدولة لإيجاد الضحايا القاتولة والبيروقراطية والتشريعية لتجلب لكرار ما جرى في الماضي.

وكان مثلي الأكرام لحقوق الإنسان، التي كان يرأسه مصطفى الرميد وزير العدل والحريات الحالي، قد بحث قبل مجيء حكومة بلكيران التي يشكل حزب العدالة والتنمية مذهبها القسري. وبرسالة إلى كل من وزير الداخلية والعدل والمدير العام للأمن الوطني يسألهم فيها عن مصير معتقلين. ومطالب المنتدي حينها في نفس الرسالة بفتح تحقيق في الظروف التي تم فيها اختفائهما مع تحديد المسؤولين عن ذلك ومعالجتهم طبقا للقانون، مأسفا على ضرورة وضع حد لكل التجاوزات التي تمس بحقوق الإنسان. كما أن الرميد قد سبق وصرح لأحد

اليوميات البيضاوية بأن «الاختلافات لم تتوقف بالمغرب في يوم من الأيام، بل ظلت مستمرة منذ سنوات، إنها بوليتيكا في التي تخف أحيانا وتنفذ أحيانا أخرى». وحمل مسؤولية استمرار هذه الانتهاكات التي تتقاطع مع توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة إلى المسؤولين والإدارة السياسية التي من واجبها الحفاظ على سلامة وأمن المواطنين، حسب الرميد دائما. لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري واعتبر أن الاختلاف بعد من الأخطاء الجسيمة لحقوق الإنسان، وأنها ممارسة إجرامية لا تقبل دولة الحق والعدالة على حد تعبير الرميد. فوال

التمسور الجديد ومصادقة الحكومة الجديدة على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري سيحد من هذه الممارسات المشينة التي لا تزال المغرب يؤدي شئها...

افتتاحية

جيوب المقاومة

منحت التجربة السياسية الجديدة في المغرب لرئيس الحكومة ووزرائه سلطات مهمة خولها فهم الدستور الجديد، جعلت الحكومة تتارس صلاحياتها دون تدخل من أي جهة كانت، فكل ما تقرره هذه الحكومة نطبقه، حتى لو كانت له في بعض الأحيان تبعات خطيرة.

فعندما قرر بنكيران أن يصلي صلاة الاستسقاء، منعه ويعيدا من الجماعة صلاها أوحده ولا أحد اعترض، وعندما قرر عدم الانتقال إلى السكن الوطني كما تقتضي الأعراف، كان له ما أراد، مع ما يشكل ذلك من أعباء أمنية ومالية على الدولة، وحتى عندما نزل في جنح الظلام إلى حيث كان يعصم حائط الشهداءات، ومنهم بطاقة زيارته، لا أحد فتح فيه ليقول لبنكيران إن ما فعلته لا معنى له.

وحين أصدر رئيس الحكومة تطبيقاته للقوات العمومية بحسب مقتضى تازة تم تطبيق تعليماته دون نقاش بل وحتى رجال التعليم وموظفو الجماعات المحلية لم يسلموا من سيوط بنكيران، الذي سيط على جلوتهم، ومع ذلك الكل امتثل لأوامر السيد رئيس الحكومة.

وحين قرر عزيز الرباح استعمال سيارة الكونغو للتنقل إلى رئاسة الحكومة، أو استعمال الفطار للتنقل نحو مقر سكنه في القنيطرة اعتبر الكل أن ذلك شغل يخص الرباح وحده، وبين قررت بسمية الجعاري السفر إلى أمريكا في الدرجة الاقتصادية بدعوى الحفاظ على المال العام، قال موظفو وزارتها أمين ونفذوا ونهينا.

وبحين أصدر الحسن الداوي أوامره لحراس ووزرائه وقوات الأمن المراقبة هناك لسلخ مرافقين جازوا طلبا في التحصيل العائلي والمهني، لم يمنعه أحد، ولم يقل له إن ما فعلته عار عليك، مع أن هؤلاء التلاميذ كان مهم الوحيد هو الاستقناع إلى شكاوهم، وثبية وغيتهم في ولوج مدارس عليا هم أحق بها.

وعندما سافر بنكيران إلى منتدى دافوس ووزع من هناك تصريحات جزافية لكل من التقاه بما فيها الصحافة الإسرائيلية لا أحد عاتبه، وحتى عندما أثار سخرية كثير ممن حضروا إلى دافوس حين، قال، إنه لن يجالس شخصا

يشرب الخمر موت تصريحاته دون لوم من أحد، وكيل تلومه وهو رئيس حكومة يصلحيات واسعة. وعندما ش نكتة العامضة هنا وهناك، ضحك منها من ضحك، وبكى عليها من بكى، لكن لا أحد قال له كفى فقد صدعت رؤوس المغاربة وبزده النكت التي لا معنى لها، بل اعتبروه مسؤولا سياسيا من حق أن يلقي النكت كما يشاء ووقتما يشاء السنة قهر الذين انتخبناه.

وعندما قال المحللين من حملة الشهادات العليا، ارجعوا لكم عن رئيس حكومة آخر ليوظفكم لم يراجع أحد في تصريحاته، بل أقر حنق له شباب العدالة والتوعية وكذا لم يقل شيئا يستحق أن يتفحص ضده كل شباب المغرب بل وحتى عندما أصدر لائحة التارضية حول لكريمات، رغم ما تصله عن نكت جامضة، لم يعترض أحد، بل ولم يتم منع نشرها لأن تلك يدخل في صميم صلاحيات رئيس الحكومة، وحدها الصحافة الوطنية عرت عن أرائها سرا، بتأييد بنكيران وصحبه، أو بحارضة قراره هذا وبالحة والبرهان.

وعندما طلب مصطفى الرميد وزير العدل والحريات إطلاق سراح شيوخ السلفية الجهادية موقوف من لم بقي تاية مراجعات، صدر العفو عنهم وبجروا إلى الحياة العامة، بل إن الرميد استقبلهم في حفل عشاء حضر المسؤول الحكومي، ومع ذلك لا أحد اعترض.

فأين هي جيوب المقاومة في كل هذا، اليس حنقا المديث عن شيء، ليس له وجود، أم أنه حين نقول إن المرفيع بدون قانون مالية، وأنه يعيش حالة جنافه متقدم ستكون له عواقب وخيمة على المستقبل بسبب تزايد أعداد المهاجرين وتكاليف البناء العشوائي وغلاء المعيشة، يعتبر ذلك جيبا من جيوب المقاومة.

ألم يسرع الرميد مسطرة تنفيذ كثير من الأحكام وفيها ملغيات كان من موكلا فيها، من قبيل الحكم القريب على جريمة "التنار المغربية"، فأين هي جيوب المقاومة التي تحدث عنها رئيس الحكومة.

إذا كان يعتبر بنكيران أن انتقادات الصحافة جيب من جيوب المقاومة، فإنه بذلك قد دخل عالما سوراليا لا وجود له إلا في مخيلته، أما إذا كان مؤمنا بنظرية المؤامرة هذه، فما عليه وهو رئيس الحكومة إلا أن يكشف لنا عن مله الجيوب، أما إطلاق الكلام على عراضه، فإنه يضر أولا بصورة رئيس الحكومة، قبل أن يضر بصورة الدولة التي وضعت قطيعة إستمولوجية مع الماضي، وفيه كثير من جيوب المقاومة التي كان إحداها حزب العدالة والتنمية نفسه.

ماذا بعد الكشف عن الربيع؟

مع الثالث

أثار الكشف عن لائحة مفاوضات النقل بين المدن جدلاً كبيراً في الأوساط الإعلامية والسياسية، ووضع ثقافة الربيع في صلب النقاش العمومي، وأثيرت مواقف متباينة حول قرار نشر هذه اللائحة، والظلمات التي تحركه وما إذا كان الأمر يتعلق بحرية الربيع أو بحسب إعلامي وسياسي.

ومع أن النقاش حول هذا الموضوع يجمع ملاحظات يبقى نقاشاً صحياً، إلا أنه يحتاج إلى أن يوضع في سياقه الطبيعي، بما هو سياق وجود تجربة تشق طريقها بنجاح نحو تحقيق الإصلاح السياسي والقلم مع الفساد وثقافة الربيع باعتبارها الصورة الأبرز في هذه الثقافة.

يمكن أن ترصد خمس مؤشرات تؤكد اندراج هذا القرار في هذا السياق:

- المعارضة الهاتفية التي خص بها جلالة الملك رئيس الحكومة والتي ركزت على تنزيل الدستور، وعدم الاستجابة لأي مسعى يروم خلاف ذلك ولو كان ذلك من الديوان الملكي. وهو مؤشر يعكس وجود إرادة عليا للتأويل الديمقراطي للدستور وتطبيق القانون ودعم القرارات الشجاعة التي تتخذها الحكومة لتقلم مع كل صور الفساد، والمساندة الكاملة للتجربة الحكومية.

- حديث رئيس الحكومة على أن نشر لائحة المفاوضات إنما تم بموافقته، ولم يكن قراراً انفرادياً قام به قطاع ودياري، وهو ما يعني اندراج القرار ضمن سياسة حكومية تتوجه أساساً إلى محاربة الفساد والتقلم مع الربيع باعتبارها أحد صوره البارزة.

- التصريحات التي صدرت عن بعض قيادات المعارضة والتي لمفتت القرار، ومن ذلك تصريحات كل من حسن طارق ومحمد المياضي. وهذا يمثل إشارة واضحة على المصادقة السياسية المطلوبة في المعارضة لاسيما بعد المكان المتميز الذي منحها إياه الدستور الجديد.

- تأكيد رئيس الحكومة أن هذا القرار لن يكون القرار الأول والأخير، بل ستتبعه قرارات أخرى مثيلة في قطاعات أخرى، وفي ذلك إشارة إلى وجود إرادة سياسية قوية لإخراج البلاد من ثقافة الربيع ومخالفاتها السيئة على الاقتصاد الوطني وعلى التوازن الاجتماعي، وإنهاء لثقافة الطابوهات التي ظلت تجرّم على هذا الموضوع وغيره مستويات طويلة.

- التأييد الشعبي وحجم الاحتجاج الذي تم به استقبال هذا القرار، والنقاش العمومي الذي أثير حوله، وهو ما يؤشر على وجود مساندة شعبية لخطوة إصلاحية جريئة تكون وقعها مؤثراً على المجتمع.

هذه المؤشرات الخمسة التي تعبر عن وجود جو داعم لمثل هذه القرارات الشجاعة، تفرض ألا يتوقف الأمر عند حدود الخطوة الإعلامية، وأن يتوجه إلى تنزيل خطوات المشروع الإصلاحي في هذا القطاع، في احترام تام لقيم المساواة والعدالة والإنصاف التي نص عليها الدستور.

بلال القليدي



Bulletin de Presse

Mardi 6 mars 2012

Numéro : 4249

Titres	Page
• L'alphabétisation progresse de 13%	1
• Lutte contre l'échec scolaire	6
• Editoriaux	9

Lutte contre l'analphabétisme

L'alphabétisation progresse de 13 %

Les programmes d'alphabétisation déployés au Maroc concernent annuellement un nombre de bénéficiaires qui est passé de 286.000 en 2002-2003 à plus de 702.000 en 2010-2011. En huit années, ces différents programmes ont bénéficié à 5 millions d'individus.

Le taux d'analphabétisme au Maroc est estimé aujourd'hui à 30% de la population âgée de plus de 10 ans selon une note de synthèse réalisée par le ministère de l'Éducation nationale. Ce résultat a été obtenu grâce aux différents programmes d'alphabétisation menés de près par la Direction de lutte contre l'analphabétisme. En effet, il y a trente ans ce taux a été évalué de 65% puis de 55% en 1994 et de 43% en 2004 lors du dernier recensement général de la population et de l'habitat. Par ailleurs, la proportion d'analphabètes connaît des disparités importantes en termes de tranches d'âge, du genre, du milieu de résidence et d'activités professionnelles. En effet, selon la même enquête, le taux d'analphabétisme au sein de la population féminine atteint 46% en moyenne, et s'élève à 64% dans le milieu rural.

Des associations très actives

Afin de donner un élan plus important aux programmes d'alphabétisation, le Maroc a adopté depuis 2004, une Stratégie nationale d'alphabétisation qui s'articule autour de dix axes à savoir, le système d'information, le partenariat, le parrainage, les curricula,

la formation des intervenants, la coopération internationale, la mobilisation et la communication, le suivi, le contrôle et l'évaluation et le développement social intégré. Conformément à ces axes, quatre programmes d'alphabétisation diversifiés ont été mis en place. Il s'agit en premier lieu d'un programme général annuel réalisé

dans les structures d'accueil du ministère de l'Éducation nationale. Il est destiné à l'ensemble des analphabètes âgés de plus de 15 ans.

Il y a ensuite le programme des opérateurs publics qui est un programme réalisé en collaboration avec les opérateurs publics au profit de leurs personnels ou des populations analphabètes bénéficiant de leurs services. Le programme des entreprises destiné, quant à lui, aux salariés et enfin le programme

des associations réalisé dans le cadre d'un partenariat avec les organisations non gouvernementales (ONG). S'agissant de la répartition des bénéficiaires des programmes d'alphabétisation par types d'opérateurs, en 2010-2011, il y a lieu de souligner l'action active des différentes associations et ONG qui participent à hauteur de 48,4% du total des bénéficiaires. Les opérateurs publics assurent la couverture de 44,3% d'entre eux. Inversement sur la même période, le programme des

En 2010-2011, les ONG ont participé à hauteur de 48,4% du total des bénéficiaires des programmes d'alphabétisation.

entreprises a pu toucher un faible effectif (1,7%) représentant 0,24% des bénéficiaires, et ce, dans la continuité d'une tendance observée depuis plusieurs années.

5 millions de bénéficiaires

En termes de chiffres, les programmes d'alphabétisation déployés au Maroc concernent annuellement un nombre de bé-

néficiaires passant de 286.000 en 2002-2003 à plus de 702.000 au titre de l'an 2010-2011, totalisant ainsi plus de 5 millions de bénéficiaires sur les 8 dernières années. En plus des réalisations quantitatives, une attention particulière a été accordée à l'amélioration de la qualité de l'intervention et à la diversification des approches pour toucher un maximum du public cible. Il s'agit de l'instauration de dispositifs d'évaluation des apprentissages et de certification des compétences acquises, la diversification des mécanismes de suivi et d'évaluation, l'amélioration du professionnalisme dans la réalisation des programmes, etc. Selon la Direction de lutte contre l'analphabétisme relevant du mi-

ministère de l'Éducation nationale, les efforts quantitatifs pour éradiquer l'analphabétisme devront être intensifiés au cours des prochaines années. Pour cela, il sera nécessaire d'impliquer davantage tous les acteurs concernés, qu'ils soient publics ou privés en élargissant le champ d'interventions et en améliorant la qualité des intervenants.

Il en va tant de la compétitivité du Maroc, de son développement économique que de celui de ses entreprises qui ont à faire face à un environnement de plus en plus concurrentiel dans lequel l'alphabétisation des employés peut constituer un véritable levier pour leur développement et celui de leurs salariés. ■

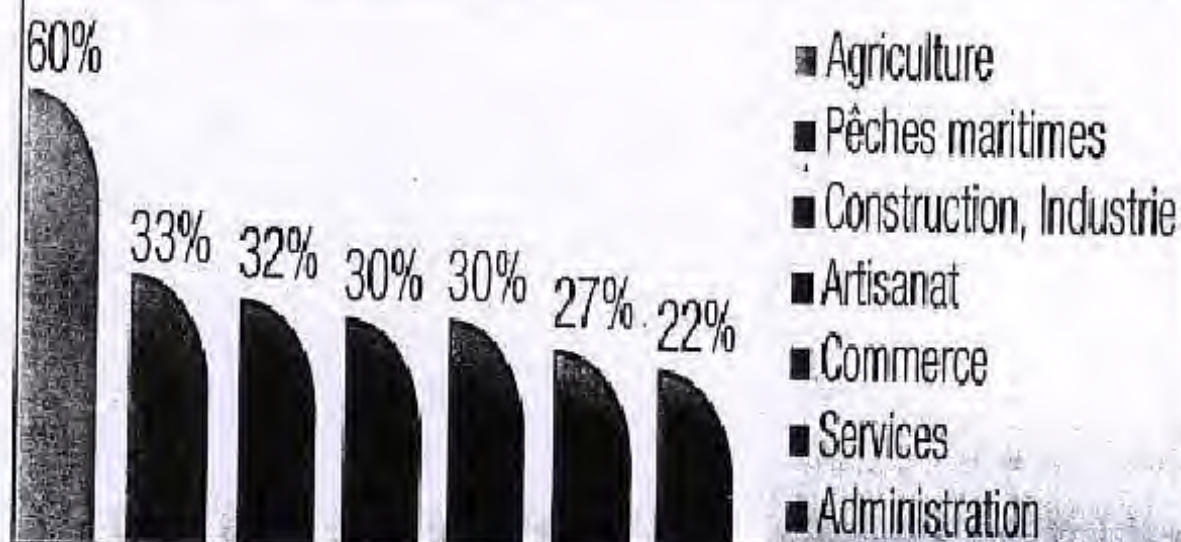
Hajjar El Haïti

QU'EST-CE QUE L'ALPHABÉTISATION ?

Selon une note de présentation sur les mesures des apprentissages des bénéficiaires des Programmes d'alphabétisation du ministère de l'Éducation nationale, l'alphabétisation est considérée comme : « La capacité d'identifier, comprendre, interpréter, créer, communiquer et calculer en utili-

sant les supports écrits/imprimés associés à des contextes variés. L'alphabétisme implique un continuum d'apprentissages permettant à l'individu de réaliser ses objectifs, de développer son savoir, son potentiel et de participer pleinement dans sa commune et dans la société en général. »

Taux d'analphabétisation de la population active de plus de 15 ans par secteur d'activité



Source : Ministère de l'Éducation nationale

Agadir : langue amazighe**Promotion, bilan et amélioration**

L'AREF (Académie Régionale de l'Éducation et de la Formation) de Souss Massa Draa ne cesse d'œuvrer pour la promotion de la langue amazighe. En effet, elle a organisé des rencontres régionales, nationales voire internationales.

La dernière en date, tenue le 29 février et le 1er mars derniers, a été organisée en partenariat avec l'IRCAM (Institut Royal de la Culture Amazighe), la Faculté des Lettres et de Sciences Humaines et

l'ENCG d'Agadir. Le thème choisi "Enseignement de l'amazighe : bilan et amélioration" vient à point nommé en égard à la triste conjoncture que connaît actuellement la langue et les cultures amazighes. Certes, depuis 2003, date de l'introduction de la langue amazighe dans le système scolaire marocain, plusieurs acquis ont été enregistrés, dont notamment l'obligation d'apprendre l'amazighe par tous les Marocains, la généralisation dudit enseignement tant horizontalement que verticalement, la standardisation de la langue et l'adoption irrévocable du caractère ancestral du tifinaghe.

Toutefois, surtout depuis la rentrée 2007/2008, une mise en veilleuse (préméditée, dit-on ?) a été constatée par plus d'un. Il est vrai que beaucoup de responsables, autant ceux des services internes qu'externes du MEN, ont été pour quelque chose dans cette affaire.

Cependant, il n'est pas exclu d'incriminer au même titre le MCA (Mouvement Culturel Amazighe). Les premiers profitaient du manque de rigueur qui caractérisait les textes de loi régissant la

chose amazighe, les seconds attendaient, les mains liées, qu'un miracle se produise au lieu de, comme à l'accoutumée, user des moyens de pression dont ils disposent pour au moins préserver les acquis de 2003.

Or, aujourd'hui, avec le nouveau statut de la langue officielle conféré par la plus haute instance judiciaire du pays, d'aucuns n'oseraient avancer des prétextes quant à l'application des textes. Et, c'est dans ce contexte nouveau que l'AREF de SMD a tenu d'organiser sa rencontre régionale à laquelle elle a convié les neuf délégations de la région pour présenter leur bilan, plusieurs associations professionnelles et de la société civile ainsi que des spécialistes de l'enseignement de la langue pour proposer, sous forme de recommandations, des

solutions à cette régression qu'a connue l'enseignement de l'amazighe et des pistes susceptibles d'envisager son amélioration. Deux journées donc de réflexion et de débat ont secrété une série de recommandations dont notamment :

- User de toute la rigueur nécessaire pour assurer le respect et la mise en application des cadres de référence (la constitution, les arrêtés, ministériels, les notes émanant des services internes et externes du MEN, ...)
- Veiller à l'épuration des curricula et des programmes scolaires de ce qui entache les valeurs universelles de la culture et de la civilisation amazighes (falsification de données historiques, actes discriminatoires dans les choix pédagogiques et thématiques des manuels scolaires, etc.)

- Réhabiliter le patrimoine et la symbolique amazighes en donnant aux écoles les noms de certaines figures emblématiques et de certains événements historiques.

- Adopter le tifinaghe pour la transcription des noms de toutes les institutions relevant du MEN.

- Instaurer l'évaluation des apprentissages amazighe tant au niveau du contrôle continu qu'au niveau des examens certificatifs, à l'instar des autres matières enseignées.

- Arrêter un échéancier précis quant à la généralisation de l'enseignement de la langue amazighe et ce dans tous les cycles et les niveaux scolaires

- Faire à ce que la langue amazighe passe du statut de langue enseignée à celui de langue d'enseignement. Ce qui présuppose la promotion de la recherche scientifique et la mise en place de ressources humaines et matérielles appropriées, étant entendu qu'un vivier non négligeable est disponible parmi les diplômés des filières et des masters amazighes.

Ce ne sont là que quelques unes des recommandations, celles qui concernent le volet stratégique. D'autres ont été retenues, elles relèvent du domaine didactico-pédagogique et organisationnel.

L'ensemble sera destiné, sous forme de rapport de synthèse aux autorités éducatives compétentes. Les participants à cette rencontre parmi la société civile, quant à eux, ont décidé de forger une autre mouture desdites recommandations destinées directement à l'opinion publique.

Lahcen NACHEF
Lnachef@yahoo.fr

L'UMT au secours des étudiants tabassés

RABAT

Les forces de l'ordre ont réprimé avec « violence » la manifestation des étudiants des classes préparatoires aux grandes écoles d'ingénieurs, la semaine dernière devant la tutelle. L'UMT s'emmêle et exige l'ouverture d'une enquête transparente et la poursuite des responsables de cette « agression ».

KHADJA SKALEL

Le Chef du gouvernement, Abdelilah Benkirane, met à exécution ses menaces. La semaine dernière, les forces de l'ordre ont réprimé la manifestation pacifique des étudiants des classes préparatoires aux grandes écoles d'ingénieurs du lycée Moulay Youssef, filière PSI (Physique-sciences de l'ingénieur), qui protestaient devant le ministère de l'Éducation nationale et de l'Enseignement supérieur contre ce qu'ils qualifient de « discrimination ». Tout a commencé après la publication de la note d'information sur le concours national commun d'admission aux grandes écoles d'ingénieurs (CNC) marocaines ou étrangères. « Nous étions surpris de voir que le nombre de places accordées à notre filière dans les grandes écoles d'ingénieurs comme l'EHTP (École

Hassania des travaux publics) ou encore l'EMI (École Mohammadia d'ingénieurs) a été revu à la baisse. Or, le nombre de candidats au concours a augmenté et ne cesse d'augmenter chaque année », s'indigne une jeune étudiante. Et de poursuivre : « Nous exigeons alors de revoir cette décision, qui est une discrimination à l'égard de notre filière. Nous voulons que le ministère nous réserve plus de places dans les écoles supérieures d'ingénieurs ».

Attaque-surprise

Une revendication jugée « légitime » par ces étudiants, qui disent avoir soumis leurs doléances au ministre de l'Enseignement supérieur Lahcen Daoudi. « Nous avons envoyé une lettre au ministère de l'Enseignement supérieur pour résoudre notre problème. Nous n'avons pas reçu d'écho. Nous avons alors décidé de manifester devant la tutelle pour qu'ils entendent notre voix », poursuit la jeune fille. Ils sont venus de Tanger, Casablanca, Fès... pour défendre leur avenir. En guise de solidarité, des étudiants d'autres filières ont également manifesté avec leurs camarades.

Cependant, les manifestants, dont la plupart sont à leur première sortie dans la rue pour faire

valoir leurs droits, ont été surpris par l'intervention musclée des forces de l'ordre. « Une fois devant le ministère, nous avons exigé de rencontrer un haut responsable. Le chef de cabinet du ministre ainsi que d'autres personnes nous ont accueilli à l'intérieur du bâtiment. Nous étions une dizaine d'étudiants. Nous avons exposé notre problème. La discussion était calme. Soudain, on entendit des cris de filles. Quel fut notre surprise de voir les policiers armés de leurs matraques frappés violemment les étudiants. Les forces de l'ordre visaient surtout les filles. Il y a eu plusieurs blessés. Ils souffrent de

fractures, desblets... Nous n'avons pas compris cette réaction alors que notre manifestation était pacifique et a pour

but de défendre notre avenir professionnel », déplore une autre étudiante.

La violence inutile avec laquelle les forces de l'ordre ont réprimé la manifestation a suscité la colère de la Fédération nationale de l'enseignement affiliée à l'UMT (Union marocain du travail). La centrale syndicale a dénoncé dans un communiqué l'intervention des forces de l'ordre et a appelé à l'ouverture d'une enquête juste et transparente sur cette répression policière et la poursuite des responsables de cette « agression ». L'UMT, qui affirme son soutien aux étudiants, appelle également la tutelle à privilégier le dialogue avec les concernés pour répondre à leurs revendications « légitimes ». ♦

Manifestations : le mot d'ordre de Benkirane

« Le droit de manifester et d'exprimer des revendications sociales est légitime, mais doit obéir aux dispositions de la loi ». Les propos sont du chef du gouvernement. Abdellah Benkirane s'exprimait lors d'un point de presse, organisé il y a quelques jours à l'issue du Conseil de gouvernement. « Des actions de

protestation ont connu ces derniers temps des dépassements qui ne sauraient perdurer, comme l'occupation du domaine public », a-t-il fait savoir d'une manière ferme, précisant au passage que le gouvernement, qui « reste toujours ouvert au dialogue, assumera ses obligations pour faire respecter la loi ».

Lutte contre l'échec scolaire: La méthode de la Fondation Sanady

■ Son programme de soutien scolaire est une réussite

■ Près de 2.000 bénéficiaires du primaire au lycée

■ Une trentaine d'entreprises adhérentes

UN pacte contre l'échec scolaire. C'est l'engagement pris par la Fondation Sanady depuis 2006. Convaincue de l'urgence d'en finir avec un système qui ne privilégie que les nantis et laisse sur le carreau les plus défavorisés, la Fondation Sanady fait de la lutte contre l'échec scolaire sa priorité. Sa méthode est simple : donner des cours de soutien scolaire aux enfants des ouvriers des entreprises participantes. L'action a démar-

ré d'un constat: payer des cours supplémentaires à ses enfants représente 30 % du salaire pour des employés modestes. Résultat, sans aide, beaucoup abandonnent leur scolarité, au grand dam des familles. On estime que 300.000 enfants quittent chaque année l'école et sur 100 élèves inscrits au primaire, 12 décrochent leur bac et seulement 3 une licence. Des chiffres alarmants.

"Nous avons démarré l'expérience des cours de soutien dans l'une de nos usines à Ait Melloul. Les résultats et la motivation des parents nous ont poussés

à l'étendre à d'autres unités du groupe", explique Kacem Bennani-Smirès, PDG du groupe Delassus et président de la Fondation.

Comment ça marche? Il s'agit d'aider, tout au long de l'année, les élèves dans les matières principales afin de renforcer les compétences des élèves; les enseignants assurant cet apprentissage béné-

ficient de programmes de formation continue, et des activités parascolaires sont prévues pour favoriser l'épanouissement personnel des enfants. Plus précisément, les cours sont donnés le soir par des professeurs de l'Education nationale (partenaire du projet) mais rémunérés par la Fondation.

Les élèves bénéficient de 4h30 de cours par semaine (trois heures de français et 1h30 de mathématiques). Les collégiens et lycéens ont droit à des matières supplémentaires, comme la physique, les sciences de la vie et de la terre. Les classes accueillent au maximum une quinzaine

d'élèves. "Les élèves sont plus épanouis, ont plus de facilité à prendre la parole, ils sont écoutés et cela a un impact positif sur leur comportement", explique Aïf Aït Amara, directrice de la Fondation. Pour renforcer la qualité de l'enseignement, Sanady est en voie de finaliser une convention de partenariat avec le Ci Fedem, une plateforme d'échanges entre les professeurs de mathématiques et français en France.

L'expérience a, naturellement, séduit d'autres entreprises, soucieuses de

montrer l'exemple en matière de RSE. Ainsi, à partir de 2009, 31 entreprises ont donc adhéré à l'action de la Fondation. Disposant de plus de moyens, l'opération s'est élargie aux enfants défavorisés même si leurs parents ne travaillent pas dans ces entreprises.

Le champ d'action s'est aussi étendu au-delà de la région agricole du Souss

pour toucher les quartiers périphériques de Casablanca, Moulay Bouselham, etc. En tout, 1.900 élèves bénéficient actuellement des cours de soutien contre une cinquantaine à la création de la Fondation. "Les résultats sont très satisfaisants", ajoute Bennani-Smirès qui affiche la mine des grands jours quand il parle de son projet. D'ailleurs, il ne manque pas d'arguments: recul notable de l'abandon scolaire, amélioration des résultats des enfants, de leur comportement, une plus grande confiance en soi et surtout de meilleures perspectives d'avenir.

Les efforts sont couronnés par de belles performances avec 71% de réussite au baccalauréat et 95% au primaire et au collège en 2011. Cette action mobilise deux personnes à plein temps, 110 enseignants encadrés par des superviseurs pédagogiques régionaux et un responsable pédagogique, Abdellah Rimi. L'Education nationale a mis à la disposition de Sanady une vingtaine d'écoles qu'elle peut utiliser après les heures d'ouverture.

L'Institut français accompagne aussi les activités de la Fondation via la mise en place de modules de formation pour

les professeurs de français. La demande est en effet très importante pour les cours de langue française.

L'objectif est d'aider les lycéens à passer le cap du baccalauréat et de poursuivre avec succès leurs études supérieures toutes dispensées en français. "L'arabisation a été un désastre pour le système éducatif marocain. Beaucoup d'étudiants, incapables de suivre, abandonnent dès la première année d'université. Et le niveau a reculé dans les matières scientifiques", martèle Kacem Bennani-Smirès.

Enfin, pour mener à bien ses actions, la Fondation Sanady fonctionne avec un budget de 5 millions de DH/an, financés par les entreprises adhérentes. Elle bénéficie aussi du soutien du Crédit Agricole qui accompagne, pour 3 ans, la formation des professeurs, la réhabilitation des centres et la mise en place de bibliothèques. La Fondation CDG, elle, s'occupe de la mise à niveau des écoles

rurales. Bar Inex et Globac Pacific prennent respectivement en charge le soutien scolaire de 100 et 120 enfants. La Fondation Sanady se démène pour obtenir le statut d'utilité publique. Ce qui pourrait l'aider à obtenir des financements étrangers et par conséquent développer ses actions à travers toutes les régions du Royaume. □

Fatima EL OUAFI

Sanady en chiffres

- 1.900 élèves bénéficiaires
- 110 professeurs
- 40.000 heures de cours dispensées en 3 ans
- 18 écoles partenaires
- 31 entreprises adhérentes
- 72% de taux de réussite au bac en 2011 □

Avantages

«**D**ANS ce genre de projet, tout le monde est gagnant: les enfants, les parents, l'entreprise... et le Maroc», souligne Kacem Bennani-Smirès, le président de la Fondation Sanady. Il ne veut plus que l'école publique soit une fabrique à produire des inégalités. C'est-à-dire des générations qui n'auront aucune chance sur le marché de l'emploi. «En tant qu'entrepreneur, je pense que si l'on ne fait rien très vite, le pire est à venir», ajoute Bennani-Smirès. Aussi invite-t-il d'autres entreprises citoyennes à apporter leur pierre à l'édifice pour relever le défi d'une meilleure éducation pour tous. Déjà, la Fondation compte dans ses rangs de prestigieuses sociétés: Afrilub, Afrika Gaz, Agrumar, Belma, Bottu, Brasseries du Maroc, CMCP, Cooper, Delattre Levivier, Duroc, Fantasia, GPC, Maghreb Industries, Maghreb Oxygène, Michoc, NABC, Nexans, Offset Polyplast, Packsouss, Pétridis, Proactis, Rézoroute, Richbond, Roda, Roy Agri, Salub, Sérina, SBGS, SMDC et Timlog. □

EDITORIAL

Ressentiments

LA publication des noms des bénéficiaires d'agréments de transport public continue d'alimenter les débats, dont quelques polémiques à l'intérieur même du gouvernement, sur l'opportunité même de cette publication.

Naturellement, le bon sens politique dit que la publication est une bonne idée, bien fou serait celui qui essaierait de défendre l'idée contraire.

Mais c'est maintenant que les choses deviennent vraiment intéressantes. En effet, ces listes ne sont pas exemptes de problèmes. Voilà des héritiers qui découvrent des biens dont ils n'avaient nulle connaissance (où sont-ils passés?); voilà des bénéficiaires qui n'ont pas vu la couleur de leurs bénéfices (qui les a obtenus?) et ainsi de suite... Rien que pour cela, la publication était nécessaire. On ne peut pas s'en tenir là.

Certes, les commentaires vont occuper les esprits, favoriser aigreurs et ressentiments. Car on n'a rien de bien sérieux sur la réforme: Peut-on et comment libéraliser? Comment s'assurer que le service au public ira dans les endroits reculés? Doit-on ou pas et comment assurer une péréquation?...

Rancune et revanche sont les outils les plus recherchés par la démagogie. Mais il faut bien savoir qu'elles détruisent le lien social si le gouvernement ne sait pas reconstruire, immédiatement, un meilleur système de transport. Et pour cela, il faut une vision sur laquelle bâtir une politique efficace et responsable. □

Nadia SALAH

Edito

Par Saïd Benmansour

Le démarrage de la campagne des syndicats pour les sièges de la deuxième Chambre pose de nouveau sur la table l'éternel problème du lien entre partis politiques et syndicats. C'est l'une des plus vieilles malformations génétiques dont souffre encore le paysage politique marocain et presque un tabou dont les partis ne veulent pas parler. Rares sont les pays où un syndicat est affilié à un parti. Du moins les pays qui ont des modes de gouvernance développés auxquels nous aspirons au Maroc. L'action syndicale et celle politique sont par essence antinormiques. C'est un peu comme si un syndicat était affilié à la CGEM ou, carrément, à une entreprise. Impossible. Vis-à-vis de la base ouvrière, une centrale syndicale fonde d'abord sa légitimité sur son indépendance. Aujourd'hui, le problème se pose pour des centrales telles que l'UGTM, affiliée au parti de l'Istiqlal, ou encore l'UNTM, affiliée au PID. Comment peuvent-elles mobiliser, négocier sans concessions ou sortir dans la rue contre leurs partis géniteurs ?



Édito

Hanaâ Foulani

Vous avez dit OPEG ?

C'est en période de crise et de vaches maigres que les pays innovent, se serrent les coudes et laissent de côté leur ego pour trouver des solutions aux équations économiques et sociales qui se posent. La dernière trouvaille du Fonds arabe pour le développement économique et social est une étude de faisabilité pour la création d'un marché unique de l'énergie, s'étalant du Maroc à Oman. Qui l'aurait cru ? Cela veut dire que lorsqu'il s'agira d'énergie, on ne raisonnera plus Maghreb et Moyen-Orient, mais plutôt un seul et même bloc, qui assurera l'autosuffisance à 20 pays. Ingénieux, non ? Mais est-ce réalisable ? Qu'est-ce qui fera que cette fois-ci, ce genre de «rêve arabe» pourra sortir du papier ? Pourquoi le Maroc qui n'est pas du tout producteur ni de pétrole ni de gaz, ferait partie de cet univers ? Pour les plus optimistes, le nouveau contexte de la région et la crise internationale feraient que même les plus réticents seraient condamnés à

coopérer. Une sorte d'OPEP du gaz, ou OPEG si on veut, qui permettrait à première vue à ces pays d'optimiser leur consommation et de mutualiser les infrastructures, mais in fine, de tels regroupements ne peuvent véritablement voir le jour que s'il y a des intérêts commerciaux derrière. Donc si l'OPEG avait pour objectif de maîtriser les prix, ou plus exactement de manipuler les prix à l'international, elle aurait plus de chances de voir le jour. Par contre, si l'objectif était purement «idéaliste», le rêve risquerait de ne jamais devenir réalité et ce serait juste une autre étude comme bien d'autres, qui serait classée sans suite dans les tiroirs. Et le Maroc dans tout cela ? Eh bien, ce serait à lui de se choisir le rôle qui lui sied le mieux, vu qu'il est désormais le prolongement du Moyen-Orient, la porte de l'Afrique, le partenaire de l'UE, l'ami des États-Unis, de la Chine, de la Turquie... Les initiateurs du projet n'auraient que l'embarras du choix.

Éditorial

Positif

Les citoyens de tous les pays peuvent avoir des désirs ou des rêves, qui trouvent parfois un écho lorsqu'ils arrivent à fédérer un grand nombre. Dans une démocratie, le vote est censé permettre à ceux qui défendent les idées de leurs électeurs de prendre les choses en main. Mais comment peut-on mesurer l'impact de cette volonté populaire sur la marche des choses ?

Alors que dans leur grande majorité, les Algériens, les Marocains, les Mauritaniens et les Tunisiens aspirent à un Maghreb uni qui leur offrirait une ouverture vitale, sur le plan de la circulation des hommes et des capitaux, mais aussi sur l'élargissement de la pensée qu'offrent le brassage et les échanges sans entrave, que se passe-t-il concrètement ? Cette aspiration est-elle prise en compte par nos dirigeants ? Le cas échéant, comment se traduit-elle dans la vie quotidienne ?

Depuis quelques mois, le conflit algéro-marocain semble s'amenuiser, ou peut-être ne s'agit-il que de la victoire du pragmatisme face à tous les changements que nous vivons au jour le jour. Toujours est-il que les dispositions affichées sont autant de signes sur lesquels il faut capitaliser. Concrètement, et c'est là l'aspect positif, les échanges entre l'Algérie et ses voisins ont augmenté de 18 % en 2011.

En y regardant de plus près, la Tunisie reste, des pays du Maghreb, le premier fournisseur d'Alger, avec environ 325 millions d'euros, tandis que le Maroc reste, avec une hausse de 23,8 % par rapport à 2010, son premier client, avec plus de 700 millions d'euros.

Cette progression, bien que positive, reste marginale dans l'absolu puisque les échanges de l'Algérie avec le Maghreb ne représentent que 3,5 % de ses échanges globaux. C'est dire si la marge est importante. Mais le plus important est la dynamique qui pourrait graduellement se mettre en place en misant sur les offres complémentaires entre les quatre capitales et l'émergence d'une économie régionale réelle.

Les défis qui attendent nos pays respectifs imposent de repenser notre positionnement stratégique, diplomatique et économique pour que la voix de la région puisse porter au-delà de nos propres frontières.

SAÂD A. TAZI